الجيش

العدد 474 | أيلول - تشرين الأول 2026 | السنة الثانية والأربعون



على قدر المسؤولية...

سمعنا إنكن ع واتساب، خلينا نتواصل.



حكينا هون

فرنسبنك

الجيش

العدد 474 | أيلول - تشرين الأول 2026 | السنة الثانية والأربعون



على قدر المسؤولية... 10



© All rights reserved

رئاسة التحرير:
د. إلهام نصر تابت
شانتال داغر

إدارة التحرير:
ريما سليم

تدقيق لغوي:
شادي مهنا

"الجيش" مجلة تصدر عن
قيادة الجيش اللبناني
مديرية التوجيه - اليرزة
هاتف: 1701

«AL JAISH» is issued by
The Lebanese Army
Directorate of Orientation
www.lebarmy.gov.lb
www.lebanesearmy.gov.lb

توجَّه جميع المراسلات حصرًا إلى العنوان الآتي:
قيادة الجيش اللبناني،
مديرية التوجيه،
مجلة «الجيش»
أو عبر الفاكس
على الرقم: 01/424104

طبع من هذا العدد 80,000 نسخة



في هذا العدد...

6
من الأرض
رئيس الجمهورية وقائد الجيش
في النبطية

18
جولات ميدانية
قائد الجيش من فوج المغاوير:
مستمرون مهما غلت التضحيات

19
تدريب
مناورتان لفوجَي
الحدود البرية الثاني والرابع

22
تاريخ
مئة عام على تشكيل
القنّاصة اللبنانية

30
وجهة نظر
من مكّة إلى أثينا وفنزويلا
العالم يتغيّر والتحالفات تنبت كالفطر...

42
الجيش والشباب
على وقع الأزمات...
شباب يؤمنون بالمؤسسة العسكرية

50
شؤون دولية
إيطاليا على طريق
استعادة الوزن والدور

58
تحت الضوء
كيف يمكن توظيف الشراء العام
لتحقيق أهداف تنموية؟

62
مطار القليعات
من بوابة جوية
إلى رافعة اقتصادية للشمال

78
شؤون اقتصادية
الحروب والجفاف
يُهددان الاقتصاد العالمي

96
ذاكرتنا الأثرية
بين السياحة والحرب والعمران
كيف خسر لبنان جزءاً من ذاكرته الأثرية

108
مهن حرفية
النَّول: خيوطٌ تنسج أسرار
الأجداد وتحيك ذاكرة الوطن





• الاشتراك السنوي في لبنان: 100 دولار أميركي.
اليرزة | هاتف: 01/424066 - **الكرنتينا** | هاتف:01/583358

Cumberland

INSURANCE & REINSURANCE COMPANY S.A.L.
كامبرلند انشـــورنس اند ريـانشـــورنس كـومبـاتي ش.م.ل.

إنت السند... ونحنا سندك

حدّك العمر كلّو!

365¼ DAYS



www.cumberland.com.lb

+961 4 403888



خريف الجنوب

د. إلهام نصر ثابت

في ظل ما شهدته وتشهده عشرات القرى والبلدات بالإضافة إلى المدن الجنوبية، أحاول أن أفهم أين ستقيم أطنان الجراح؟ كيف يمكن أن يتّسع مدى لكل هذا الوجع؟ كيف للحياة أن تستقيم في ظل كل هذا الدمار؟ دمار البشر والمساكن والمؤسسات والتربة والمياه والشجر؟ دمار فكّك النسيج الاجتماعي لمجتمع، فتك بأهم قطاعات الاقتصاد، التهم حيزاً واسعًا من الذاكرة البصرية، وأرسى السواد في معالم كانت شواهد تاريخية وأثرية.

تكبر الأسئلة كل يوم، مع كل اعتداء يُنهي أعمار الناس وبعضها بالكاد بدأ يتكوّن في أحشاء الأمهات. ومع كل تفجير يزلزل الأرض فلا نعلم حتى الآن ما مدى تأثيره على ما زال قائمًا من بيوت ومبانٍ ارتفعت مجبولة بعرق العمر. ومع خطوط ما برحت تتلوّن بألوانٍ تحدد مصائرنا وأرزاقنا. إلى أين؟ إلى متى؟ قد نحتاج إلى مزيد من الوقت لندرك حجم ما حلّ بنا. نحن اليوم في عمق الكارثة، ومن العمق يصعب تحديد الحجم الفعلي لهذه الكارثة، فكم بالحري إذا كانت تتمدد وتتمدد، من دون أن نعرف أين ستلقي مراسيها؟

خسائرنا في الأرواح بالآلاف، والجرحى عشرات الآلاف. مئات الآلاف نزحوا وتحوّلوا إلى شتات. هؤلاء يعيشون خارج حياتهم بعد أن دمّرت الحرب النسيج الذي جمعهم عبر مئات السنين، وتشكّل بفعل التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعوامل الثقافية وسواها.

عشرات آلاف الوحدات السكنية مدمّرة أو مصابة بأضرارٍ كبيرة، أضرار جسيمة في البنى التحتية، من الجسور إلى الطرقات والمنشآت الحيوية، فضلًا عن مقرات المؤسسات الحكومية والصحية والتربوية والمعالم الأثرية والتراثية... إنّها نكبة على المستوى الإنساني والاجتماعي والعمراني والثقافي.

خريف الجنوب كان مرصودًا لموسم الزيتون بعد أن يكون موسم التبغ قد انسحب قليلًا، إذ يُخزَّن المحصول الذي تمّ جنيه وتجفيفه، ليصار إلى البدء بتوضيبه تمهيدًا لتسليمه إلى الريجي وقبض ثمنه على أبواب الشتاء. وفي هذا الوقت المستقطع ينصرف المزارعون إلى حقول زيتونهم يجنون ثمار الشجرة المباركة، لتصبح ملكة الموائد العامرة بخيرات الأرض، وزيت الخوابي، فـ «الزيت عمود البيت» كما يقول المثل الشعبي. ويأتي بعد ذلك صنع الصابون البلدي من زيت الثمار التي لا تصلح للأكل أو العصر، وتجفيف الجفت (بذور الزيتون بعد عصره) ليكون حطب مواقد الشتاء. ولا يتوقّف الأمر هنا، فخشب الزيتون اليابس يتحوّل إلى قطع أثاث فاخرة وتحف فنية، بينما تُستخدم أوراقه لأغراض طبية.

خريف هذا العام كما الأعوام الثلاثة التي سبقته، خراب... أيامه تملؤها حسرات فقدان الأحباب. والأرزاق، حقول مُسحت، جُرفت، ضاعت مواسمها وتسممت تربتها. أشجار معمّرة صمدت مئات بل آلاف السنين، وشكّلت إحدى مقوّمات الهوية الجنوبية ورمزاً لثبات الجنوبي في أرضه رغم كل الحروب والظروف، اقتلعتها الجرافات من جذورها. أمّا ما سَلِم من حقول فالوصول إليه صعب وأحياناً مستحيل بفعل الاحتلال والاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية.

في مختلف مراحل تاريخه، كان الجنوب يرشح وجعًا، لكنّ ترابه ظل سخي المواسم تثبته جذور المنغرسين فيه. وهبت أرض الجنوب أبناءها الكثير من طيب أشجارها وبخور معابدها. جعلتهم ينغرسون فيها، صاروا جذوراً لا تعرف اليباس، وهامات من صنوبر وزيتون وسنديان. صاروا الأرض والشجر والينابيع! صاروا الصبر! وظلوا عقودًا بعد عقود على شرفات انتظار ما سيأتي، وما سيكون عليه غد الأيام الصعبة. كل غد كان يعقبه غد انتظار آخر. الأيام الصعبة لم تغادر وإن أفسحت المجال لبعض فترات من الاستقرار الأمني ولقدرٍ من الإنماء ظلّ غير كافٍ كما هو حال جميع الأطراف.

الجوع إلى وجود فعلي للدولة كان وما زال جرحًا مقيمًا في الجنوب. وهو اليوم بات أكثر من جرح، بات خطرًا داهمًا يهدّد كيان لبنان. وإذا كان صحيحًا أنّ وجود الدولة لا يكون فقط من خلال جيشها وأجهزتها الأمنية، فإنّ انتشار الجيش وإمساكه بالأرض يبقى أهم ما هو مطلوب اليوم. ولا شك في أنّ جيشنا يُدرك أنّ مسار المشقات الذي يخوضه ما زال طويلًا، لكنّه يُدرك أيضًا أنّ ثباته واستمراره في تحمّل مسؤولياته هو ضمانة الخلاص للجنوب وللبنان.

لقد آن لهذا الوجع أن ينتهي، «آن للجرح أن يُختم مرّة لكل المرّات». وهو لن يُختم إلّا عندما نرى جيشنا محتضناً الجنوب كما كامل الوطن.

العواف يا جيشنا.
العواف يا وطن.

Potel

Power and Telecommunications sal

CORE SERVICES

- MEP Contracting
- Power Generation
- Data Centers
- UPS Systems
- Security & Low Current
- Photovoltaic system
- Maintenance Management



http://www.potelsal.com

POTEL SAL - Bldg. 56, Strt. 44, Sect. 4, Sin el Fil, BEIRUT - LEBANON
Tel: +961-1-500005 - +961-1-511611 Fax: +961-1-498241
PO-BOX: 90527 - E-mail: info@potelsal.com

رئيس الجمهورية وقائد الجيش في النبطية: الجنوب هو في قلب الدولة وقلب لبنان



أكّد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون أنّ صمود أبناء الجنوب عمومًا والنبطية خصوصًا "أكبر وسام على صدرنا، وأنّ بقاءهم رغم الحرب أكبر رسالة إلى العالم مفادها أنّ هذا المجتمع وهذا الشعب قادر على النهوض مجددًا والبقاء واقفًا أبدًا". وإذ أمل أن يُختَم جرح الجنوب مرة لكل المرات، فإنّه شدّد على حق ابن الجنوب أن يعيش بأمان ويبني منزله وهو مطمئن أنّه لن يُهدم ولن يُدمّر. واعتبر "أنّ انسحاب إسرائيل وعودة الأسرى وأهلنا النازحين وإعادة الإعمار هي بمثابة ثوابت وطنية تلتزم الدولة العمل على تنفيذها، وهدف واحد للجميع لا أحد يختلف بشأنه."

كلام رئيس الجمهورية جاء خلال زيارة مفاجئة له إلى النبطية وبلدة زوطر الغربية، قام بها صباح يوم 12 أيلول المنصرم، رافقه فيها قائد الجيش العماد رودولف هيكل وقادة الأجهزة الأمنية: مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبدالله، ومدير عام الأمن العام اللواء حسن شقير، ومدير عام أمن الدولة اللواء الركن إدكار لاوندس.

في دار محافظة النبطية

بدايةً، وصل رئيس الجمهورية إلى دار محافظة النبطية حيث كان في استقباله النائب ناصر جابر ومحافظ الجنوب محافظ النبطية بالوكالة منصور ضو، ورئيس بلدية النبطية عباس فخر الدين، ورئيس اتحاد بلديات الشقيف خالد بدر الدين، الذين رحبوا به، مشدّدين على أهمية زيارته هذه في دعم صمود أبناء الجنوب عمومًا والنبطية خصوصًا، وعارضين له أهم الحاجات الأساسية لدعم مقومات هذا الصمود.

وتوجّه الرئيس عون إلى مستقبليه بالقول: «أتينا إلى هنا مع قادة الأجهزة الأمنية لكي نؤكّد على وقوفنا إلى جانبكم.» وأضاف: «أنا أعرف أنَّ ابن الجنوب محبٌّ للدولة ولأجهزتها، ويريد الدولة ولا أحد سواها. ونحن من واجبنا الوقوف إلى جانبكم، وأن نؤمّن لكم كل مقومات الصمود، ونقدِّر ونحيّي صمودكم هنا على الرغم من العدوان والقصف. وإنّنا نتابع يوميًا الأوضاع عندكم، ولا شك لديّ في أنّ الجنوب هو في قلب الدولة وقلب لبنان.»

وقال الرئيس عون: «نأمل أن يُختَم جرح الجنوب مرة لكل المرات. ومن حق ابن الجنوب أن يعيش بأمان، وأن يبني منزله وهو مطمئن أنّه لن يهدَم ولن يدمَّر، ومن حقه أن يزرع أرضه ويعيش بكرامة، ومن حقه أن يعيش بأمن دائم بعد معاناته المتواصلة جيلًا بعد جيل منذ العام 1969. نحن عايشنا الحرب، فهل من الضروري أن يعاني منها أبناؤنا؟ أليس من واجبنا أن نجعلهم يعيشون بكرامة؟ هذا واجبنا تجاه كل لبنان، وتجاه ابن الجنوب تحديدًا، لأنّ جرح الجنوب إذا لم يُختَم فلن يُختَم جرح لبنان كله.»

جولة تفقّدية

وانتقل رئيس الجمهورية والوفد المرافق بعد ذلك لتفقُّد مكان استشهاد 13 عنصرًا من أمن الدولة إبَّان العدوان الأخير في شهر نيسان الماضي، الذي استهدف مركزهم في أثناء قيامهم بعملهم، وحيَّا ذكراهم.





كما تفقَّد مبنى المصلحة المالية الإقليمية التابع لوزارة المالية، ومصلحة الزراعة في النبطية، اللذين تعرضا لأضرار جسيمة إثر الاعتداء الإسرائيلي منذ عدة أيام.

إلى سوق النبطية سيرًا على الأقدام

جال الرئيس عون سيرًا على الأقدام في سوق النبطية حيث لاقاه المواطنون، وتوقف للإصغاء إلى مناشداتهم محييًّا تشبّثهم بأرضهم، ومشددًا على أنّ الهدف من زيارته هو الوقوف على متطلّباتهم لتلبيتها مع الوزارات والإدارات المختصَّة.

وقال الرئيس عون: «سبب زيارتي إلى النبطية مع قادة الأجهزة الأمنية وقائد الجيش هو للقول إنّنا إلى جانبكم، ونبحث في تأمين جميع الخدمات لكم لبقائكم هنا وتوفير الأمان لكم»، مشددًا على «أنّ انسحاب إسرائيل، وعودة الأسرى، والنازحين، وإعادة الإعمار، تشكّل ثوابت وطنية تلتزم الدولة العمل على تنفيذها.»

وطغى الطابع الشعبي على زيارة الرئيس عون، حيث دار حوار عفوي بينه وبين عدد من المواطنين، كرر خلاله وقوف الدولة إلى جانب أبناء المنطقة والعمل على تأمين احتياجاتهم الأمنية والإنمائية. وخاطبه أحد أبناء النبطية قائلًا: «لقد نوّرتم النبطية. نريد أن تكونوا معنا»، فردّ: «لذلك أتيت إلى هنا». وعندما قال مواطن آخر لرئيس الجمهورية: «نريدك معنا على طول»، أجابه: «أتيت اليوم إليكم، ونحن إلى جانبكم، وواجبنا أن نقف إلى جانبكم، والدولة كلها إلى جانبكم، ولن نتركم أبدًا»، ليردّ عليه المواطن بالقول: «زيارتكم اطمئنان لنا، وشرف لنا أن تكونوا معنا، وأنتم ابن الجنوب وتاج رأسنا. إن ابن العيشية وابن النبطية واحد.»

وكرر رئيس الجمهورية أنّ زيارته برفقة قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية تهدف إلى توجيه رسالة واضحة إلى أبناء النبطية بأنّ الدولة تقف إلى جانبهم، وقال: «ليس فقط في ما خص الأمن، ولكن من واجبنا أيضًا أن نؤمّن لكم الخدمات الإنمائية. اليوم، كنت مع المحافظ ورئيس إتحاد البلديات ورئيس البلدية وسعادة النائب، للاطلاع على





حاجاتكم لكي نؤمّنها لكم لتبقوا هنا». وأضاف: «نقول لكلٍ منكم الحمد لله على السلامة، وإن شاء الله يلتئم جرح الجنوب».

بعدها تحدث الرئيس عون إلى الصحافيين، وردًا على سؤال قال: «إنّ من واجبي أن آتي إلى هنا منذ زمن، لكنّ الظروف لم تسنح. اليوم أنا هنا، وهدفنا واضح وكررته مئات المرات وسأبقى أردّده: الانسحاب الإسرائيلي، وعودة الأسرى، وعودة أهلنا النازحين إلى بلداتهم وقراهم، وإعادة إعمار الجنوب. هذا هدف واضح للجميع، ولا أتصور أحدًا يختلف بشأنه.»

في السرايا الحكومية

بعد ذلك، انتقل الرئيس عون سيرًا على الأقدام إلى مبنى السرايا الحكومية في النبطية، المدمّر منذ العدوان الأخير والذي استشهد فيه الرئيس السابق للبلدية الدكتور أحمد كحيل و12 من أعضاء البلدية وموظفيها ومواطنون.

وتوجَّه رئيس الجمهورية إلى الحضور بالقول: «صمودكم أكبر وسام على صدرنا. وبقاؤكم هنا مع أهلكم، رغم الحرب، أكبر رسالة إلى العالم ومفادها أنّ هذا المجتمع وهذا الشعب، رغم كل الظروف الصعبة، قادر على النهوض مجددًا، وسيبقى واقفًا أبدًا.»

من جهته قال قائد الجيش العماد رودولف هيكل: «الجيش لم يترك النبطية في أي يوم من الأيام، كما لم يترك أي بلدة لبنانية لمَّا يزل فيها مواطنون لبنانيون.»

... وفي مستشفى الرئيس بري الحكومي

كذلك، زار رئيس الجمهورية مستشفى الرئيس نبيه بري الحكومي والتقى مديره العام الدكتور حسن وزنه وعددًا من الأطباء.

وتوجَّه الرئيس عون إلى الطاقم الطبي والإسعافي والتمريضي والإداري في المستشفى بالقول: «أتيت إليكم لأقول لكم كم نفتخر بكم. أنتم الجندي المجهول. وبصمودكم هنا، على الرغم من صعوبة الظروف، بقيتم قادرين على تأمين الخدمات الطبية إلى شعبنا في الجنوب. هذا وسام على صدرنا وصدر كل اللبنانيين. ولا يمكننا إلّا أن ننحني أمام تضحياتكم وعظمة المجهود الذي تقومون به.»

وأضاف: «لكم كل الشكر من القلب. نحن إلى جانبكم لمساعدتكم في استمرار تأديتكم لأهم خدمة وهي الخدمة الطبية. وإنّنا نكبر بكم ولبنان يفتخر بكم.»

وختم بالقول: «إنّنا نتابع الوضع، وهو ليس بسهل. وأنتم في الوضع الصعب، وتحت القصف، واصلتم تأمين الخدمات الطبية. هذا إنجاز استثنائي. وأعلى درجات اللاأنانية عندما يضحي الإنسان بذاته من أجل خدمة الآخرين. أنتم تخاطرون بحياتكم من أجل رسالة إنسانية. أشكركم فردًا فردًا، وننحني أمام تضحياتكم. حماكم الله.»

بعدها، قام الرئيس عون بجولة في أرجاء المستشفى، وتفقَّد بعض الجرحى وعددًا من المرضى، متمنيًا لهم الشفاء العاجل.
من جهته، قال قائد الجيش العماد هيكل في أثناء مغادرته المستشفى: «إنّ الجيش موجود دائمًا في الجنوب وكل البلدات اللبنانية المحررة، ونأمل أن نحرر بقية البلدات وسنتمركز فيها عندئذٍ أيضًا.»

زوطر الغربية المحطة الختامية للزيارة

بعد ذلك، زار الرئيس عون والوفد المرافق بلدة زوطر الغربية حيث تفقَّد وحدات الجيش المنتشرة فيها، وزار كنيسة دير سيدة البشارة. ومن داخل الكنيسة، عاين المواقع التي يحتلها الجيش الإسرائيلي في زوطر الشرقية.



مؤتمر

الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي لدعم الجيش وقوى الأمن الداخلي في باريس

انعقد الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي لدعم الجيش وقوى الأمن الداخلي بتاريخ 2026/9/17 في العاصمة الفرنسية باريس، والذي شارك فيه رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وحضره قائد الجيش العماد رودولف هيكل على رأس وفد من المؤسسة العسكرية، وممثلون عن الولايات المتحدة الأميركية برئاسة رئيس مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان الجنرال جوزف كليرفيلد، والسفيران الأميركي في بيروت ميشال عيسى والفرنسي باتريك دوريل، بالإضافة إلى ممثلين عن كندا وعدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مؤسسات دولية، كذلك حضر الاجتماع مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبد الله، وقادة جيوش ورؤساء أركان وسفراء من عدد من الدول.

أكّد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون خلال الاجتماع أنّ لبنان واللبنانيين اختاروا الدولة، وأن تكون حماية لبنان وسيادته واستقراره مسؤولية مؤسساته العسكرية والأمنية دون سواها، مطالبًا أصدقاء لبنان وشركاءه بمواكبة هذا الخيار الذي «بدأنا بترجمته على أرض الواقع». ودعا الرئيس عون إلى الخروج من الاجتماع بخريطة طريق للمؤتمر وبجدولٍ زمني واضح لانعقاده، معتبرًا أنّ «مسار العقبة يوفّر لنا إطارًا مهمًا لجمع الشركاء وتنسيق الجهود، وتحديد الاحتياجات والأولويّات بصورة مشتركة.»

وإذ لفت إلى التحوّلات المرتقبة في حضور اليونيفيل ودورها في الجنوب، فإنه اعتبر أنّ الأمر يجب أن يكون منظمًا ومدروسًا، وألّا يؤدي إلى أي فراغ أمني بل إلى تعزيز حضور الدولة ومؤسساتها على الأرض، وفي مقدّمتها الجيش. وأعاد الرئيس عون التأكيد على أن صيغة الإطار الثلاثي تهدف إلى إنهاء الحرب والانتقال نحو مرحلة جديدة من الأمن والاستقرار، مشدّدًا على أنّ التفاهمات والاتفاقيات لا تنجح بالتوقيع عليها فقط، بل باحترامها وتنفيذها من قبل جميع الأطراف. وأضاف أنّ لبنان التزم ما تعهّد به، أما استكمال تنفيذ هذا الالتزام وترسيخ الاستقرار، فلا يمكن أن يتحقّقا في ظل استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية واحتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية. وطالب أصدقاء لبنان وشركاءه بالمساعدة على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه كاملًا، والتعامل مع سيادة لبنان وسلامة أراضيه كمبدأ ثابت لا يخضع للانتقائية.

ولفت الرئيس عون إلى أنّ «ما يحقّقه الجيش اللبناني اليوم بالقليل، يستطيع أن يحقّق أضعافه إذا توافرت له الإمكانات اللازمة. لكن هذه المسؤولية لا تقع على عاتق الجيش وحده، فقوى الأمن الداخلي تؤدّي دورًا أساسيًّا في حفظ الأمن، وتطبيق القانون، ومكافحة الجريمة، وحماية المواطنين والمؤسسات. فالجيش وقوى الأمن الداخلي وباقي الأجهزة الأمنية يؤدون أدوارًا مختلفة ولكن متكاملة، ولا يمكن تعزيز سلطة الدولة من دون مؤسسات عسكرية وأمنية قوية فاعلة وحاضرة على كامل الأراضي اللبنانية.»

كما أكّد أنّ «مؤسّساتنا العسكرية والأمنية أثبتت، رغم الأزمة القاسية التي انعكست على رواتب عناصرها وظروفهم المعيشية، قدرتها على الحفاظ على تماسكها وانضباطها، وعلى ثقة اللبنانيين بها. هذه المؤسسات صمدت، ومهمّتنا اليوم أن نمكّنها من الانتقال من الصمود إلى بناء القدرات التي تتطلّبها المرحلة المقبلة. وتمكين هذه المؤسسات مسؤولية لبنانية أولاً، لكنه يتطلّب أيضًا مواكبة ودعمًا دوليَّين.»

وقد عرض العماد هيكل خلال المؤتمر الصعوبات التي تمرّ بها المؤسسة العسكرية والحاجات اللازمة لتعزيز قدراتها في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها في تنفيذ مهامها.

على قدر المسؤولية...

د. إلهام نصر تابت



في السادس والعشرين من حزيران الماضي، وبرعاية أميركية، تمّ توقيع اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل، والذي يقضي بانسحاب إسرائيلي تدريجي من الأراضي اللبنانية مقابل بسط الجيش اللبناني سيطرته الكاملة ونزع سلاح الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة، وانتشار الجيش اللبناني وتولّيه المسؤولية الأمنية الكاملة والفاعلة في مناطق تجريبية، مع إعادة الإعمار والعودة الآمنة للسكان بعد استقرار الأوضاع ...

في الواقع، وبينما أعلن الجيش اللبناني استعداده الكامل لتنفيذ التزاماته التي نص عليها الاتفاق، استمرت الاعتداءات الإسرائيلية في مسار تصاعدي، وترافقت مع اتّهام الجيش بعدم التزام ما تعهّد به. وفضلًا عن التفجيرات التي أمعنت في تعميم الدمار والخراب، بلغت هذه الاعتداءات ذروتها باستهداف المناطق السكنية وارتكاب مجزرة في كفررمان – النبطية.

وعلى وقع التصعيد الإسرائيلي المستمر، يظل الجنوبيون رهينة القلق والانتظار، مئات الآلاف منهم باتوا مشتّتين، والباقون محاصرون بالخوف من الآتي، وما تبقّى من مواسمهم ينتظر الأيادي التي زرعت تعبها في الحقول، لكنّ الخطر يقيم مانعًا الوصول إليها وجني خيراتها.



وفي ظل هذا التصعيد المتواصل من جانب الاحتلال الإسرائيلي، أصدرت قيادة الجيش في التاسع من شهر أيلول المنصرم بياناً فنّدت فيه الوقائع مؤكدةً أنّ الجيش يلتزم تعهداته بينما تستمر الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية في إعاقة جهوده وتهديد الاستقرار، واعتبرت أنّ غاية الاحتلال الإسرائيلي هي ضرب مصداقية الجيش في الداخل اللبناني وأمام المجتمع الدولي.

الجيش الذي طالما أثبت أنّه على قدر المسؤولية، أكّد مرّة جديدة استعداده للوفاء بالتزاماته، كما أوضحت قيادة الجيش أنّ الوحدات العسكرية منتشرة في جميع المناطق التي لا وجود فيها للاحتلال الإسرائيلي، بخاصة منطقة النبطية، سواء في مرحلة ما قبل الأحداث الحالية، أو خلال المرحلة الراهنة. وقد كثف الجيش مهماته في عدد من المناطق بهدف طمأنة الأهالي. في هذا السياق، أتت زيارة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون للنبطية وزوطر الغربية، يرافقه قائد الجيش العماد رودولف هيكل وقادة الأجهزة الأمنية. في النبطية توجّه الرئيس عون إلى الأهالي قائلًا: «لن نترككم». وبدوره أكّد العماد هيكل أنّ «الجيش لم يترك النبطية في أي يوم من الأيام، كما لم يترك أي بلدة لبنانية لمَّا يزل فيها مواطنون لبنانيون»، و«نأمل أن نحرر بقية البلدات وسنتمركز فيها عندئذٍ أيضًا.»

وقد بدأت المدينة تلملم خوفها وتحاول استعادة ما أمكن من الحياة وسط الدمار الذي أصابها. وبعد أقل من عشرة أيام، عاد سوق الإثنين الشهير لممارسة نشاطه واستقبال أبناء المنطقة



وجوارها الذين توافدوا لعرض منتجاتهم ومحاصيلهم أو لشراء حاجياتهم.

ماذا قال بيان الجيش وهو شريك المواطنين في تعبهم وتضحياتهم، تعرفه حقولهم وتطمئن لوجوده نفوسهم؟ وما الذي تحكيه أرض الجنوب عبر مواسم خريفها، من التبغ إلى الزيتون وما لهما في هويتها ووجدان أهلها والشعر الطالع من حناياها؟

الجيش: أبدينا الاستعداد الكامل لتنفيذ التزاماتنا

يقول البيان في مطلعه، «في ظل التطورات الأخيرة، يهم قيادة الجيش أن توضح ما يلي: في موجة جديدة من الاعتداءات المدانة والواسعة على لبنان، صعّد الاحتلال الإسرائيلي على مدى الأيام الماضية استهداف المناطق السكنية والمؤسسات، مُوقعًا عددًا كبيرًا من الشهداء والجرحى، آخرهم اثنا عشر شهيدًا على الأقل، بينهم أطفال ونساء، في مجزرة في بلدة كفررمان - النبطية.

إنّ استمرار هذه الاعتداءات وتصعيدها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بالتزامن مع أعمال الهدم والتفجير الوحشية في الجنوب، لا يترك مجالاً للشك حيال نواياه العدوانية، ويناقض القوانين الدولية، ويهدّد التفاهمات والترتيبات القائمة، ويعيق جهود الجيش الرامية إلى إرساء الاستقرار، كما يمثّل خرقًا فاضحًا لسيادة لبنان وأمنه».

وأكّد البيان أنّ «الجيش اللبناني أبدى الاستعداد الكامل لتنفيذ التزاماته منذ توقيع اتفاق الإطار، وباشر اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض السيطرة العملياتية في المناطق النموذجية بالتنسيق مع مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان، وفق الخطة المحضّرة من قيادة الجيش، علمًا أنّه لم يتم الاتفاق الكامل على مراحل هذه المناطق ولا الخطوات اللاحقة.»

الإجراءات التي اتخذها الجيش

وحدد بيان قيادة الجيش الإجراءات التي اتُّخذت، وقد شملت:

- «تركيز ستة حواجز ثابتة وثلاث عشرة نقطة مراقبة على الطرقات المؤدية إلى بلدات زوطر الغربية وفرون وصريفا، وكذلك داخل هذه البلدات.
- تسيير دوريات راجلة ومدولبة على مدار الساعة.
- إزالة الأسلحة والذخائر غير المنفجرة ومصادرتها، ومنع وجود الجماعات المسلحة والأنشطة غير المصرّح بها وفق القوانين اللبنانية، إذ صادرت الوحدات العسكرية المختصة نحو ألف وثمان مئة وثمانية عشر قطعة من الأسلحة والذخائر، منها: عشر منصات لإطلاق الصواريخ، وسبعة صواريخ، وست مسيرات، وواحد وخمسون مُذَنَّبًا، وعشر قنابل طيران، وألف وخمس مئة وستون قطعة ذخيرة خفيفة، إضافة إلى عدد كبير من الألغام والعبوات. كما فتحت هذه الوحدات طرقات بطول إجمالي يبلغ اثني عشر كيلومترًا تقريبًا.
- تفتيش عدد من المنازل وفق القوانين اللبنانية، وبموافقة مالكيها، وهنا أبدى الأهالي تعاونًا كاملًا مع إجراءات الجيش الهادفة إلى إزالة مصادر الخطر والذخائر من مخلّفات الحرب.

بالتزامن مع الإجراءات العملياتية، اتخذت الوحدات العسكرية إجراءات العودة الآمنة للسكان، من خلال رفع الركام وفتح الطرقات، وتفعيل أنشطة التعاون العسكري المدني الهادفة إلى توفير الحاجات الأساسية للأهالي. كما شاركت الوحدات العسكرية في انتشال جثامين الشهداء».

دمار شامل في زوطر الغربية

وأكّد البيان أنّ «هذه الإجراءات أتاحت السيطرة العملياتية للجيش، والتحكّم بحركة الدخول والخروج ضمن منطقة العمليات».

كما أوضح أنّه «في بلدة زوطر الغربية، استطاع نحو سبعين بالمئة من السكان العودة إلى البلدة وتَفَقُّد ممتلكاتهم، لكنّ ستة عشر بالمئة منهم فقط تمكنوا من الاستقرار، أي ما يعادل ستين عائلة من أصل أربع مئة وخمسين، كون الاحتلال الإسرائيلي دمّر خمسة وثمانين بالمئة من المنازل بشكلٍ كلي، وخمسة عشر بالمئة منها بشكل جزئي».

سبعة آلاف وسبعمئة خرق منذ توقيع اتفاق الإطار

في مقابل التزام الجيش، فإنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تلتزم بالاتفاق، إذ «بلغ عدد الخروقات حوالى سبعة آلاف وسبع مئة خرق اعتبارًا من تاريخ توقيع اتفاق الإطار في السادس والعشرين من شهر حزيران لعام ألفين وستة وعشرين ولغاية تاريخه. كما أطلق الاحتلال الإسرائيلي النار على مقربة من عناصر الجيش ودورياته».

واختتم البيان بالتشديد على «أنّ هذه الاعتداءات والخروقات المتكررة، خاصة الأخيرة منها، أدت إلى موجة نزوح جديدة من المناطق التي اعتُبرت مناطق آمنة، كما أكدت أنّ غاية الاحتلال الإسرائيلي هي ضرب مصداقية الجيش في الداخل اللبناني وأمام المجتمع الدولي.

وإنّ وقف الاعتداءات والخروقات هو العامل الأساسي لاستكمال الجيش انتشاره، وتنفيذ مهامه وفق اتفاق الإطار». وعلى صعيد آخر أصدرت قيادة الجيش - مديرية التوجيه في الثامن عشر من شهر أيلول المنصرم بياناً أوضحت فيه أنّه «في سياق المهمات التي تنفّذها الوحدات العسكرية داخل بلدة دير ميماس - مرجعيون، أقامت دورية للجيش نقطة مراقبة مؤقتة مستحدثة عند أطراف البلدة بتاريخ 2026/9/10، بالتنسيق مع مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان MCG4L، لمواكبة الأهالي أثناء تفقُّدهم الأراضي الزراعية.
بتاريخ 2026/9/18، اقتربت قوة تابعة للاحتلال الإسرائيلي من النقطة المستحدثة داخل ما يسمّى بالمنطقة الأمنية، وألقت قنابل صوتية في محيط البقعة.
على أثر ذلك، قام الجيش بتعزيز النقطة، وحدث استنفار بين الجانبين. نتيجة الاتصالات التي جرت عبر MCG4L، غادرت القوة التابعة للاحتلال الإسرائيلي المكان، ثم عاد عناصر الجيش بعد ذلك إلى مركزهم الأساسي في البلدة.»

حكايات الأرض وأهلها مواسم وقصائد

مَن يعرف الجنوب يدرك أنّ التبغ والزيتون ليسا مجرد محصولين زراعيين ومورد رزق، بل أكثر من ذلك بكثير. إنهما فعل تجذّر في الأرض والتصاق بترابها، هوية وتاريخ وتراث، طقوس تصنع لحمة الجماعة، محور تنتظم حوله دورة الحياة، وصلة وثيقة بين الماضي والحاضر والمستقبل.

لذلك كان للتبغ والزيتون في دواوين شعراء الجنوب وأدبائه مساحة تنبض بجمال الابتكار المدهش، وبصورٍ هي ابنة الحياة في مختلف تجلياتها، وخميرة الوجدان المخضّب بمقارعة الظلم والفقر وتحدّيات التاريخ والجغرافيا.

هذه السنة، باشرت الريجي بتسلّم محصول التبغ في الجنوب اعتباراً من مطلع أيلول وقبل نحو شهر ونصف من الموعد الذي كان يُخصص لهذه العملية. اتُّخذ هذا التدبير خوفًا من تصعيد يطيح بتعب المزارعين بعد أن خسروا ما خسروه. فقد تعطّلت مواسم الزراعة في العديد من القرى بسبب الاحتلال والقصف واستخدام القنابل الفوسفورية وتجريف الأرض وتسميم التربة، وعجز مئات المزارعين عن الوصول إلى أراضيهم أو جني محاصيلهم.





أمّا موسم الزيتون الذي يبدأ في أواخر أيلول ويمتد إلى كانون الأول، فيترنّح تحت وطأة التهديدات الإسرائيلية التي تحول دون وصول الكثيرين إلى بساتينهم لجني المحصول، بعد أن أصاب الخراب قسمًا كبيراً منها بسبب الحرق والتجريف واقتلاع الأشجار، فضلًا عن النزوح القسري.

من اللقمة المرّة إلى واقع أشدّ مرارة

في ظل محدودية الفرص والقلق المزمن بسبب الحروب، كانت مواسم التبغ فعل التصاق وتجذّر في الأرض، يشبه التصاق الدبق الذي تفرزه أوراقها بأيادي القطّافين. فهي كانت مورد الرزق الأساسي لنحو ستة آلاف عائلة جنوبية، وقد أسهمت في الحدّ من الهجرة، وشكّلت المورد الأساسي لشركة الريجي التي ترفد خزينة الدولة بمئات ملايين الدولارات سنويًا.

حالياً، وبفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ومع اشتداد وطأتها، نزح أهالي القرى الحدودية التي مُسحت بيوتها، وضمنهم أكثر من 2500 مزارع كانوا يزرعون التبغ في عيترون وعيتا الشعب وبنت جبيل ومارون الراس، 90 في المئة من هؤلاء خسروا مورد رزقهم الوحيد وفق ما ورد في تقرير نشرته جريدة «الشرق الأوسط». ووفق التقرير نفسه تراجع الإنتاج من 5 ملايين طن في العام 2019، ليصل إلى نحو مليون ومئة ألف طن، أي أنّه تراجع بنسبة 80 في المئة عمّا كان عليه. وفي حين بلغت إيرادات الدولة من قطاع زراعة التبغ في العام الماضي 480 مليون دولار، توقّع مدير إدارة حصر التبغ والتنباك ناصيف سقلاوي، أن لا يتجاوز الإنتاج هذه السنة الـ 30 في المئة (النهار، 30 نيسان 2026).

"خبّرني كيف حال الزيتون"...

يشكّل قطاع الزيتون في الجنوب 39% من مجمل زراعة الزيتون في لبنان. وهو يُنتج زيتاً مميزاً بجودته العالية ومذاقه المميز، ويعود ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من الأشجار المعمّرة ونوعية التربة والمناخ الملائم. وفي تقديرات لا تُغطّي كامل الأضرار التي لحقت بقطاع الزيتون نظرًا لاستمرار الاعتداءات، سُجّل

تضرر نحو 6600 هكتار من البساتين وخسارة عدد كبير من الأشجار المعمّرة. ففي كانون الأول 2024، رفع لبنان وثيقة إلى الأمم المتحدة تفيد باحتراق عشرات الآلاف من أشجار الزيتون، واستهداف أكثر من 60 ألف شجرة يتجاوز عمر بعضها 300 إلى 500 سنة («المجلة»، 29 تموز 2026).

وإلى الخسائر الإنتاجية المقدرة بمئات ملايين الدولارات، تُضاف الأضرار الناجمة عن تدمير وحرق مساحات واسعة من البساتين التي ينبغي استصلاحها وإعادة زراعتها.

حياة محورها موسم

من شتلة التبغ يتعلّم المزارع فضيلة الصبر، فلكي يكتمل موسمها ينبغي أن يعمل على امتداد فصول السنة وشهورها: من تهيئة الأرض وإعداد المساكب المغطاة بالنايلون لزراعة البذور، إلى نقل الشتول وزرعها في الأرض، ومن ثم قطاف الأوراق وشكّها وتيبيسها، وصولاً إلى تبسيطها وفرزها وتوضيبها تمهيدًا لتسليمها إلى إدارة حصر التبغ والتنباك.





إلى جانب الصبر تبرز المثابرة كقيمةٍ في حياة مزارعي التبغ، فمن دون الجهد والمثابرة ومقارعة التعب لا تستقيم المواسم. مزارعو التبغ هم دومًا في سباق مع الوقت لإنهاء عملهم لأنّ ثمة عملاً آخر في دورة لا تنتهي مراحلها إلاّ لتبدأ من جديد.

ويتطلّب موسم التبغ التعاون بين جميع أفراد الأسرة، وأحياناً بين الأقارب والجيران، فالتعاون سمة بارزة في «مجتمع التبغ»، والمهام تتوزع ضمن كل عائلة وفق الأعمار والقدرات بما يناسب كل مهمة. خلال الربيع تُسند إلى الصغار مهمة رمي الشتول للزرّاعين الذين ينحنون على الأرض برفقٍ ويضعون كل شتلة في حفرة صغيرة، بينما ترندح الحناجر أبيات العتابا والميجانا. في الحقل وبالقرب من الشتلات الطرية، يتحلّق الزراعون حول ما حملوه من طعام، يتشاركونه، يحمدون ربهم على النعمة، ثم يعودون لمتابعة العمل إلى أن تخبرهم الشمس بأنّ وقت مغادرة الحقل قد حان.

في الصيف، ينهض القطّافون قبل الفجر وإذا كان الموسم كبيرًا، قد ينهضون بعيد منتصف الليل بقليل ليتمكنوا من قطاف الأوراق على ضوء «اللوكس»، فالقطاف فعل يجب أن يُنجز قبل شروق الشمس وتبخّر قطرات الندى عن الأوراق التي تصبح دبقة جدًا إذ تفرز سائلًا كثيفًا أسود اللون شديد المرارة. لذلك يتحدث مزارعو التبغ عن «اللقمة المرّة»، والتعبير هنا واقعي ومجازي في الوقت نفسه. فهو من جهة يصف الدبق المرّ الذي يلتصق بالأصابع وتصعُب إزالته، ومن جهة أخرى يختصر المشقات التي يعانيها المزارعون.

حين يعود القطافون بالأوراق موضبة في أكياس الخيش إلى المنازل، غالبًا ما تكون الجدّات في استقبالهم مع وجبة فطور عارمة، ينصرف بعدها الجميع إلى «شك الدخان»، حتى الأطفال ينالون حصتهم. وهم يتعلمون باكرًا أن ينجزوا عملهم بدقةٍ وجدية. فشك الأوراق يتطلّب تركيزاً شديدًا، وإلاّ تعرّض «الشكيك» لجرح أصابعه وهو يمرر الورقة في «الميبر» (سيخ من حديد مسطّح في آخره ثقب يمرر فيه خيط المصيص الذي تُسحب إليه الأوراق لتُنشر وتجفف). وغالبًا يسود الصمت في حلقات «شك» التبغ تحاشيًا لفقدان التركيز وإضاعة الوقت. قبل فورة وسائل الاستماع الحديثة كان الراديو يتولّى تسلية المشاركين في حلقات «الشك». ولم يكن الاستماع إلى الراديو بالشيء القليل في الماضي، فعبره تشبّعت أجيال بروائع الموسيقى والشعر المغنّى، وحفظ القرويون القصائد حتى من دون أن يتعلموا القراءة.

في الشتاء يتشارك الرجال والنساء واليافعون أعمال التبسيط والفرز والتوضيب التي تُنجز غالبًا في سهرات يسودها الإنس وتُستعاد فيها حكايات، أمّا الصغار فيخلدون إلى فراشهم لينهضوا باكرًا ويلتحقوا بمدارسهم.

يسلّم المزارعون إنتاجهم إلى الريجي بينما يكونون بصدد تهيئة الأرض لتبدأ الدورة من جديد، ويرافق تسليم الموسم وتقاضي ثمنه بهجة عارمة. فمَن استدان يسدد دينه، ومَن كان لعائلته حاجات معينة أجّلها إلى «الموسم». مواسم علّمت أجيالاً، وعلّت عمائر، وكفلت لأصحابها حياة عاشوها بقناعةٍ، وإن لم تكن العائدات يومًا على قدر التعب.

في ظل دورة الحياة هذه يتشكل جزء كبير من ملامح «مجتمع التبغ» حيث توفّر الدورة الاقتصادية العديد من الفرص، وتتشابك القرى والبلدات المتجاورة في



علاقات تحتّمها الحاجة إلى المستلزمات الزراعية، والعمال ووسائل النقل وسوى ذلك، وتُسهم في خلق نسيج اجتماعي له خصوصيته، وفي خلق الوجدان الجماعي للأجيال المتعاقبة.

فشتلة التبغ هي بمثابة المحور الذي تنتظم حوله حياة الجماعة بكبارها وصغارها على مدى فصول السنة، إنّها أشبه بالسلك الذي ينظم دورة الحياة بكل مجالاتها، من الاقتصاد إلى الاجتماع، والثقافة بما لها من انعكاسات في التربية والشعر والأدب.

وتأثير شتلة التبغ في الوجدان الجماعي ظهر جليًا نَضِرًا في أعمال الكثير من شعراء الجنوب وأدبائه. فـ «الأرض حبيبة وشتلة التبغ عروس» يراقصها شوقي بزيع الذي يجعل من النبتة رمزاً للأنوثة القروية والتعب الجميل والخصوبة. وهي «أيقونة الجنوب» المشبعة برمزية وجدانية وتاريخية واجتماعية قوية في شعر محمد علي شمس الدين. تشمل رمزيتها المعاناة والالتصاق بالأرض والصمود، وهي أحد ركني ثنائية الحياة في قرى الجنوب (التبغ والسنابل). وفي حين يجعل حسن العبدالله شتلة التبغ رمزاً للنضال والتمسّك بالأرض، يتناولها جوزيف حرب متغنيًا بعرق الفلاحين والتعب الذي لا ينتهي وتفاصيل الحياة البسيطة.

مواسم البركة

من مرارة التبغ إلى الزيتون، الشجرة المباركة التي احتلت مكانة عالية في الكثير من حضارات العالم. فهي إضافةً إلى أهميتها كشجرةٍ معمرة وكثروةٍ مهمة، عُرفت كرمزٍ عالمي للسلام، وهي رمز للصمود والخلود والارتباط العميق بالأرض، وقد ورد ذكرها في الكتب المقدسة. الزيتون كما التبغ، جزء مهم من هوية الجنوب وعماد اقتصاده الريفي.

تتطلب شجرة الزيتون الري والتسميد والتقليم ومكافحة الحشرات ليكون إنتاجها جيدًا، وهذه الأعمال يقوم بها عادة الرجال والشبان، غير أنّ موسم القطاف يصبح مهرجاناً تشارك فيه العائلات بأكملها، حتى المقيمون خارج قراهم يعودون إليها للمشاركة في هذا العمل المبهج.

في بساتين الزيتون تجتمع العائلات لجني المحصول وسط أجواء فيها الكثير من الفرح والرضا والبركة. في ظل الشجرات المعمرة يجلس القطافون بعضًا من الوقت لتناول الطعام والاستمتاع بفنجان قهوة وقليل من الراحة. وقبل أن تغادر الشمس الأفق تكون أكياس الخيش قد امتلأت بثمار شهية، تُحوّل النساء قسمًا منها إلى كيس الزيتون الذي لا تستقيم من دونه مائدة اللبناني، بينما يذهب الرجال إلى المعصرة ليعودوا بغلّة الموسم من الزيت الذي لا يضاهيه أي نوع آخر من الزيوت.

زيت الزيتون في بيوت اللبنانيين هو حجر الزاوية في المونة، وهو المنتج الثمين الذي لا ينبغي التفريط به. «خلي الزيت بجراره تا تجي أسعاره» يقول المثل الشعبي. وقد ازدادت أهميته في أيامنا بعد أن بيّنت الأبحاث مدى أهمية النظام الغذائي المتوسطي الذي يعتمد على زيت الزيتون بشكلٍ أساسي.

كما التبغ، يحتل الزيتون مكانة مهمة في الوجدان الجماعي للبنانيين عمومًا، وللجنوبيين، وهو يبرز بقوة في إنتاج الشعراء والكتّاب. وإذا كان جوزيف حرب قد أرسى في رائعته «إسوارة العروس» التي لحّنها فليمون وهبي وغنّتها فيروز، ثنائية «زيتون وسنابل»، إلى جانب «قلعة بحر صور وصخرة جبل عامل»، فإنّ عبق هذه الشجرة يفوح في مئات الأعمال الشعرية والأدبية مرجّعًا صدى تعب المزارعين وأفراحهم وخساراتهم وأحزانهم، في أرض الخيرات والأطياب والوجع والشعراء.

أرض هي الحبيبة التي نتوق إليها دومًا، وفي وجداننا صوت يصدح: «بتولع حروب وبتنطفي حروب وبتضلك حبيبي يا تراب الجنوب... وشو ما إجا شعوب وشو ما راح شعوب كلّن رح بيفلّوا وبيبقى الجنوب».

أضرار القطاع الزراعي

كشف وزير الزراعة نزار الهاني خلال لقاء مع رئيس الجمهورية (في 15 أيلول الماضي) أنّ نسبة الأراضي الزراعية في لبنان التي تعرّضت لأضرار مباشرة بلغت 22،5% أي ما يقارب 56 ألف هكتار، منها 52 ألف هكتار في الجنوب والنبطية، مقدرًا الخسائر بمليار دولار (الجريدة، 15 أيلول 2026). وكان سبق لوزير الزراعة أن كشف أنّ أكثر من نصف مساحة الأراضي الزراعية في محافظتي الجنوب والنبطية، قد أصبح غير متاح للمزارعين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية. كما تضرر نحو 77% من الأراضي الزراعية في المحافظتين نتيجة الأضرار المباشرة أو لتعذّر الوصول إليها والعناية بها بسبب احتلالها.

ولا يقتصر الأمر على المحاصيل الموسمية، فالأضرار شملت الأشجار المعمّرة ومنها الزيتون والحمضيات والموز والكروم، ما يستدعي عمل سنوات لإعادة التأهيل والاستصلاح. يُضاف إلى ذلك الأضرار التي طاولت البيوت البلاستيكية والمنشآت الزراعية وشبكات الري وقفران النحل.







إيطاليا
استقرار لبنان أولوية استراتيجية

قام قائد الجيش العماد رودولف هيكل يرافقه وفد عسكري، بزيارة رسمية إلى الجمهورية الإيطالية ملبيًا دعوة نظيره الإيطالي General Luciano Portolano وذلك من تاريخ 2026/8/24 ولغاية 2026/8/26.



استهلّ العماد هيكل زيارته بوضع إكليل من الزهر على ضريح الجندي المجهول في النصب التذكاري الوطني لفيكتور إيمانويل الثاني، ثم زار قيادة القوات المسلحة الإيطالية في مقر وزارة الدفاع، حيث كان في استقباله نظيره الإيطالي، وأُقيمت له التشريفات الرسمية.

بعدها عُقد لقاء بين الجانبين بحضور أعضاء الوفدين العسكريين اللبناني والإيطالي، وتناول البحث آخر التطورات وسبل تعزيز التعاون بين جيشَي البلدَين.

خلال اللقاء، أكد الجنرال Portolano أنّ استقرار لبنان أولوية استراتيجية، مشيدًا بعلاقات الصداقة بين البلدين، ولافتاً إلى أهمية دعم الجيش اللبناني نظرًا لدوره الأساسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار.

كذلك تطرّق الطرفان إلى الدور الأساسي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - اليونيفيل التي تشارك فيها الوحدة الإيطالية، والبعثة العسكرية الثنائية الإيطالية في لبنان MIBIL واللجنة العسكرية التقنية من أجل لبنان MTC4L. وتم أيضًا بحث رؤية إيطاليا ودورها في مرحلة ما بعد اليونيفيل. وشكر العماد هيكل الجنرال Portolano مثمّنًا الدعم الإيطالي للجيش.

كما تلقّى اتصالاً هاتفيًّا من نائب رئيس مجلس الوزراء الإيطالي وزير الخارجية Antonio Tajani الموجود خارج البلاد، وقد أكد دعم إيطاليا لجهود الجيش. كذلك التقى قائد الجيش مدير عام وزارة الخارجية الإيطالية Riccardo Guariglia والمدير العام للشؤون السياسية والأمن الدولي في وزارة الخارجية الإيطالية السفيرة Cecilia Piccioni في مقر الوزارة.





كما التقى أمين سر دولة حاضرة الفاتيكان Cardinal Pietro Parolin الذي شدّد على ضرورة إرساء السلام في لبنان، معتبرًا أنّ الجيش يؤدي دورًا كبيرًا في صون أمن البلاد.

وختم العماد هيكل زيارته في أحد مراكز الصناعات العسكرية الإيطالية، واطّلع على آلية عمله وتقنياته الحديثة.

في سياق الزيارة، أقامت السفيرة اللبنانية في إيطاليا كارلا جزّار حفل عشاء على شرف العماد هيكل في السفارة اللبنانية، بحضور شخصيات إيطالية ولبنانية.







الأردن
تأكيد على دعم لبنان والجيش

زار قائد الجيش العماد رودولف هيكل المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخَي 30 و2026/8/31، حيث عُقِد لقاء بين جلالة الملك عبد الله الثاني وقائد الجيش بحضور ولي العهد سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية اللواء الركن يوسف أحمد الحنيطي وعدد من المسؤولين، وذلك في قصر الحسينية الملكي.

خلال اللقاء، أكّد جلالة الملك وقوف المملكة إلى جانب لبنان، ودعم جهوده للحفاظ على أمنه وسيادته، وأبدى دعمه الكامل للمؤتمر الدولي لدعم القوات المسلحة اللبنانية الذي سيُعقد في باريس بتاريخ 2026/9/17 بهدف تعزيز الإمكانات العملانية للجيش وقدرته على تولّي مسؤولياته الوطنية.

وكان العماد هيكل قد زار مقر القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، حيث استقبله اللواء الركن الحنيطي، وأُقيمت له التشريفات الرسمية. بعدها عُقد لقاء بين العماد هيكل واللواء الركن الحنيطي بحضور عدد من الضباط، وجرى بحث أبرز التطورات، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجيشَين، والتشديد على أهمية دعم المؤسسة العسكرية في ظل ما تواجهه من تحديات.

وقد أعرب العماد هيكل عن خالص شكره وتقديره للمملكة على مبادراتها المستمرة الهادفة إلى تعزيز قدرات الجيش انطلاقاً من دوره الوطني.







قائد الجيش من فوج المغاوير في روميه:
مستمرون مهما غلت التضحيات



تفقَّد قائد الجيش العماد رودولف هيكل فوج المغاوير في ثكنة غسان رمان في روميه - المتن، مطّلعًا على جاهزية الفوج.

خلال اللقاء مع الضباط والعسكريين، شدّد العماد هيكل على مواصلة التدريب النوعي في الوحدات الخاصة، ودورها الأساسي من خلال مهماتها الدقيقة والاستثنائية.

كما أكّد أنّ أبرز أسباب قوة الجيش في وجه التحديات الكبرى، وفي طليعتها استمرار الاعتداءات والتصعيد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، هي تماسُك العسكريين وصمودهم، وقوة انتمائهم إلى المؤسسة، وولائهم لها.

وتوجّه العماد هيكل إلى العسكريين قائلًا: «التمسك بالجيش هو السمة المشتركة لجميع اللبنانيين، على اختلاف انتماءاتهم، وهُم يرون في الجيش سبيل خلاصهم، وذلك نتيجة ثقتهم بكم وتقديرهم لتضحياتكم على امتداد لبنان، وسيبقى الجيش هو الحل مهما اختلف الأفرقاء».



وأشار إلى أنّ محاولات ضرب معنويات الجيش عبر الشائعات والافتراءات محكومة بالفشل، ولن تؤثّر في إرادة عسكرييه.

وأضاف: «الوطن عائلتنا الكبرى وسوف نصل به إلى بر الأمان، لأنه يستحق منّا كل بذل وعطاء. صمودنا في وجه كل العواصف من دون أي تهاون هو التحدي الأكبر. لن ننكسر ولن نحيد عن ثوابتنا، وواجبنا حماية جميع اللبنانيين وتأمين الاستقرار مهما علت الانتقادات المرتبطة بمصالح ضيقة».

واعتبر أنّ الجيش، بفضل تضحيات شهدائه وجرحاه وعزيمة عسكرييه، جسَّدَ أنموذجًا من الصلابة والصمود، وأثبت قدرته على مواجهة أصعب الظروف، ومواصلة أداء واجبه الوطني مهما اشتدّت التحديات، وأنه يتحمّل ظروفًا قد تعجز عن تحمُّلها أقوى الجيوش.

وختم داعيًا العسكريين إلى مواصلة مسيرة العطاء والتضحية، والتمسك بعقيدتهم وإيمانهم برسالتهم، ليبقى الجيش على قدر مسؤولياته الوطنية.

مناورتان
لفوجَي الحدود البرية الثاني والرابع



في إطار التدريبات المتواصلة لتعزيز قدرات الوحدات وخبراتها، نُفّذت مناورتان بالذخيرة الحيّة، الأولى في جرد بريتال والثانية في جرد القاع – بعلبك. جرت المناورتان بحضور قائد الجيش العماد رودولف هيكل الذي أكّد أنّ متابعة هذه التمارين على صعيد الجيش رغم كثافة المهمات، دليل على استمرار العملية التدريبية الهادفة إلى رفع مستوى الجهوزية والاحتراف لدى العسكريين، وأثنى على جهودهم وتضحياتهم.









تحت عنوان «عاصفة النار» نفّذ فوج الحدود البرية الثاني تمريناً تكتيًا بالذخيرة الحيّة في جرد القاع - بعلبك (لفيف فرعي في الدفاع عن نقطة حصينة ولفيف فرعي في المهاجمة المعاكسة). وشاركت فيه إضافة إلى سرايا الفوج، وحدات من: لواء المشاة التاسع، فوج المدرعات الأول، لواء الدعم - فوجَي الهندسة والمضاد للدروع، الطبابة العسكرية، بالإضافة إلى القوات الجوية.

تضمّن التمرين: الدفاع عن نقطة حصينة، وتركيز قاعدة نيران، وتنفيذ مهاجمة معاكسة ضد مجموعة متسللة. وتخلّله رمايات بواسطة الدبابات والمدفعية والأسلحة المضادة للدروع، إلى جانب الأعمال الهندسية واستخدام طوافات الدعم الجوي القريب، وطائرة من دون طيار انقضاضية.

أمّا الأهداف التي سعى إليها التمرين فكانت:

- تمرّس أركان الفوج وآمري الوحدات على قيادة العمليات القتالية وإدارتها، وحسن استخدام الوسائل المتوافرة في الفوج.
- تمرّس عسكريي الفوج بمختلف اختصاصاتهم، وتعزيز معارفهم القتالية والتقنية، بما يخدم تنفيذ مهام منسّقة في ما بينهم في المراقبة والعمليات القتالية.
- رفع مستوى الثقة بالنفس وبالوسائل المستعملة والمتوافرة في الفوج، وزيادة الخبرات في تنفيذ تمرين تكتي بالذخيرة الحية ما يقارب الواقع.

تحسّبًا لمختلف الاحتمالات

بعد المناورة أكّد العماد هيكل أنّ متابعة هذه التمارين على صعيد الجيش رغم كثافة المهمات، دليل على استمرار العملية التدريبية الهادفة إلى رفع مستوى الجهوزية والاحتراف لدى العسكريين، مشدّدًا على أنّ مهمة الجيش القتالية، تبقى أولوية عند القيادة، تَحَسُّبًا لمختلف الاحتمالات.

وتوجّه إلى العسكريين بالقول: «خطُّنا واضح وأهدافنا واضحة وعزيمتنا صلبة، وأمام التحديات الكبيرة، يبقى رهان اللبنانيين على الجيش».

كذلك أشاد بأدائهم الاحترافي ومعنوياتهم المرتفعة، وقناعتهم وعقيدتهم رغم صعوبة الظروف.

وقال: «لبنان لا يستمر إلّا بجيشٍ قوي مؤمن بمهمته ووطنه. إنّ ولاءنا للمؤسسة وقوة انتمائنا إليها وتمَسُّكنا بثوابتها، توازي بأهميتها السلاح والعتاد. ومَن يدعم الجيش، فهو يدعم وطنه، والجيش سيَصل بالوطن إلى بر الأمان».







لن نتخلى عن مهمتنا الأساسية

واستنادًا إلى فرضية صدّ هجوم على أحد المراكز الحدودية، نفّذ فوج الحدود البرية الرابع مناورة تدريبية بالذخيرة الحيّة في جرد بريتال تحت عنوان «أرضنا لنا»، والتي شاركته فيها قوى من: لواء المشاة السادس، لواء الدعم - فوجَي الهندسة والمضاد للدروع، الطبابة العسكرية، بالإضافة إلى القوات الجوية.

كان التنسيق بين كافة القوى المشاركة ممتازاً، وتميّز العمل بانسجام تام وتعاون فعّال خلال جميع مراحل المناورة، وقد استُخدمت خلالها الأسلحة التالية: دبابات، هواوين، أسلحة مضادة للطائرات، صواريخ موجّهة مضادة للدروع، أسلحة رشاشة، ألغام ونسفيات، أسلحة قناصة، مسيّرات مجهزة بقنابل، بالإضافة إلى رمايات مدفعية.

أمّا أهمية المناورة فتكمن في كونها تتيح:

- تعزيز قدرات الفوج على صدّ أي هجوم مباغت يستهدف أحد مراكزه العسكرية.
- اختبار مختلف الأسلحة والتجهيزات التي زُوّد بها الفوج، وتقييم مدى فعاليتها.
- تدريب عناصر الفوج على محاكاة ظروف قتالية واقعية، والتصدي لأي هجوم مباغت.
- تجسيد فرضية واقعية لتعرّض أحد المراكز العسكرية لهجوم، والتدرّب على كيفية التعامل معه.

عقب المناورة تفقّد العماد هيكل قيادة فوج الحدود البرية الرابع حيث افتتح غرفة العمليات، واطّلع على تجهيزاتها الحديثة المستخدَمة لتنفيذ المهمات، بخاصةٍ مراقبة الحدود وحمايتها، كما افتتح نصبًا تذكاريًّا لشهداء الفوج.



وأثنى قائد الجيش على احتراف العسكريين قائلًا: «أستمد منكم القوة والعزيمة، وألمس ما تتحلون به من إيمان ومعنويات عالية. أنتم تعطون الأمل لكل لبناني، وتقفون بالمرصاد لكل مَن يحاول المساس بوطننا». وشدّد مجددًا على أهمية التدريب المستمر، والتكامل بين الوحدات، مشيرًا إلى أنّ الهدف الأساسي للقيادة تطوير إمكانات المؤسسة عبر القدرات الذاتية، وأنّها تعمل على تأمين الدعم اللازم للجيش عبر الدول الصديقة والشقيقة.

وتَطرّق إلى دور الجيش الذي يصب في مصلحة الوطن، فقال: «نسعى من خلال جهودنا وتضحياتنا إلى الحفاظ على أمن لبنان واستقراره الداخلي». وخاطب العسكريين قائلًا: «مَن لا يشبه جيشه لا يشبه وطنه».

وأضاف: «لن نتخلى عن مهماتنا الأساسية في الدفاع عن كل شبر من أرضنا».







مئة عام على تشكيل القنّاصة اللبنانية

خطوة تأسيسية شجاعة في مسار حماية الوطن وبناء المؤسّسات

د. ألكسندر أبي يونس – باحث وأستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية

مع حلول العام 2026، طوت المؤسّسة العسكرية اللبنانية قرناً كاملاً على محطة تأسيسية فارقة في تاريخها. ففي العام 1926، أبصرت "القناصة اللبنانية" النور كأول تشكيل عسكري يتألّف بكامله من عناصر لبنانية، لتضع بذلك اللبنة الأولى لما أصبح لاحقًا عماد سلاح المشاة في الجيش اللبناني.

وعلى الرغم من ارتباطها بجيش المشرق الفرنسي من حيث التسليح والعتاد ونطاق المهام، إلّا أن هذه الفرقة شكّلت النواة الأولى للسيادة العسكرية. فما هي الظروف السياسية والعسكرية والتشريعية التي رافقت ولادة القناصة اللبنانية؟ وكيف صُمّمت هيكليتها؟ وممّن تألّفت كتائبها التي أرست قواعد الجندية اللبنانية الحديثة؟



لم تكن سرايا «القناصة اللبنانية» التي أُنشئت في العام 1926 نسيجًا مقطوعًا عن التشكيلات العسكرية السابقة في البلاد، إذ سبقتها تجربة «سرية القناصة اللبنانية المختلطة». إلّا أن تحوّلاً جوهريًا طرأ خلال العام المذكور تمثّل في حصرية الهوية؛ إذ اقتصر انتساب عناصرها كليًّا على المواطنين اللبنانيين، من دون أي اختلاط مع عناصر من بقيّة مناطق الانتداب الفرنسي.

القناصة اللبنانية المختلطة: النواة والأزمة

في الثاني من آذار 1923، أصدر حاكم لبنان الكبير، الجنرال ترابو (Georges Trabaud)، القرار رقم 1124 القاضي بإنشاء «طابور الصيّادة اللبنانية المختلط». تشكّل هذا الطابور في بدايته من أربع فصائل سيّارة تابعة للجندرمة اللبنانية، بلغ مجموع عناصرها مئة عنصر، فيما وُزّعت قيادته الإدارية بين بيت الدين للكتيبة الأولى، وبعلبك للكتيبة الثانية. أمّا نواته القيادية، فتألّفت من عشرة عناصر، أربعة منهم فرنسيون هم نقيب وملازم أول ومعاون ورقيب؛ وستة لبنانيون موزّعون بالتساوي ما بين ملازم أول وملازم ثانٍ ومرشّح ضابط بمعدل عنصرين لكلّ رتبة.

ومنذ لحظة تأسيسه، حظي هذا التشكيل بخصوصيةٍ استثنائية ميّزته عن باقي القوّات الرسمية، إذ وُضعت إمرته حصرًا تحت تصرّف حاكم لبنان الكبير بموجب القرار 2178، ومُنع استخدامه لسدّ الفراغ في مخافر الجندرمة، رغم تبعيته التنظيمية لها. كما أفردت له الموازنة العامة للعام 1923 بابًا خاصًا (الباب 15) بميزانية بلغت أربعين ألف ليرة سورية، مفصولة تمامًا عن موازنة الداخلية والأمن العام.

غير أنّ غياب المهام الخاصة والتطابق في طبيعة الخدمة مع الجندرمة، دفعا السلطات الانتدابية إلى إلغاء التسمية بموجب القرار 2989 الصادر في 13 شباط 1925، لدمج مفرزاتها كليًا ضمن الجندرمة تفاديًا للالتباس.

لكن هذا الإلغاء لم يَدُم طويلًا؛ فسرعان ما فرضت التطورات السياسية والأمنية المتسارعة بين العامين 1925 و1926 (مع اندلاع الثورة السورية الكبرى) إعادة تقييم التجربة، إذ تراجعت السلطة الفرنسية عن قرارها وأعادت فتح باب التطوع بأسلوبٍ جديد. وهو ما عكسته صحيفة «البشير» في أواخر العام 1925 حين أُعلنت: «بلغنا أنّ الجيوش الخاصة استأنفت قبول التطوع فيها، وأنّ طابور القناصة في الفياضية يستقبل المتطوعين من ذوي الكفاءات والتعليم، في اللغتين الفرنسية والعربية، والذين مارسوا وظائف كاتب أو طابع على الآلة الكاتبة أو مأمور تلفون أو راديو...». شكّل هذا التراجع الممهّد الحقيقي لولادة فرقة «القناصة اللبنانية» بحلّتها الوطنية الخالصة في العام 1926.

ظروف الإنشاء ودواعي القرار

في كانون الثاني 1926، قُدّم مشروع إنشاء سرايا «القناصة اللبنانية» إلى المجلس التمثيلي (النيابي) كضرورةٍ أمنية وسياسية عاجلة. وظاهريًا، سُوِّغ القرار استنادًا إلى المادة الثانية من صك الانتداب الفرنسي، التي تُجيز تشكيل «قوات محلية» عُرفت بـ«الميليس» (الميليشيا) لغرض حماية الأراضي وحفظ النظام. ولا يُجنَّد أفراد القوات المذكورة إلّا من أهل الأراضي المشار إليها. وبعد ذلك تصبح تلك القوات تابعة للسلطة المحلية، مع الاحتفاظ بما يجب أن يبقى للدولة المنتدبة من حق السلطة والمراقبة عليها إلى حين وضع «النظام الأساسي». غير أنّ الواقع يشي بأنّ السلطات الفرنسية استعجلت هذه الخطوة قبل إقرار الدستور اللبناني وتحديد الأطر السياسية للدولة، وذلك تحت وطأة خمسة عوامل ضاغطة:

- إقرار الدستور اللبناني: الجمهورية اللبنانية

شهد منتصف العام 1925 تصاعد المطالبات السياسية بوضع دستور للدولة اللبنانية. ومع تولّي المفوض السامي المدني هنري دو جوفنيل مهامه، صُوّت على الدستور في 23 أيار 1926، وتحوّل المجلس التمثيلي إلى مجلس نواب، وشُكّل مجلس الشيوخ، والتأم المجلسان في 26 أيار وانتخبا مدير العدلية الأستاذ شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية، تلا ذلك تشكيل أوّل حكومة برئاسة أوغست أديب. وكان من الطبيعي أن يُرافق هذا التوسّع في السلطة السياسية الوطنية ترسيمٌ مماثلٌ لدور عسكري محلّي، لتكون «القناصة» النواة المسلّحة للكيان الوليد.

- امتداد شرارة الثورة السورية الكبرى

لم تعد ألسنة اللهب المشتعلة في جبل الدروز بعيدة عن الداخل اللبناني. ففي تشرين الثاني 1925، دخلت قوات الثورة حاصبيا وكوكبا ومرجعيون، وصولاً إلى حصار قلعة راشيا الاستراتيجية من أجل إسقاطها لتتمكن بعدها من التقدم إلى سهل البقاع، لاحتلال

رياق وقطع خط الاتصال الحديدي بين دمشق وحلب من جهة، ودمشق وبيروت من جهة ثانية. وعلى الرغم من أنّ الثوار فشلوا في إسقاط قلعة راشيا، إلّا أنّ هذا الاختراق الميداني شكّل تهديدًا مباشرًا للوجود الفرنسي، وفرض الحاجة الماسّة لقوات مشاة خفيفة ومحليّة، تكون أكثر قدرةً على الحركة في الطبيعة الجبلية.
وبموازاة ذلك، لم تكن الأحوال في البقاعَين الأوسط والشمالي، وفي منطقة الشوف اللبناني، أقل سخونةً من محور مرجعيون - حاصبيا. فقد كانت حركة المقاتلين المناهضين للانتداب الفرنسي في هذه المناطق، على مستوى من التسلّح، ومن العديد، ومن القدرة على الحركة، بحيث شكّلت خطرًا فعليًا ينال من هيبة الفرنسيين ووجودهم العسكري.

- الاتّساع المتزايد للفلتان الأمني الداخلي

شهدت البلاد نهاية العام 1925 ومطلع العام 1926 موجة غير مسبوقة من الفوضى الأمنية والسلب المسلّح. وتكشف الوثائق الرسمية حجم المأزق، إذ سجّلت العاصمة بيروت وحدها خلال أربعة أشهر فقط (حزيران - أيلول 1926) ما يزيد على 3935 حادثة أمنية، بينها 400 جريمة قتل وإطلاق نار، و710 حوادث سرقة وسلب، و41 حالة تعاطي أو اتّجار بالمخدرات، و2802 حجز حرية وخطف وقمار وتحقير وإهانة ونقل سلاح من دون إجازة، وسُكر ومخالفات بلدية. ولم تكن طرابلس وباقي المناطق من الجنوب إلى عكار بأحسن حال، رغم فرض عقوبات حظر التجوال ليلًا ومكافآت مالية لمن يسهّل أمور قوى الأمن.

- ترسيم الحدود اللبنانية

تزامن العمل على تأسيس فرقة القناصة اللبنانية مع توقيع اتفاقية «حسن الجوار» بين فرنسا وبريطانيا في 2 شباط 1926 لتطبيق ترسيم الحدود اللبنانية - الفلسطينية وفق اتفاقية بوليه - نيوكومب (Paulet-Newcombe)، الموقّعة بين الجانبين في 7 آذار 1923. فرض هذا الوضع ضرورة تشديد الرقابة لمنع تسلّل الثوار وتهريب السلاح بين فلسطين ومصر وجبل الدروز عبر الأراضي اللبنانية وشرق الأردن، ما تطلّب الانتشار على خطوط التماس الجنوبية والشرقية، لا سيّما وأنّ الفارّين من وجه العدالة الفرنسية كانوا يلقون ترحيبًا في المنطقة الإنكليزية.

وفي الوقت عينه، كانت اللجنة السورية الفلسطينية قد فرغت، في 19 أيار 1925، من تعيين الحدود نهائيًا بين سوريا وفلسطين، ووضعت العلامات اللازمة على امتدادها. هذا في الوقت الذي كانت فيه المحادثات الحدودية بين لبنان وسوريا مستمرّة طوال الأعوام 1924 و1925 و1926.

- استنزاف الجبهة المغربية (حرب الريف) وسحب القوات

كان اندلاع حرب الريف في المغرب سنة 1925 بقيادة عبد الكريم الخطابي بوجه الجيشين الفرنسي والإسباني العامل الحاسم في الميدان؛ إذ اضطرت باريس لسحب القسم الأكبر من قواتها البرية في سوريا ولبنان لإرسالها إلى المغرب، ولم يُبقِ الجنرال موريس ساراي في المشرق سوى نحو 4000 جندي فرنسي، ولتدارك هذا الفراغ العسكري الخطير ولتغطية الحدود، كان لا بد لفرنسا من إنشاء قوة محلية عالية التدريب تعوّض نقص العديد الأجنبي. كما اضطرت أيضًا إلى تكثيف حضورها العسكري في الطرف الجنوبي، أي في المثلث الحدودي اللبناني - الفلسطيني - السوري، عبر إفراغ غير منطقة لبنانية من الوجود العسكري الفرنسي. «فقد جيء بقواتٍ فرنسية من رياق إلى الحدود اللبنانية، في حدود الألف وخمسماية جندي، على طريق الباروك - بيت الدين إلى جزين... وسافرت فرقة ثانية بعد الأولى على طريق صيدا - النبطية، لمطاردة الثوار في مرجعيون وحاصبيا. وجاءت قوة من دمشق إلى القنيطرة لتقطع خط الرجعة على زيد الأطرش...».

أول تشكيل عسكري يكتسب مشروعية تشريعية لبنانية

في تشرين الأول 1925، أحالت السلطة التنفيذية مشروع قانون إنشاء فرقتي القناصة إلى المجلس التمثيلي (مجلس النواب). وتكشف مراجعة محاضر الجلسات عن دينامية سياسية لافتة ارتكزت على حقيقتين: أولاً، تعامل غالبية النواب مع هذا التشكيل بوصفه تدبيرًا أمنيًا مؤقتًا أملته ظروف الثورة السورية والتحديات الحدودية. وثانيًا، نال المشروع إجماعًا برلمانيًا شبه كامل، إذ حظي بموافقة غالبية الأعضاء، باستثناء امتناع النائبَين يوسف الخازن



الفرقة الأولى للقناصة - فصيلة الملازم رستم مع آمر السرية وقائد الفوج العام 1932



ضباط الفوج الأول لقوات الشرق الخاصة، طرابلس 1929
من اليمين إلى اليسار وقوفًا:
الملازم درزي، الملازم هاني شقير، الملازم جان نجيم، الملازم أول يوسف حبيش، الملازم أول خطار حيدر، الملازم نوال كباره، الملازم أنطون سعد.
جلوسًا: من اليسار النقيب جميل لحود ويليه أربعة ضباط فرنسيين.

وصبحي حيدر، اللذين طلبا مهلة إضافية للدراسة مع إقرارهما بالمبدأ.

وقد شهدت القاعة سجالاً يعكس الحرص على الأمن؛ إذ رغب النائب أحمد الداعوق بالإسراع في الإقرار قائلاً إنّ «حفظ الأمن مطلوب من الحكومة فلنوافق وتتدبر هي التطبيق». أمّا النائب عمر بيهم، فرأى أنّ العديد المقترح غير كافٍ للغرض العسكري، ومارس ضغطاً أثمر في النهاية عن رفع عدد السرايا المقرّرة.

تُوّج قرار تأسيس القناصة اللبنانية وتحديد مفهومها العسكري بمباركةٍ برلمانية جعلت من القناصة أول تشكيل عسكري يكتسب مشروعية تشريعية لبنانية. ومع إقرار المجلس التمثيلي المشروع، أصدر حاكم لبنان الكبير الفرنسي ليون كايلا، القرار رقم 3502 بتاريخ 1926/1/26، نظّم بموجبه «كتائب من الصيادة اللبنانية». حدّدت فذلكة القرار والمادتان الأولى والثانية منه عقيدة هذه الفرقة بوضوحٍ، عبر إناطة مهام «الدفاع عن الأراضي الوطنية، صيانة الأمن، الحفاظ على الحدود وطرق المواصلات، والمشاركة عند الاقتضاء في الأعمال الحربية بالارتباط مع السلطة العسكرية».

ورسّم هذا القرار حدودًا فاصلة بين دور «الجندرمة» كقوى أمن داخلي، ودور «القناصة» كقوةٍ عسكرية هدفها حماية الحدود؛ وهو التمايز الذي كان غيابه سببًا في حلّ التجربة المختلطة سابقًا. غير أنّ هذا المفهوم المستحدث للجيش الوطني ظلّ غامضًا لدى بعض السياسيين، ما دفع رئيس الوزراء أوغست أديب، بعد عامٍ من التأسيس، إلى التصريح أمام النواب بوجود «سوء فهم وتداخل بين مهام الصيادة والجندرمة». ولحساسية ارتباط هذا الملف بسلطات الانتداب، اضطرّ أوغست أديب إلى طلب تحويل الجلسة إلى سرية لإيضاح الحدود الفاصلة بين المؤسّستين.

التطوّع

حدّدت المواد الثالثة والرابعة والخامسة من القرار 3502، ملاكات سرية «القناصة اللبنانية» وشروط التطوع فيها. فالسرية تتألّف من 125 عنصرًا، ويضم ملاكها، «عدا الضباط وضباط الصف الفرنسيين الذين تضعهم القيادة قيد تصرّف لبنان الكبير»، ضابطين برتبة ملازم أول (أو ملازم ثانٍ)، وخمسة رتباء، أحدهم محاسب، وثمانية أفراد برتبة عريف.

أما عناصر الملاك من اللبنانيين، فيتم اختيارهم من الضباط وضباط الصف والعرفاء من متطوعي الجندرمة اللبنانية، ومن قدماء الضباط وضباط الصف في الجندرمة اللبنانية من الفرقة السورية، أو من جنود أفريقيا الشمالية، الذين كانوا ضباط صف في الجيش الفرنسي. ويجوز قبول كل منهم برتبته أو برتبةٍ أدنى منها.

وبالنسبة إلى مدّة التطوع الاختياري فتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، مع إمكان تجديدها لمدة شهر واحد إلى ثلاثة أشهر. وكان يحق للكولونيل مفتش كتيبة الجندرمة «أن يقيل أي متطوع في كل آنٍ بناءً على اقتراح قائد الكتيبة». ولا يحق للمسرّح أي تعويض إذا كانت الإقالة ناشئة عن اعتبارات تأديبية، أمّا غير هذه الحالة، فيمكن منحه تعويضًا قدره راتب عشرة أيام.

وتحدّد المادة الخامسة شروط قبول المتطوعين، وهي:
- أن يكون عمره 18 سنة على الأقل.
- ألّا يكون قد حُكم عليه بعقوبات شديدة في فرقته.
- أن يقدّم جميع الضمانات الأدبية، وألّا يكون محكومًا عليه في مدّة حياته المدنية.
- أن يكون حائزًا الأهلية الجسدية اللازمة عند التطوع، بشهادة طبيب معيّن لهذا الغرض.

وتحدّد المادتان السابعة والتاسعة مالية القناصة ورواتبهم، التي كانت «متماثلة مع الرواتب ذاتها التي يتقاضاها جنود الجندرمة اللبنانية المتساوون معهم في الرتبة». أمّا المادة الثامنة، فتحدد ملابس القناصة اللبنانية، التي جاءت على غرار ملابس الجندرمة، «على أنّ شرائط السترة، والقلبق تكون خضراء قاتمة، وشارات القلبق والقبة هي رسم بوق صيد من فضة». وتختم المادة العاشرة خلاصة هذه الأحكام جميعًا بـ «أنّ جميع أحكام الأنظمة المعمول بها في الجندرمة اللبنانية، التي لا تخالف أحكام هذا القرار، تطبّق على الصيادة اللبنانية».

وعلى مستوى الإقبال على التطوع في فرقة القناصة اللبنانية، فقد كان لافتاً وكثيفًا؛ إذ تجاوز عدد طالبي التطوع في الأيام الثلاثة الأولى الـ «500 متطوع، وأكثرهم من مهاجري الأرمن ومن الأهالي في جنوب لبنان من المسيحيين». وبالنسبة إلى الأرمن، فتجدر الإشارة إلى أنّ انخراطهم، كلبنانيين، في فرقة القناصة اللبنانية، جاء على قاعدة قانون الجنسية، الصادر في 1925/1/19، والذي أعطى الجنسية اللبنانية لكل من تثبت إقامته على الأراضي اللبنانية قبل 1924/8/30.

وعليه، تمّ الانتهاء من تشكيل السرايا الست الأولى في غضون 45 يومًا؛ ففي 1926/2/15، تمّ إنشاء السرية الأولى، وفي 1926/2/24 تمّ إنشاء السرية الثانية، والسرية الثالثة في 1926/3/14، والسرية الرابعة في 1926/3/17، والسرية الخامسة في 1926/3/24، والسادسة في 1926/3/31.

أمّا السريتان السابعة والثامنة، فبدأت فكرة إنشائهما في أواخر العام 1926، مع إعلان «حاكم لبنان الكبير أنّه ما برح يتلقى طلبات كثيرة للتطوع، وهو يلفت نظر الطالبين إلى أنّه أرسل إلى المجلس النيابي مشروع تأليف فصيلتين من الصيادة اللبنانية». وهكذا تم تشكيل السرية السابعة في العام 1927، في حين شُكّلت السرية الثامنة في الخامس عشر من نيسان 1929، من خلال الاقتطاع من باقي السرايا والتطويع.

ومن نافل القول أنّ عزوفًا عن التطوع كان باديًا لدى فئات من اللبنانيين مع إطلاق الدعوة إلى إنشاء القناصة اللبنانية. فقد نظروا إليها بحذرٍ، وقد «عاد الخوف إلى قلوبهم»، لا سيّما مع المعارك العسكرية التي كانت تدور آنذاك بين القوات الفرنسية وقوات الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، في مناطق عديدة من سوريا، ما بين جبل العرب في جنوبها وغوطة دمشق في الوسط منها، وامتداد هذه الأحداث حتى مناطق واسعة من الجنوب الشرقي للبنان الكبير، مع سيطرة مقاتلي الثورة السورية على قرى عديدة في مناطق راشيا وحاصبيا ومرجعيون، فضلًا عن الحركات المسلّحة الموالية لها والمنتشرة في البقاع حتى الهرمل وجبل أكروم.

وفي خطوة هدفت إلى تحسين صورة «القناصة اللبنانية» في أذهان اللبنانيين، بعد العديد من الإشكالات مع بعض اللبنانيين الحذرين من وجودها، حاولت سلطات الانتداب الفرنسي توزيع القناصة «حصصًا» على الطوائف اللبنانية انطلاقًا من سياستها التي طبّقتها على مجمل مناطق الانتداب، فراحت تعمل على تأليف فرقة «قناصة من الشيعة» و«فرقة أخرى من متطوّعة من الدروز». وجاء ذلك في وقتٍ كانت تدور فيه الإشاعات عن أنّ السلطة العسكرية الفرنسية قررت إلغاء فرق القناصة اللبنانية بناءً على طلب «حكّام لبنان العسكريين»، أو أنّها كانت في صدد إنشاء فرقة بديلة، فضلًا عن شائعاتٍ أخرى عن حالات فرار كثيرة يُقدم عليها كثيرون من أفراد القناصة مع أسلحتهم.

القيادة

يُسجّل في الحديث عن قيادة القناصة «حدثان» هما:

- صدور مرسوم عن رئيس الجمهورية اللبنانية، يرسم تعيين القومندان ميريل رئيسًا لتشكيل القناصة اللبنانية، على أن يحمل لقب ليوتنان كولونيل في الجيش اللبناني، ويتقاضى مرتّبه من الخزينة اللبنانية. ويُعتبر هذا حدثًا في تاريخ المؤسسة العسكرية اللبنانية: أولاً، في كون شرعية التعيين صادرة عن سلطة وطنية لبنانية، بموجب مرسوم صادر عن رئيس الجمهورية اللبنانية. وثانيًا، في اعتبار القائد الفرنسي، بموجب المرسوم الآنف، ضابطًا في الجيش اللبناني. وثالثًا، في تحديد مصدر المرتّبات المتوجّبة بالخزينة اللبنانية.

- سنة 1938 تولّى أول ضابط لبناني قيادة كتيبة في «القناصة اللبنانية»، بدلاً من قائدها الفرنسي القومندان بيجار. والكتيبة هي كتيبة القناصة المخيّمة في الجنوب، والضابط هو القومندان قيصر زهران يمّين، كونه أول لبناني يصل إلى رتبة القومندانية في منظمات القناصة اللبنانية.

المواقع والتمركز

كانت مواقع «القناصة اللبنانية» تتحدّد على ضوء الأوضاع العسكرية القائمة داخل الأراضي اللبنانية وفي المناطق الحدودية. وعلى هذا، كانت المواقع التي شغلتها السرايا الست الأولى سنة 1926 تمتدّ على الحدود اللبنانية مع سوريا وفلسطين. فالمواقع التي شغلتها سريتا القناصة الأولى والثانية كانت تمتدّ على الحدود الشرقية للبنان، من الشمال حتى جهة راشيا، فيما كانت المواقع الأولى التي شغلتها السرية الثالثة تنقسم ما بين حدود لبنان الشمالية، أي من جهات طرابلس، ومناطق البقاع الغربي في جهة ينطا. أمّا سرية القناصة الرابعة، فشغلت مواقع في صيدا، نقطة انطلاق، حسب مقتضيات الظروف العسكرية، باتجاه منطقة الشوف أو باتجاه الحدود اللبنانية - الفلسطينية. وأخيرًا، كانت مواقع السرية السادسة في وادي فيسان ما بين الهرمل وجبل أكروم. وفي الداخل اللبناني، شكّلت منطقة الشوف مركز تجمّع لسرية القناصة الرابعة.

ولكن مواقع «القناصة اللبنانية» ما لبثت أن ارتسمت مطلع الثلاثينيات، مع تشكيل كتيبتي القناصة الأولى والثانية سنة 1930، في مواقع من الحدود الشرقية تمتدّ من مرجعيون حتى رأس الفاكهة، مرورًا بالخيام وحاصبيا وراشيا وعندقت وبعلبك، مع سرية واحدة في منطقة بعبدا، كما يتضح من الجدول رقم 1.

الجدول رقم 1: تمركز سرايا القناصة اللبنانية (1927 – 1930)

	التمركز			
الوحدات	ك² 1927	ك² 1928	ك² 1929	ك² 1930
الأركان	بيروت	بيروت	بيروت	بيروت
السرية الأولى	بيروت	حاصبيا	حاصبيا	حاصبيا وكريستوفيني (مُرتفع يقع شمال حاصبيا)
السرية الثانية	بيروت	سير (الضنية)	راشيا	راشيا ومدوخا والفالوج
السرية الثالثة	عندقت	عندقت	عندقت	عندقت
السرية الرابعة	الخيام	الخيام	الخيام	الخيام
السرية الخامسة	رأس بعلبك	الخيام	رأس بعلبك	الخيام
السرية السادسة	بعلبك	جزين	كفرحونة	مرجعيون
السرية السابعة	حاصبيا	بعلبك	بعلبك	بعلبك
السرية الثامنة	الخيام	بعلبك	الشويفات	بعبدا

كتائب القناصة اللبنانية

إنشاؤها

التغيير الأساسي في تنظيم «القناصة اللبنانية» جاء في الأول من نيسان 1930، يوم انتظمت سراياها الثمانية في كتيبتين، بموجب مذكرتي الخدمة رقم 1/2040 ورقم 1/2041، الصادرتين عن القائد الأعلى لقوات المشرق بتاريخ 1930/3/14.

الكتيبة الأولى: وقد تمركزت في جنوب لبنان، حيث اتخذت مرجعيون مقرّ قيادة لأركانها، تحت قيادة المقدم (ROUXEL) وتوزّع عديد الأركان من ضابط فرنسي (عدد 2)، ومعاون ضابط لبناني (عدد 1)، وعريف (عدد 2)، وقناصة (عدد 8). وكانت تضم:

- السرية الأولى: مقرّ قيادتها في حاصبيا، وآمرها الملازم (FERRE). وتوزّع عديدها كالآتي: ضابط فرنسي (1)، وضابط لبناني (1)، ورتباء فرنسيون (3)، ورتباء لبنانيون (5)، وعرفاء (9)، وقناصة (114)، والمجموع (133).
- السرية الثانية: مقرّ قيادتها في راشيا، وآمرها الملازم الأول HUARD. وكانت تتشكّل كالآتي: ضابط فرنسي (1)، وضابط لبناني (1)، ورتباء فرنسيون (3)، ورتباء لبنانيون (5)، وعرفاء (8)، وقناصة (120)، والمجموع (138).
- السرية الثالثة: مقرّ قيادتها في مرجعيون، وآمرها النقيب اللبناني قيصر زهران يمين. وتوزّع عديدها كالآتي: ضابط لبناني (2)، ورتباء لبنانيون (7)، ورتباء فرنسيون (3)، وعرفاء (8)، وقناصة (117)، والمجموع (137).
- السرية الرابعة: مقرّ قيادتها في الخيام، وآمرها الملازم الأول (SALAGNAC). وقد توزّع عديدها كالآتي: ضابط فرنسي (1)، وضابط لبناني (1)، ورتباء فرنسيون (3)، ورتباء لبنانيون (5)، وعرفاء (9)، وقناصة (119)، والمجموع (138).

الكتيبة الثانية: وقد اتخذت من بيروت مركزاً لأركانها، تحت قيادة المقدم DENIS. وكانت تضم:

- السرية الخامسة: بإمرة الملازم الأول BERTHELEMY، ومركزها رأس بعلبك.
- السرية السادسة: بإمرة الملازم الأول ALLEGRINI، وكانت في عندقت.
- السرية السابعة: بإمرة الملازم الأول CAPDEBOSQ، ومركزها مدينة بعلبك.
- السرية الثامنة: بإمرة الملازم الأول SICARD، ومركزها بعبدا.

أما كتيبة القناصة الثالثة، فقد تمّ إنشاؤها في 1939/9/21.


قناصة لبنانية


شارة كتيبة القناصة اللبنانية الأولى


شارة كتيبة القناصة اللبنانية الثانية


شارة كتيبة القناصة اللبنانية الثالثة

عديدها

عرفت الكتيبتان الأولى والثانية ثباتاً نسبياً في عديدهما، إذ تراوح عديد الكتيبة الأولى ما بين 546 عنصراً سنة 1930، و533 عنصراً سنة 1939. وراوح عديد الكتيبة الثانية قريباً من هذه الأرقام. وتبيّن الجداول أدناه تطوّر عديد القناصة بعد سنة من إنشاء كتائبها.

الجدول رقم 2: عديد القناصة اللبنانية في الأول من تموز 1931

القناصة اللبنانية	الضباط		صفوف الضباط		الأفراد اللبنانيون	المجموع العام
	فرنسيون	لبنانيون	فرنسيون	لبنانيون		
كتيبة (1)	4	8	12	25	507	556
كتيبة (2)	5	6	10	28	502	551
المجموع (1)	9	14	22	53	1009	1107
المجموع (2)	23		75			
المجموع العام	1107					1107



أول عرض عسكري بعد استلام الجيش عام 1945 (طريق الشام) - فصائل القناصة اللبنانية أثناء العرض



ثلاثة ضباط من القناصة اللبنانية

الجدول رقم 3: عديد القناصة في الأول من كانون الثاني 1936

القناصة اللبنانية	الضباط		صفوف الضباط		الأفراد اللبنانيون	المجموع العام
	فرنسيون	لبنانيون	فرنسيون	لبنانيون		
كتيبة (1)	3	8	13	39	459	522
كتيبة (2)	5	8	12	45	448	518
المجموع (1)	8	16	25	84	907	1040
المجموع (2)	24		109			
المجموع العام	1040					1040

وقد ظلّ العديد على ما هو عليه تقريبًا، حتى نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أُنشئت كتيبة القناصة اللبنانية الثالثة بتاريخ 1939/9/21، فصار عديد القناصة اللبنانية في مطلع 1940 كما يبيّن الجدول رقم 4.

الجدول رقم 4: عديد القناصة في مطلع العام 1940

القناصة اللبنانية	الضباط		صفوف الضباط		الأفراد اللبنانيون	المجموع العام
	فرنسيون	لبنانيون	فرنسيون	لبنانيون		
كتيبة (1)	2	15	6	36	563	622
كتيبة (2)	4	13	5	45	495	562
كتيبة (3)	9	10	16	77	723	835
المجموع (1)	15	38	72	158	1781	2019
المجموع (2)	53		185			
المجموع العام	2019					2019

في الإحصاء الأخير، وتمهيدًا لتسليم الوحدات إلى السلطة الوطنية في لبنان، كان عديد القناصة اللبنانية في 1945/7/6 قد بلغ 1695، وفق ما يظهر في الجدول رقم 5.

الجدول رقم 5: عديد القناصة قبيل تسليمها إلى الدولة اللبنانية

القناصة اللبنانية	الضباط		صفوف الضباط		الأفراد اللبنانيون	المجموع العام
	فرنسيون	لبنانيون	فرنسيون	لبنانيون		
كتيبة (1)	_	12	_	64	530	606
كتيبة (2)	_	12	_	52	482	546
كتيبة (3)	_	10	_	51	482	543
المجموع (1)	_	34	_	167	1494	1695
المجموع العام	1695					1695



بعض عناصر القناصة اللبنانية في إحدى المناورات في 8 آذار 1935

تقود الجداول السابقة أعلاه، إلى تفصيل جديد، يتناول تناسب الضباط ما بين فرنسيين ولبنانيين، داخل كتائب القناصة اللبنانية. أو بتعبير أدق، يتناول وتيرة انتقال قيادة هذه الكتائب من إمرة الضباط الفرنسيين إلى إمرة وطنية، وهي تمكّننا من استخلاص الآتي:

ثمة خطّ تنازلي لأعداد الضباط الفرنسيين، مقارنةً مع تطوّر أعداد الضباط اللبنانيين. ففي الوقت الذي يشكّل فيه الضباط الفرنسيون العام 1931 ما نسبته 46% (31 ضابطاً فرنسيًا مقابل 67 ضابطاً لبنانيًا)، تتراجع هذه النسبة سنة 1936، أي بعد خمس سنوات، لتصبح 33% (33 ضابطاً فرنسيًا مقابل 100 ضابط لبناني)، ثم تتراجع إلى 13,7% سنة 1940 (27 ضابطاً فرنسيًا مقابل 196 ضابطاً لبنانيًا). لتختفي أعداد الضباط الفرنسيين من تشكيلات القناصة نهائيًا في العام 1945، فتصبح صافية 100% لمصلحة الضباط اللبنانيين (الجدول رقم 6).

الجدول رقم 6: نسبة الضباط اللبنانيين والفرنسيين من مجموع ضباط القناصة اللبنانية

السنة	فرنسيون		المجموع	لبنانيون		المجموع	نسبة الفرنسيين إلى اللبنانيين ٪
	ضباط	صفوف ضباط		ضباط	صفوف ضباط		
1931	9	22	31	14	53	67	%46
1936	8	25	33	16	84	100	%33
1940	15	27	42	38	158	196	%13,7
1945	_	_	_	34	166	200	%0

بين قرار التأسيس العام 1926 واليوم، يكتمل قرنٌ كاملٌ من تاريخ المؤسسة العسكرية اللبنانية. مئة عام مرّت على تجربة «القناصة اللبنانية» التي خاضت اختبار الولادة في مرحلة شديدة التعقيد بين استحقاقات الدستور واضطرابات الحدود. ولقد أثبتت الأيام أن تلك الفرقة لم تكن مجرد تشكيل أمني مؤقّت، بل كانت الحجر الأساس الذي قام عليه سلاح المشاة، والشاهد الأول على ولادة الفكرة الوطنية للجيش، حين حفرت اسم «اللبنانية» على بندقيته قبل قرن من الزمن. ومع دخول هذه المئوية، تبقى ذكرى «القناصة» تذكيرًا دائمًا بأنّ عقيدة حماية الوطن وبناء المؤسّسات تبدأ دائمًا من خطوة تأسيسية شجاعة.

المراجع

- قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه: تاريخ الجيش اللبناني، الجزء الأول 1920-1945، الطبعة الثانية، اليرزة، 2016.
- أرشيف مجلة الجندي اللبناني.
- الجريدة الرسمية: 1923، 1925، 1926.
- محاضر مجلس النواب: 1925، 1926، 1927.
- SHAT: (Service Historique des Armées de Terre) (Vinçenne), les journaux de marches des Chasseurs du Liban de 1927 à 1931, et 1936.

• مصدر الصور: كتاب تاريخ الجيش اللبناني - الجزء الأول.



من مكّة إلى أثينا وفنزويلا العالم يتغيّر والتحالفات تنبت كالفطر...

جورج علم – كاتب ومحلّل سياسي

تتدحرج الأحداث على منحنيات الشرق الأوسط، فتُحدث دويًا هائلًا يُربك حركة التاريخ، ويستفزّ أصحاب المحابر والمنابر لتدوين جولات المواجهات، وسرد وقائع التحوّلات.

وتتردّد أنشودة السلام على كل شفة ولسان. لكنّ أطنان القنابل والمسيّرات تزرع في الأرض كوارث، وتحفر فجوات في الضمائر، وتأخذ الحروب في طريقها ضيعًا ومزارع، ومدناً وبلدات نحو مصير مشؤوم، ويصبح السلام مجرّد معلقات عند شواهد الأضرحة، وقوافل الشهداء.



لقد ظلمت الغطرسة الاحتوائية القرن الحادي والعشرين، وحمّلته أوزارًا ثقيلة وهو في مطلع فجره، وأغدقت عليه نعوتًا قاتمة، يُقال:

- إنّه قرن الخروج عن التقليد، وعن النظام الدولي العتيق الذي أبصر النور بعد الحرب العالمية الثانية، لاستبداله بنظامٍ جديد يستند إلى منطق القوّة، بديلًا عن منطق الحق!
- إنّه قرن اجتياح الخرائط، واستباحة الجغرافيات، وانتهاك السيادات، وفرض الهيمنات بقوة السلاح، وقوة الجشع، لتوسيع دوائر النفوذ، وتكبير شعاعات المصالح.
- إنّه قرن تسطيح الكرة الأرضية، وفرز عوالمها ما بين مربعات قوية قادرة على مواجهة التحديات، وأخرى ضعيفة، مرتهنة حوّلها التسلط إلى حقل تجارب.
- إنّه القرن الموبوء بفيروسات قاتلة، ولا يقتصر الأمر على «جائحة كورونا»، بل على الجوائح النفسية والمعنوية القاتلة التي تعيد الشرق الأوسط إلى العصور المظلمة، وصراع الحضارات، والثقافات، والإثنيات، تحت عناوين براقة تنضح بالرياء لتحسين «كوتا» المصالح وتحصينها.
- وأخيرًا وليس آخرًا، إنه قرن التحولات الاستراتيجية على مستوى العالم، حيث تتسع ظاهرة تعدد الأحلاف، والتحالفات بين دول مستهدفة، ومرتبطة في ما بينها بشبكة مصالح، بهدف الحد من الخسائر، وجبه التحديات. وقد انتقلت هذه «العدوى» إلى الشرق الأوسط المشتعل ببراكين متفجّرة، وبدأت تشهد الساحات المستهدفة تحوّلات استراتيجية، وتحالفات لاستيلاد روادع تشكل قدرًا من «التصدي والصمود».

وتُعتبر «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» شاهدًا على هذا التحوّل، ونموذجًا يحتذى إذا صفت النوايا، وصدقت المقاصد، بعدما أدرك المستهدفون بأنّ الإعصار المدمر لا أفق له، ولا محطة نهائية يحطّ فيها رحاله، بل مجرد مدى مفتوح على كل المفاجآت والصدمات والتوقّعات.

حلف مكّة بداية تحوّل استراتيجي في الشرق الأوسط؟

في صبيحة السابع من آب 2026، التقى بقصر «الصفا» في مكة المكرمة كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورئيس وزراء باكستان شهباز شريف، ووقّع الثلاثة على وثيقة استراتيجية تحمل عنوان «اتفافية مكة للدفاع المشترك».

الأسباب الموجبة كثيرة ومتعددة، يتقدمها ما أصاب «دول مجلس التعاون الخليجي» من أضرار بالغة نتيجة الصراع المفتوح. لقد تكبدت هذه الدول أضرارًا وخسائر استراتيجية واقتصادية وأمنية بالغة جرّاء الحرب التي استهدفت بنيتها التحتية، ومرافق الطاقة الحيوية. وتعرضت منشآت خدماتية لقصف مكثّف شمل محطات رئيسية لتوليد الطاقة، بالإضافة إلى استهداف ناقلات النفط التجارية، مما هدّد سلامة الملاحة البحرية، وإمدادات الطاقة العالمية.

لقد كشفت الهجمات عن الأضرار التي لحقت بالاقتصادات الخليجية المعتمدة على صادرات الطاقة، وأدت إلى تعطّل مسارات التحوّل الاقتصادي، وحركة الطيران، وإمدادات التجارة، فضلًا عن تكاليف باهظة مرتبطة بتعزيز المنظومات الدفاعية، وحماية الموانئ والممرات المائية.



magnific.com

”شهد القرن الحادي والعشرون تحولات استراتيجية على مستوى العالم، حيث تتسع ظاهرة تعدد الأحلاف، والتحالفات بين دول مستهدفة، ومرتبطة في ما بينها بشبكة مصالح، بهدف الحد من الخسائر، وجبه التحديات. وقد انتقلت هذه العدوى إلى الشرق الأوسط المشتعل ببراكين متفجّرة، وبدأت تشهد الساحات المستهدفة تحوّلات استراتيجية، وتحالفات لاستيلاد روادع تشكل قدرًا من التصدي والصمود.“

وأحدثت المواجهة هزة عميقة في مفهوم الأمن الإقليمي، ورافقتها حالة من القلق، واهتزاز الثقة في كفاءة الردع الاستراتيجي للتحالفات الدولية التقليدية. كما أفرزت تداعيات الحرب تباينات حادة غير معلنة بين عواصم الدول المعنية حول الآليات الدبلوماسية المثلى لإنهاء الصراع بصورةٍ دائمة. ووصفت «الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي» هذه الاعتداءات بأنّها تصعيد بالغ الخطورة وانتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يصل إلى مصاف «جرائم حرب».

في مطلق الأحوال، أثار «حلف مكة الثلاثي» تنوعًا واسعًا في الآراء والتحليلات منذ توقيعه. ويعود هذا التنوع إلى ما يتضمنه الحلف من أبعاد سياسية، وأخرى عسكرية، وثالثة اقتصادية، وربما ثقافية دينية عند البعض.

وبات واضحًا أنّ التفاهم والاتفاق على إبرام «حلف مكة»، جاء نتيجة استشراف الدول الثلاث لمخاطر تهديد أمن المنطقة، سواء أعلنت الولايات المتحدة الانسحاب منها، أو قررت البقاء بشكلٍ أو بآخر لاعتباراتٍ استراتيجية.

ويُعتبر «الحلف» أشبه بخطوةٍ أولى في مسافة الألف ميل، للبدء التدريجي في تقليل اعتماد الدول الثلاث على قوة خارجية واحدة في ما يتعلق بأمنها الاستراتيجي بدرجةٍ أولى. ويرتبط بذلك، ويبنى عليه، أمن منطقة الخليج، بعدما انكشفت تداعياته، وتبيّن للعالم مدى أهميته وتأثيره على الاقتصاد العالمي. وقد بات ذلك أكثر وضوحًا بعد أشهر من اندلاع الحرب في المنطقة، حيث لم تتمكن الولايات المتحدة من حماية أمن حلفائها، بل أسهمت بشكلٍ أو بآخر في زيادة الضغط عليهم، وتصعيد التوتر الإقليمي، ومحاولة توريط دول «مجلس التعاون» في مواجهة لا مصلحة لها فيها مع إيران.

وبديهي القول إنّ المملكة العربية السعودية تسعى إلى تأمين ضمانات إضافية لأمنها الذي بات مهددًا بين الحين والآخر من الشمال إلى الجنوب، وبخاصةٍ بعد اندلاع الحرب الأميركية – الإسرائيلية مع إيران، إضافة إلى التهويل الحوثي المستمر.

أمّا تركيا فتسعى إلى توسيع نفوذها الاستراتيجي، وتشعر بأنها قوة إقليمية يمكن أن تؤدي دورًا بارزاً في أمن المنطقة. بينما ترى باكستان في «الحلف» فرصة لتثبيت موقعها كقوةٍ عسكرية كبرى في العالم الإسلامي، خصوصًا أنّها القوة العسكرية النووية الوحيدة من بين الدول الإسلامية. لذلك، يمكن القول إنّ «الحلف» ليس موجّهًا بالضرورة ضد دولة واحدة، أو عدة دول، بل هو محاولة لبناء قدرة ردع جماعية.



Your Partner For The Future

More than 600 clients in more than 50 countries through the Middle East and Africa rely on our products and services to meet their growing needs

Our Expertise

SWIFT Connectivity
Software Development
Consultancy
Project Management
Support

Our Solutions

SWIFT Service Bureau
Name Filtering
SMS/Email Client & User Notification
Secure & Managed File Transfer
Fault Toletrance & Disaster Recovery
Data Replication & Backup
Accounts Reconciliation
Business Integration
Corporate Payment System
SWIFT Reporting and Archiving

Our Presence

Lebanon
Iraq
Bahrain
Egypt
Cyprus
Algeria
UAE
KSA

SWIFT IBM FircoSoft Bottomline Technologies Stratus arcserve gemalto sonema CITRIX CISCO

Verdun, Assaf Center, 8th floor, Beirut, Lebanon Phone: + 961 1 791 002/3 sales@aeg-mea.com www.aeg-mea.com



أمّا فرضية الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي التدريجي من الخليج، فهي منطقية، ومن المرجح أن تبدأ الخطوات الفعلية فور انتهاء الحرب، وانخفاض مستوى التوتر بين الولايات المتحدة وإيران. لكن بالطبع ليس مرجحًا أن يكون الانسحاب فجأة، وإنما بشكلٍ متدرج. وربما يُفهم عدم تعليق واشنطن بشكلٍ سلبي على «حلف مكة» على أنّه نوع من الاطمئنان الأميركي للبديل المناسب لها في المنطقة، ولقدرة هذا البديل على حفظ أمنها في مواجهة طموحات قوى منافسة كالصين مثلًا أو روسيا.

ومن الصعب الجزم بأنّ الدول الثلاث ستقاتل فعلًا إذا ما تعرّضت إحداها لهجوم. المبدأ أصبح معلناً، أمّا التنفيذ فمن المؤكد أنّه سيكون تحديًا «للحلف»، وسيعتمد ذلك على طبيعة الهجوم أولاً، وعلى طبيعة المصالح التي يهدّدها في الدولة المستهدفة ثانيًا. على سبيل المثال، أي هجوم إيراني مباشر وواسع على السعودية، وبحسب الاتفاق المعلن قد يستدعي دعمًا عسكريًا تركيًا وباكستانيًا بصورةٍ أو بأخرى، بينما الأمر لن يكون بالسهولة المتوقّعة في حال نشوب حرب باكستانية – هندية مثلًا، والتي ستكون أكثر تعقيدًا، فلن يكون من السهل افتراض دخول السعودية وتركيا حربًا شاملة ضد قوة نووية مثل الهند، بخاصةٍ وأنّ البلدين تربطهما بالهند علاقات جيدة. لكن ورغم ذلك، هذه افتراضية نظرية لأنّ الواقع قد يحمل تطورات غير متوقّعة.

وعلى ضوء تداعيات الحرب، أصبحت «دول مجلس التعاون الخليجي» على قناعة بأنّ وضع كل بيضها في السلة الأميركية كان من قبيل المقامرة والمخاطرة بأمنها، وبات من الضروري مراجعة هذا الخيار، وعدم الاستمرار في التعويل على الولايات المتحدة وحدها في الحماية، بخاصةٍ في ظل سياسة احتوائية لا تراعي مصالح حلفائها، ولا تولي مخاوفهم الأمنية أي اعتبار، وهذا يفسّر أهمية وجود قوة أخرى موازية تحقق الاستقرار، وتبعث على الاطمئنان، لذلك تُعد تركيا وباكستان ركنين أساسيين في هذا الحلف بما تمثلانه من ثقل استراتيجي في العالمين العربي والإسلامي، وما يربطهما بدول الخليج من مصالح وعلاقات متينة.

وما من شك في أنّ تركيا تملك صناعات دفاعية متقدمة، وجيشًا قويًا. وتملك باكستان قوة عسكرية ونووية، بينما توفّر السعودية التمويل، والوزن الجغرافي والاقتصادي. وإذا ما قررت دول الخليج الانضمام، فهذا قد يمنحها ردعًا إضافيًا، وتنويعًا لشراكاتها الأمنية، لكنه قد يجرّها أيضًا إلى صراعات لا تريدها بحسب اختلاف مصالح دول «مجلس التعاون»، وتباين رؤاها السياسية.

ومن المرشحين المحتملين مستقبلًا للانضمام إلى «حلف مكة»، وتوسيع عضويته: مصر، قطر، والكويت مع اختلاف احتمالات كل منها. فمصر دولة مهمة عسكريًا، لكن يبدو أنّ هناك تحفظات غير معلنة حتى الآن سواء من جانبها، أو من جانب دول «الحلف» الثلاث. بينما قطر، وبحكم قربها من تركيا ومصالحها الاستراتيجية المتنوعة معها، فهي مرشحة جدًا لدخول «الحلف» خصوصًا وأنّ السعودية تُعدّ عمقها الاستراتيجي. أمّا سلطنة عمان وبحكم سياسة الحياد التي تتبعها في كثير من القضايا وسعيها الدائم لتجنب سياسة الاصطفاف، فمن غير المرجح أن تنضم إلى "الحلف" في المستقبل المنظور.

لا يمكن اعتبار «حلف مكة» بديلًا فوريًا عن الولايات المتحدة، لكنّه تأمين ضد احتمال تراجع مظلة الحماية الأميركية في منطقة الخليج التي باتت على قناعة بأنّ رهانها على «الأمن المستعار» الحامي الوحيد لأمنها، كان مخاطرة، لذلك آن الأوان لتغيير آليات تأمين المنطقة وحماية مصالحها. وهذا «الحلف» يشكّل خطوة أولى في هذا الاتجاه، ويبعث برسالة مهمة إلى العالم بأنّ الدول الإسلامية الكبرى أضحت قادرة على أن تفكر في أمنها وسلامتها بما تملكه من قوة، وما تطوّره من سلاح، وما تختزنه من قدرات متنوعة. وإلى جانب هذه الرسالة، تحمل مكونات «الحلف» مسؤولية إقليمية مشتركة طال انتظارها، ولم يعد هناك أي مبرّر لتأجيلها.

الاتفاق وفق نظرة الأطراف المشاركة فيه

يؤكد الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان أنّه من الخطأ اختزال الاتفاقية في اعتبارها مجرد انعكاس ظرفي للتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، موضحًا أنّه لا ينبغي النظر إلى الأمر بالاقتصار على البعد العسكري، فالهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو تعزيز بعدها الردعي، وتحصين الوازع الأمني لدى الأطراف من خلال تقوية روح التضامن في ما بينها، وحماية الاستقرار الإقليمي.

ويقول الرئيس أردوغان في حديث إلى صحيفة «الشرق الأوسط»: إنّ فكرة «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» جاءت نتيجة للأوضاع الجديدة التي فرضتها التطورات التي شهدتها منطقتنا، وانطلاقًا من وعي الدول الثلاث بمسؤولياتها المشتركة.

بدوره، كتب الأمير السعودي تركي الفيصل مقالاً رأى فيه أنّ إقامة التحالفات للتعامل مع تهديدات أمنية وعسكرية آنية أو مستقبلية متوقّعة، حق مشروع للدول بموجب القانون الدولي، وممارسة طبيعية عبر التاريخ الدبلوماسي للعالم. والأحلاف - من وجهة نظره - لا تقوم إلّا بين دول مسؤولة تتّفق قراءتها الاستراتيجية على طبيعة المهدّدات لأمنها واستقرارها، وأمن واستقرار فضائها الجيواستراتيجي. والدول المتحالفة في «اتفاقية مكة» تتّفق في هذه القراءة في ضوء الحروب التي تشهدها المنطقة، وفي ضوء توقّع الفراغ الاستراتيجي الذي سوف تخلّفه هذه الحروب، وانعدام توازن القوى، ونهاية النظام الإقليمي الذي كان سائدًا في العقود الماضية.

من جهته، علّق رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف على «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، مؤكدًا أنّها محطة مفصليّة في مسار التعاون المشترك بين الدول الثلاث الشقيقة، وأنّها تبعث رسالة وحدةٍ وسلام في أنحاء المنطقة كافة، وليست أداة للتصعيد.


outdoor3.com


arabicpost.net

اليونان وإسرائيل: "درع أخيل"

في ظلّ المتغيّرات الجيوستراتيجية التي يشهدها العالم، وتحديدًا الشرق الأوسط، ربما مهّد «اتفاق مكة» الطريق أمام «الاتفاق اليوناني – الإسرائيلي» العسكري، بعدما شكّلت أنقرة الوزنة الوازنة في التحالف السعودي - التركي - الباكستاني.

وكانت «إسرائيل» واليونان قد وقّعتا الإثنين 31 آب 2026 اتفاقًا دفاعيًا بقيمة 3.035 مليارات يورو لإنشاء «درع أخيل»، وهو مشروع لبناء مظلة دفاعية متعددة الطبقات فوق الأراضي والجزر والمواقع الحيوية اليونانية. إنّه نظام يوناني متكامل للدفاع الجوي والمضاد للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة.

واستُوحي الاسم من درع أخيل بطل «الإلياذة» في الأساطير اليونانية، الذي صُنع من طبقات متتالية، وهو يُعبّر عن شبكة تتولى فيها كل طبقة مواجهة نوع مختلف من التهديدات الجوية والصاروخية.

وتُعد الصفقة الأكبر في تاريخ العلاقات الدفاعية بين البلدين، وإحدى أكبر صفقات تصدير السلاح الإسرائيلية، وتضم 3 منظومات اعتراض:

1 – «مقلاع داود» من شركة «رافائيل»، وهو الطبقة الأعلى في الحزمة. تستخدم هذه الطبقة صاروخ «ستنر» لاعتراض الصواريخ الباليستية التكتيكية والجوالة، والتهديدات الجوية متوسطة وبعيدة المدى، وستكون اليونان ثاني دولة أجنبية تمتلكها بعد فنلندا.

2 – «سبايدر» من «رافائيل»، وهي منظومة متحركة لاعتراض الطائرات والمروحيات والمسيّرات، والصواريخ الجوالة، والذخائر الدقيقة. وتغطي نسخها، وفق المواصفات المنشورة، مديات تراوح بين 20 و 80 كيلومترًا.

3 – «باراك إم إكس» من «الصناعات الجوية الإسرائيلية»، وتتعامل مع الطائرات والمسيّرات والصواريخ الجوالة، وبعض التهديدات الباليستية.

"وقّعت إسرائيل واليونان في 31 آب 2026 اتفاقًا دفاعيًا بقيمة 3.035 مليارات يورو لإنشاء درع أخيل، وهو مشروع لبناء مظلة دفاعية متعددة الطبقات فوق الأراضي والجزر والمواقع الحيوية اليونانية. إنّه نظام يوناني متكامل للدفاع الجوي والمضاد للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة."

وتضم عائلة النظام صواريخ بمديات معلنة تبلغ 15 و35 و70 و150 كيلومترًا.

تشمل الصفقة أيضًا رادارات «إم إم آر» متعددة المهام، من شركة «إلتا»، ونظامًا وطنيًا جديدًا للقيادة والسيطرة تطوره «رافائيل» لربط جميع المكونات.

تعمل هذه المنظومات معًا، إذ تكتشف رادارات «إم إم آر» الطائرات والمسيّرات والصواريخ وقذائف المدفعية والهاون، وتنقل بياناتها إلى مركز القيادة والسيطرة. ويحدد المركز نوع الهدف ومساره، ثم يختار منظومة الاعتراض المناسبة له. ويمكن استخدام «سبايدر» ضد تهديد قريب أو منخفض. و«باراك إم إكس» على مدى أبعد، و«مقلاع داود» ضد تهديد صاروخي أكثر خطورة. ويسمح هذا الربط بتوحيد الإنذار، والقرار، وإدارة صواريخ الاعتراض ضمن شبكة واحدة. ولا تشمل قائمة الأنظمة المعلنة «القبة الحديدية»، أو منظومات «آرو» المخصصة لاعتراض الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وخارج الغلاف الجوي.


istockphoto.com

”بعيدًا عن قرقعة السلاح والعسكر وجبهات الحديد والنار، أعلنت واشنطن عن اتفاق نفطي غير مسبوق مع الحكومة الانتقالية في فنزويلا برئاسة ديلسي رودريغيز، لتفتح بذلك فصلاً جديدًا من التداخل بين المصالح العسكرية والأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي.“


chinausfocus.com

ووقّع البلدان عقدًا إضافيًا بقيمة 26 مليون يورو لشراء منظومات «درون دوم» من شركة «رافائيل»، مهمتها اكتشاف المسيّرات وتتبّعها وتعطيلها لحماية المطارات والمنشآت العسكرية ومراكز الطاقة والمواقع الحيوية.

وأعلنت أثينا أنّ المنظومة ستصبح جاهزة بالكامل خلال 35 شهرًا، فيما حدد التلفزيون اليوناني الرسمي تموز 2029 موعدًا لاكتمال انتشارها، ومن المتوقع أن تدخل المكوّنات الخدمة تدريجيًا قبل تشغيل الشبكة بكاملها.

وقالت وزارة الدفاع اليونانية إنّ 19 شركة محلية تشارك في تنفيذ البرنامج، وإنّ قيمة الأعمال المخصصة للصناعة اليونانية تبلغ نحو 750 مليون يورو، أي قرابة ربع قيمة الصفقة.

ويتضمّن الاتفاق نقل معرفة وتكنولوجيا وإنشاء قاعدة إنتاج في اليونان تمتلك فرصًا للتصدير. وتعتزم أثينا دمج منظومات «باتريوت» الأميركية في البنية الجديدة، مع استبدال عدد من الأنظمة الروسية والقديمة تدريجيًا.

ويبقى السؤال: هل الصفقة موجهة ضد تركيا؟

لا يذكر الاتفاق الموقّع بين الدولتين تركيا بالاسم، وقدمت أثينا المشروع باعتباره تحديثًا لدفاعها في مواجهة التهديدات الجوية والصاروخية الحديثة.

لكنّ الصفقة تأتي في ظل خلافات يونانية – تركية مزمنة بشأن بحر إيجه، والمجال الجوي، والحدود البحرية، وقبرص. وعند إعلانها، تحدّث وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس عن مواجهة البلدين «تحديات إقليمية مشتركة» و«جهات ذات طموحات هيمنية»، من دون تسمية دولة بعينها.

الولايات المتحدة وفنزويلا: اتفاق نفطي غير مسبوق

بعيدًا عن قرقعة السلاح والعسكر وجبهات الحديد والنار، أعلنت واشنطن عن اتفاق نفطي غير مسبوق مع الحكومة الانتقالية في فنزويلا برئاسة ديلسي رودريغيز، لتفتح بذلك فصلًا جديدًا من التداخل بين المصالح العسكرية والأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي.

وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» بعض بنود الاتفاق، إذ تمنح الصفقة واشنطن السيطرة على مشاريع نفطية تضم نحو ربع احتياطات فنزويلا النفطية غير المستغلة، وتشمل 17 حقلًا نفطيًا تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لإنتاج النفط ونقله.

وتنص الصفقة التاريخية على أن تصبح الولايات المتحدة أكبر مالك في شركة نفطية مشتركة جديدة، ستملك عقودًا تمتد لـ 100 عام في عدد من حقول النفط الفنزويلية، وفق «واشنطن بوست».

ستوزّع حصة الحكومة الأميركية في الشركة الجديدة بين ملكية الأسهم، وضمانات لشراء النفط المنتج بسعر التكلفة، بهدف إعادة


en.wikipedia.org

ملء الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي. وسيتولى «البنتاغون» عبر «مكتب رأس المال الاستراتيجي» الإشراف على تراخيص حقول النفط، والمساعدة في تمويلها في فنزويلا.

تضع الصفقة وزير الخارجية ماركو روبيو أمام مفارقة سياسية حادة وهي اضطراره إلى التعاون مع حكومةٍ تنتمي إلى معسكر ظلّ لسنواتٍ طويلة يدعو إلى إسقاطه.

حصة البنتاغون

تقضي الترتيبات المعلنة – وفق صحيفة نيويورك تايمز – بإقامة شراكة مع شركة «نورث أميركان بلو إنرجي بارتنر» المملوكة لرجل الأعمال الفنزويلي أليخاندرو بيتانكورت لوبيز. ويمنح الاتفاق «البنتاغون» حصة تصل إلى 35 بالمئة في الشركة الأم عبر أدوات مالية تعرف بـ «أذون الشراء بسعر السنت الواحد»، إلى جانب حصول الحكومة الأميركية على نسبة مضمونة تبلغ 20 بالمئة من إنتاج الشركة بسعر الكلفة، ومنح وزارة الخارجية حق الشراء الأول للـ 80 بالمئة المتبقية، مع اشتراط حيازتها سلطة النقض «الفيتو» على تعيين أعضاء مجلس الإدارة، واشتراط أن تكون غالبيتهم من المواطنين الأميركيين.

لكنّ الصفقة – وفق نيويورك تايمز – أثارت اعتراضات داخل الكونغرس. ونقلت الصحيفة عن السيناتور الديمقراطي جاك ريد، العضو الأبرز في لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، أنّ محاولة الرئيس دونالد ترامب «تحويل الجيش الأميركي إلى مستثمر في النفط الفنزويلي» تمثّل – في رأيه – إساءة صارخة لاستغلال السلطة وأموال دافعي الضرائب، مطالبًا بالكشف عن الأساس القانوني للخطوة وشروطها المالية الكاملة.

أبدت الصحف الأميركية اهتمامًا بهذه الصفقة لما لها من تداعيات اقتصادية وسياسية في الداخل الأميركي. وأثارت في الوقت نفسه «قلقًا دوليًا من اليد الطولى للولايات المتحدة، وشهيتها المفتوحة في موارد الآخرين».

وأمام هذه التحولات الجيوسياسية، والجيواستراتيجية الممتدة من شواطئ مضيق هرمز، إلى شواطئ فنزويلا، يمكن الاستنتاج بأنّ العالم يتغيّر. والتحالفات تنبت كالفطر. والاضطرابات تنزلق على منحنيات الزمن لتصبغ القرن الحادي والعشرين بتحولاتٍ اقتصادية عنيفة، ربما تؤشر إلى حرب عالمية أبطالها ووقودها جيّاع العالم؟!





المواجهة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل في المنطقة وتداعياتها

إحسان مرتضى – كاتب وباحث

شكّلت منطقة شرق البحر المتوسط خلال السنوات الأخيرة واحدة من أكثر الساحات الجيوسياسية تنافسًا وتصادمًا في العالم، حيث تتداخل موارد الطاقة، والحدود البحرية، وممرات الربط التجاري الاستراتيجي، في إعادة رسم موازين القوى الإقليمية. وفي صدارة هذا المشهد برزت تركيا و"إسرائيل"، اللتان كانتا تتمتعان بعلاقات استراتيجية وثيقة في الماضي، قبل أن تنقلب الأمور بينهما رأسًا على عقب بفعل حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على غزة، وتبدّل شبكة المصالح في المنطقة، وحصول التحوّلات السياسية في سوريا.




magnific.com

حالياً، يسعى كل من الجانبين إلى ترسيخ رؤية مختلفة لدوره الإقليمي، عبر بناء شبكات للطاقة والبنية التحتية والتجارة، تجعل منهما محورَين رئيسَين يربطان أوروبا وآسيا بالشرق الأوسط. وقد وصل التوتر بين الجانبين إلى مستوى حاد دفع بعض المراقبين إلى التحذير من احتمال انزلاقه نحو مواجهة مسلّحة، قد تكون سوريا وشرق البحر المتوسط أبرز ساحاتها المحتملة.

المواجهة الاستراتيجية

يتفق الأتراك، على اختلاف توجهاتهم السياسية، على النظر إلى حكومة نتنياهو بوصفها مجموعة من المتطرفين الذين يسعون إلى السيطرة على الأراضي الممتدة من النيل إلى الفرات، تمهيدًا لإقامة ما يعرف بـ «إسرائيل الكبرى» التي ورد الوعد المزعوم بها في التوراة. وينظر كل من الطرفين، التركي والإسرائيلي، إلى الآخر باعتباره القوة التي تسعى إلى عرقلة نفوذه ومصالحه الحيوية في الإقليم وتهديدها، في الوقت الذي يحاول الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الحيلولة دون انفلات الموقف بينهما وخروجه عن السيطرة. فالأميركيون يريدون إنتاج صيغة تسوية تتيح لواشنطن الإمساك بموقع الآمر الناهي في كل الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة. غير أنّ هذه الصيغة تستلزم تعديلات، تتعلّق بموقع «إسرائيل» على طاولة القرار الأميركي. وإذا كان الجدل هنا يتصاعد حول دور بنيامين نتنياهو، فإنّ ذلك لا يعني تراجع مكانة «إسرائيل» في الحسابات الأميركية، بقدر ما يعكس نقاشًا متناميًا حول ضرورة الفصل بين مصالح نتنياهو الشخصية والمصالح الاستراتيجية للكيان. وبالتالي ليس


commons.wikimedia.org


wikipedia.com

إف-35 لايتننغ الثانية

الهدف تغيير الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، بل تعديل أسلوب إدارتها وآليات عملها، بما يدفع تل أبيب للانخراط في تسويات تعتبرها واشنطن ضرورية لإعادة ترتيب الأوراق وفق مصالحها أولاً. ويولي الرئيس ترامب أهمية استراتيجية كبرى لتركيا كونها عضوًا في حلف شمالي الأطلسي وتمتلك قدرات عسكرية كبيرة، وكونها تضم قاعدة إنجرليك الجوية التي أدت دورًا مهمًا في الدعم اللوجستي للقوات الأميركية المنتشرة في المنطقة، ما منح واشنطن ميزة عملانية كبرى ضد إيران. كما أدت الحرب والضغوط الكبرى التي تعرضت لها إيران إلى تقليص نفوذها الإقليمي، ما خلق فراغاً استراتيجيًا سارعت تركيا لملئه دبلوماسيًا واقتصاديًا. وفي السياق أثارت زيارة ترامب إلى أنقرة للمشاركة في قمة حلف شمالي الأطلسي، إلى جانب تصريحاته الودية العلنية تجاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حالة من القلق الشديد لدى «إسرائيل».

وكانت العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» قد بلغت أدنى مستوياتها في العام 2010، عندما داهمت قوات كوماندوس إسرائيلية سفينة «مافي مرمرة» في المياه الدولية، بينما كانت متجهة إلى غزة في محاولة لكسر الحصار الخانق المفروض عليها. ومن ثم وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حكومة أردوغان بأنّها «كيانٌ معادٍ لإسرائيل»، ووصف تركيا بأنّها «إيران المقبلة، بل إنّها خطر يفوق إيران». ودعا إلى تجنُّب أي خطوات قد تخلّ بالتوازن العسكري في المنطقة على حساب «إسرائيل»، ولا سيما مشروع تزويد تركيا بمقاتلات «إف-35» وغيرها من الأسلحة المتطورة. كما تعود الجذور الأساسية للمواجهة بين الجانبين إلى القضية الفلسطينية والموقف من حركة «حماس». فتركيا تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية، وتتعامل مع «حماس» باعتبارها حركة مقاومة وتحرر وطني تواجه الاحتلال،

> "إنّ حربًا باردة جديدة في الشرق الأوسط قد بدأت، والسؤال الآن ليس ما إذا كان سيتعيّن على "إسرائيل" مواجهة التحدّي التركي، بل كيف ستفعل ذلك مع الحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وتعزيز التعاون مع اليونان وقبرص، والحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي الذي استند إليه تفوقها الأمني لعقود."

وكياناً سياسيًا يتمتع بالشرعية. في حين تتّهم «إسرائيل» أنقرة بأنّها من أبرز الداعمين لـ «حماس»، التي تصنّفها منظمة إرهابية وترى فيها تهديدًا وجوديًا لها. كما تمثل سوريا ساحة أخرى للتنافس والخلاف، إذ يسعى كل من الطرفين إلى الحد من نفوذ الآخر. وفي السياق قال وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين إنّه على «إسرائيل» ضمان عدم تمكين تركيا من تثبيت وجود عسكري لها في سوريا. لكن أنقرة تنفي أن يكون وجودها في الأراضي السورية موجهًا ضد «إسرائيل»، وتنتقد حكومة نتنياهو المتطرفة بسبب عدم احترامها السيادة السورية وعرقلتها





الجهود الهادفة إلى إعادة إعمارها. وترى تركيا أنّ الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على إبرام اتفاقيات أمنية وبناء تحالفات مع اليونان والقبارصة اليونانيين، فضلاً عن تحركات تل أبيب في شرق البحر المتوسط، تندرج ضمن سياسة عدوانية تسعى إلى تطويقها. وتمتد هذه المواجهة إلى الكونغرس الأميركي، حيث تنسق جماعات الضغط اليهودية واليونانية جهودها المشتركة لعرقلة أي خطوة قد تحقق مكاسب لتركيا، بما في ذلك صفقات بيع الأسلحة ومشروعات التعاون الدفاعي مع واشنطن. كما تعمل «إسرائيل» بدعمها «وحدات حماية الشعب» المعارضة والمرتبطة بـ «حزب العمال الكردستاني» وتزويدها بالمساعدات، إلى جانب جماعات كردية أخرى تتبنى توجهات انفصالية مماثلة في شمال سوريا وإيران ومناطق أخرى، ضمن استراتيجية تهدف إلى ممارسة الضغط على تركيا على امتداد حدودها الجنوبية الشرقية.

لا مواجهة عسكرية

على الرغم من الخطاب الإعلامي الحاد الموجَّه ضد «إسرائيل»، فإنّ تركيا لا ترغب في مواجهة عسكرية مباشرة معها، كما لا ترغب «إسرائيل» أيضًا بتحويل تركيا إلى عدو مباشر. وذلك، على الرغم من أنّ بعض استطلاعات الرأي الدولية يُظهر أنّ تركيا هي من بين الدول التي تسجل أعلى مستويات المشاعر المناهضة لإسرائيل في العالم. غير أنّ تفسير هذه النتائج على أنّها تعبير عن معاداة السامية أو رغبة في القضاء على «إسرائيل»، هو تفسير غير واقعي لأنّه لا يتعدّى، في جوهره، رفض سياساتها التوسعية والعدوانية وما يتعرض له الفلسطينيون، بشكلٍ خاص، من تهميش وظلم تاريخي بالغ القسوة.

وعليه، يبدو أنّ نتنياهو لا يتعامل مع تركيا بوصفها دولة يرغب في خوض حرب معها، بل باعتبارها تهديدًا نظريًا يمكن في بعض الأحيان استثماره سياسيًا من خلال تضخيم خطره والتحريض عليه، من دون الانزلاق إلى صدام عسكري مباشر معه.

من ناحية أخرى، يواصل أردوغان ترويجه لمفهوم إعادة الخلافة العثمانية الذي يقوم على توسيع نفوذ أنقرة في سوريا ولبنان وشرق المتوسط والقرن الأفريقي، وتقديم نفسه كزعيمٍ لـ «العالم السني المعتدل»، والداعم الرئيس للقضية الفلسطينية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا، تُعدّ تركيا الآن رصيدًا استراتيجيًا حيويًا، إذ تُشارك في مهام خاصة لوقف تدفقات اللاجئين وتعزيز الأمن في مناطق محددة، أما بالنسبة إلى «إسرائيل»، فهي تتحول تدريجيًا إلى منافس إقليمي عنيد ذي نفوذ عسكري واقتصادي وسياسي متزايد.

حرب باردة جديدة

يرى الدكتور إيتان لاسري، المستشار السابق لرؤساء وزراء ووزراء إسرائيليين، أنّ الحرب الإقليمية الأخيرة على إيران، أكّدت أنّ العالم قد دخل حقبة جديدة من النفعية الجيوسياسية، حيث تم تهميش حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير، بينما تُملي المصالح الأمنية والطاقوية والاقتصادية جدول الأعمال بين الدول. فلم يُلبِّ ترامب كل ما أراده أردوغان، ولم تتم الموافقة على صفقة طائرات إف-35، ومع ذلك، فإنّ التقارب بين واشنطن وأنقرة يُغيّر الوضع الإقليمي. وبالتالي يتعيّن على «إسرائيل» الاستعداد لواقع لا يقتصر فيه التهديد الرئيس على إيران فحسب، بل يشمل أيضًا تعزيز موقع تركيا تدريجيًا كعضوٍ بارز في حلف الناتو، وكقوةٍ عسكرية إقليمية، وشريك مفضَّل للولايات المتحدة في شرق المتوسط. وباختصار، يمكن القول إنّ حربًا باردة جديدة في الشرق الأوسط قد بدأت، والسؤال الآن ليس ما إذا كان سيتعيّن على «إسرائيل» مواجهة التحدي التركي، بل كيف ستفعل ذلك مع الحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وتعزيز التعاون مع اليونان وقبرص ودول اتفاقيات أبراهام، والحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي الذي استند إليه تفوقها الأمني لعقود.



سفينة مافي مرمرة

على وقع الأزمات... شباب يؤمنون بالمؤسسة العسكرية

باسكال معوّض بو مارون



في وطنٍ تتقاطع فيه الأزمات الاقتصادية مع الضغوط الاجتماعية والمعيشية، تغدو خيارات الشباب تجاه مستقبلهم مسألة تتجاوز عند البعض حدود المصلحة الفردية، لتلامس جوهر الانتماء الحقيقي. فبين الهجرة والبقاء، وبين البحث عن الاستقرار خارج الحدود أو التشبّث بالأرض، يظهر خيارٌ آثَرَهُ بعض الشباب اللبنانيين: الانخراط في المؤسّسة العسكرية، في مسارٍ مليء بالتحدّيات الجسدية والنفسية، وبالتحوّلات العميقة التي تعيد تشكيل الإنسان من الداخل قبل الخارج. فهذه المؤسّسة لا تزال تستقطب شبابًا يرون فيها أكثر من وظيفة، ويجدون فيها رسالة، وواجبًا، وملاذًا أخيرًا لوطنٍ لم يعد يحتمل مزيدًا من الأزمات.





متدرّبون من الكلية الحربية، ومعهد الرتباء، ومعهد تدريب الأفراد يحملون في دمائهم حب الوطن يروون دوافع التحاقهم بالمؤسسة العسكرية، رغم الأزمة الاقتصادية الخانقة والغموض الذي يلفّ المستقبل.

شهاداتهم لا تتحدث عن الجيش كفكرةٍ مجرّدة، بل عن تجربةٍ يومية تُعاش بكل تفاصيلها، حيث يتقاطع الحلم بالواجب، ويصطدم الطموح بصعوبة الواقع، لكن النتيجة تبقى واحدة: إصرارٌ على الاستمرار.

إعادة بناء الذهنية

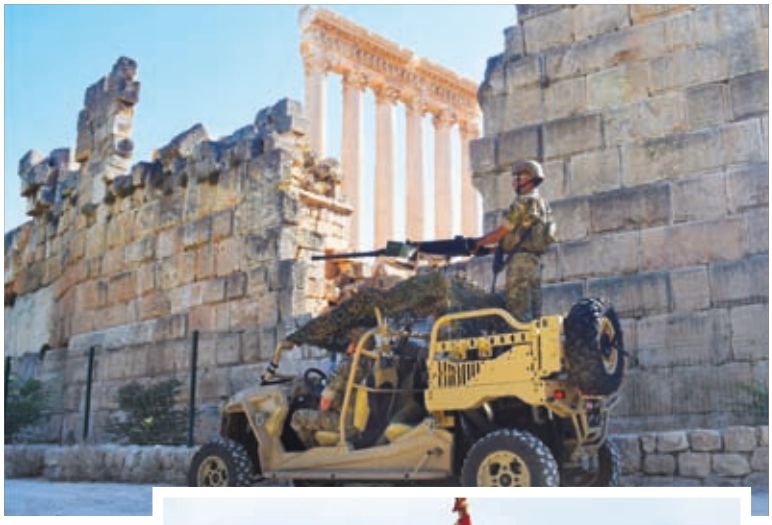
في الكلية الحربية، تتداخل القصة الشخصية مع القصة الوطنية، ويصبح القرار بالانضمام إليها امتدادًا لتاريخٍ عائلي أحيانًا، أو تحقيقًا لحلمٍ قديم ظلّ ينمو منذ الطفولة.

أحد التلامذة الضباط يروي كيف نشأ على فكرة الكلية الحربية من خلال والده الذي لم يُكتب له الالتحاق بها، فحوّل الإبن هذا الحلم غير المكتمل إلى مشروعٍ شخصي. لم يكن الطريق أكاديميًا فقط، رغم التفوّق الدراسي الذي فتح أمامه أبوابًا جامعية متعددة، بل كان خيارًا واعيًا بالاتجاه نحو مؤسسة يرى فيها مستقبل القيادة والمسؤولية.

تلميذٌ آخر يتحدّث عن تأثير البيئة العسكرية في عائلته، حيث كان الانتماء إلى الجيش جزءًا من الحياة اليومية، ما جعله يعتبر البزّة العسكرية امتدادًا طبيعيًا لهويته. بالنسبة إليه، لم يكن القرار مرتبطًا بالظروف الإقتصادية، بل بقناعةٍ راسخة تشكّلت منذ الصغر، حين كان يراقب عن قرب معنى الخدمة العسكرية وما تمثله من التزام وانضباط.

في المقابل، تظهر تجربة مختلفة لتلميذٍ ثالث واجه انتقالاً قاسيًا من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية. يصف هذا التحوّل بأنّه الأصعب، ليس بسبب التدريب فقط، بل بسبب الحاجة إلى إعادة بناء الذهنية بالكامل. فالانضباط هنا ليس خيارًا، بل قاعدة أساسية، والوقت ليس مرناً، بل محدّدًا بدقة، والتعليمات ليست قابلة للتأويل. ومع ذلك، يؤكد أنّ هذه الصرامة لم تكسره، بل ساعدته في إعادة اكتشاف قدراته.

ما يجمع هؤلاء التلامذة هو إدراكهم أنّ سنوات الكلية الحربية ليست مجرد مرحلة تعليم، بل عملية صقل شخصية. أحدهم يشير إلى أنّ التحدّيات لم تكن عسكرية فقط، بل رافقتها ظروف عامة قاسية في البلاد، بما فيها النزوح والقلق من الحرب، ما جعل التجربة أكثر تعقيدًا، لكنّها في الوقت نفسه أكثر رسوخًا.





ويبرز في شهاداتهم بعدٌ آخر يتعلّق بنظرة المجتمع إلى الجيش؛ فعلى الرغم من الأزمات، ما زالوا يشعرون أنّ المؤسسة العسكرية تحتفظ بمكانةٍ خاصة لدى اللبنانيين، باعتبارها رمزاً للاستقرار ومرجعًا للثقة في زمن الاهتزازات. هذا الشعور يمنحهم دافعًا إضافيًا للاستمرار، كونهم يدركون أنهم لا يمثّلون أنفسهم فقط، بل يعكسون صورة مؤسسة بكاملها.

أما على مستوى الطموح، فلا يتوقف الأمر عند التخرّج؛ فهؤلاء التلامذة يتحدثون عن مستقبل يجمع بين العلم والخدمة العسكرية، حيث لا يُنظر إلى المعرفة كخيارٍ منفصلٍ عن الحياة العسكرية، بل كجزءٍ أساسي من تطوير الأداء القيادي. القيادة بالنسبة إليهم ليست رتبة تُمنح، بل مسؤولية تُكتسب عبر الخبرة والانضباط والقدرة على اتّخاذ القرار في الظروف الصعبة.

بين الانضباط وصناعة الشخصية

في معهد الرتباء، تتّخذ التجربة طابعًا مختلفًا؛ فهي ليست بداية الحلم ولا قمّته، بل نقطة التحوّل نحو الاحترافية العسكرية والانخراط الفعلي في تفاصيل المؤسسة.

أحد التلامذة الرتباء يتحدّث عن أنّ الدافع الأول للانضمام إلى الجيش كان حب الوطن والإيمان بأنّ المؤسسة العسكرية تبقى الضمانة الأساسية لاستقراره. وجاء هذا التوجّه في ظل بيئة عائلية مرتبطة بالمؤسسة، ما عزّز لديه هذا الخيار، لكنه يشدّد على أنّ القرار بقي شخصيًا بالكامل.

تجربة أخرى تبرز من خلال متدرّب نشأ في محيط عسكري، حيث لم يكن الجيش فكرة بعيدة، بل واقعًا يوميًا عاشه عبر عائلته. بالنسبة إليه، لم يكن هناك تردد، رغم إدراكه لصعوبة الظروف الاقتصادية والأمنية في البلاد؛ بل على العكس، هذه الظروف عزّزت قناعته بأنّ الاستمرار في هذا الطريق هو شكل من أشكال الالتزام تجاه الوطن.

ويُجمع التلامذة الرتباء على أنّ أبرز التحديات التي واجهوها كانت في طبيعة التدريب الصارم، وقلّة النوم، والضغط الجسدي والنفسي المستمر. لكنّ هذه الصعوبات، بدلاً من أن تكون عائقًا، تحوّلت إلى عنصرٍ بنّاء جعلهم أكثر صلابة وقدرة على التحمّل.

في البعد الوطني، تظهر قناعة واضحة لديهم بأنّ الأزمة الاقتصادية، رغم قسوتها، لا تلغي دور المؤسسة العسكرية، بل تجعل هذا الدور أكثر أهمية. فالجيش، في نظرهم، ليس بمعزلٍ عن المجتمع، بل جزء منه، يتأثر به ويؤثّر فيه، لكنه يبقى ثابتاً في مهمّته الأساسية. كما يبرز لديهم شعور قوي بالاستمرارية، إذ يرون أنّ الصعوبات الحالية مؤقّتة، وأنّ المؤسسة العسكرية ستستعيد عافيتها كما كانت، وربما بشكلٍ أفضل. هذا الإيمان بالمستقبل يشكّل عنصر توازنٍ نفسي في مواجهة الواقع الصعب.

وعند الحديث عن نظرة المجتمع، يؤكد التلامذة الرتباء أنّ احترام اللبنانيين للجيش لم يتراجع، رغم كل التحدّيات؛ بل على العكس، ما زال هناك تقدير لدور العسكري وتضحياته، حتى في ظل تغير أولويات بعض الشباب بفعل الظروف المعيشية. أما الطموح الشخصي، فلا يقتصر على الخدمة الحالية، بل يمتد إلى حلمٍ قديم. هذا الحلم لا يُعتبر انفصالاً عن الواقع، بل امتدادًا طبيعيًا لمسارٍ طويل من الالتزام والتدرّج داخل المؤسسة.

حين يبدأ التحوّل الحقيقي

في معهد تدريب الأفراد، تبدو التجربة في بدايتها أكثر كثافة، لأنّها المرحلة التي يتم فيها الانتقال الكامل من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية بكل تفاصيلها. ويصف أحد المتدرّبين هذا التحوّل بأنّه صادم في البداية، ليس فقط بسبب التدريب، بل بسبب تغيير نمط الحياة بالكامل: الاستيقاظ المبكر، الالتزام الصارم بالمواعيد، والانضباط في كل حركة، كلها عناصر لم تكن مألوفة سابقًا، لكنها أصبحت جزءًا من روتينه اليومي تدريجيًا.

متدربٌ آخر يختصر دوافعه بقرارٍ بين خيارين: الهجرة أو البقاء. لكنّه اختار الطريق الثالث، طريق الانخراط في الجيش، لأنه يرى فيه حفظاً للكرامة وتأميناً لمستقبل مرتبط بالوطن. بالنسبة إليه، الجيش ليس مجرد مؤسسة، بل ضمانة لاستمرار البلد رغم كل ما يمر به.

وتبرز في هذه المرحلة فكرة مشتركة بين المتدربين حول طبيعة العلاقة بين الرفاق خلال التدريب؛ فالحياة الجماعية تفرض على



الجميع الاعتماد على بعضهم البعض، فيصبح نجاح الفرد مرتبطاً بنجاح المجموعة. هذا التماسك يخلق نوعًا من الأخوّة العسكرية التي تتجاوز التعب اليومي.

كما يشير المتدرّبون إلى أنّ الأزمة الاقتصادية تؤثّر على الجميع، لكنّهم لا ينظرون إليها كسببٍ للتراجع، بل كجزءٍ من الواقع الذي يجب التعامل معه. فالدافع الأساسي لديهم لا يرتبط بالمردود المادي، بل بالإحساس بالواجب والانتماء.

وفي ما يتعلّق بالخوف، تتكرّر الفكرة نفسها: الخوف شعور طبيعي، لكن التغلّب عليه هو ما يصنع العسكري الحقيقي، لأنّ ارتداء البزة العسكرية، في نظرهم، ليس مظهرًا خارجيًا، بل مسؤولية كاملة تجاه وطنٍ وشعب. ومع مرور الوقت، يلاحظ المتدرّبون تغيّرًا في شخصياتهم. يصبحون أكثر صبرًا، أكثر قدرة على التحمّل، وأكثر وعيًا بالمسؤولية؛ التدريب لا يغير أجسادهم فقط، بل يعيد تشكيل نظرتهم إلى أنفسهم وإلى الحياة.

في النهاية، تتّضح صورة واحدة تتكرّر في كل المراحل: شبابٌ لبناني اختار البقاء حين كان بإمكانه الرحيل، واختار الالتزام حين كان التردّد خيارًا أسهل. وفي وطن تتبدّل فيه الظروف بسرعةٍ، يبقى هؤلاء المتدرّبون شهودًا على أنّ الجيش ليس مجرد مؤسسة، بل مساحة يلتقي فيها الحلم الفردي مع الواجب الوطني، في محاولة مستمرة لصناعة استقرار ما زال بعيدًا، لكنه ليس مستحيلًا.

بين الكليّة الحربية ومعهد الرتباء ومعهد تدريب الأفراد، تختلف التجارب، وتتوحّد الفكرة: الانتماء ليس شعارًا، بل فعلٌ يومي يُترجم بالانضباط والصبر والاستعداد للتضحية.

”بين الهجرة والبقاء، وبين البحث عن الاستقرار خارج الحدود أو التشبّث بالأرض، يظهر خيارٌ آثَرَهُ بعض الشباب اللبنانيين: الانخراط في المؤسّسة العسكرية، في مسارٍ مليء بالتحدّيات الجسدية والنفسية، وبالتحوّلات العميقة التي تعيد تشكيل الإنسان من الداخل قبل الخارج.“



CADET CHALLENGE
تجارب وآفاق في خمسة أيام

باسكال معوّض بو مارون

الانضباط، الاتكال على النفس، النظام، المثابرة، تحمّل المسؤولية والعمل الجماعي... مفاهيم لم تبقَ بالنسبة إلى 292 تلميذًا وتلميذة مجرّد عناوين، بل تحوّلت خلال خمسة أيام إلى تجربة يومية عاشوها داخل الكلية الحربية ضمن المخيم التدريبي Cadet Challenge.



جاؤوا من مدارس ومناطق وخلفيات اجتماعية مختلفة، ودخلوا إلى الكلية الحربية تاركين وراءهم حياة مدنية مريحة وروتيناً اعتادوا عليه. خمسة أيام فقط كانت كافية لنقلهم إلى عالم مختلف: مواعيد دقيقة، تعليمات واضحة، تدريبات رياضية وميدانية، محاضرات، زيارات إلى وحدات الجيش البرية والبحرية والجوية، ومهام لا مجال فيها للتأجيل أو الاتكال على الآخرين.

لم يكن Cadet Challenge مجرّد مخيم عسكري صيفي؛ بالنسبة إلى هؤلاء التلامذة، كان اختباراً للقدرة على التحمّل واكتشافًا للذات، وفرصة للتعرّف إلى الجيش من الداخل، وبالنسبة إلى بعضهم، كان أيضًا لحظة أسهمت في رسم ملامح مستقبلهم.

تجربة حياة

يؤكد قائد الكلية الحربية العميد الركن فادي بو حيدر أنّ الهدف الأساسي من إقامة المخيم الصيفي هو إعطاء تلامذة المدارس تجربة واقعية عن الحياة العسكرية، وخصوصًا نمط حياة التلميذ الضابط وتعريفهم إلى رسالة الجيش ودوره الوطني، وإفساح المجال أمامهم للتعرف إلى الكلية الحربية وشروط الانتساب إليها، ضمن بيئة تجمع بين التدريب والتثقيف والتفاعل والترفيه.

فخلال الأيام الخمسة، يتعرف التلامذة إلى عدد من النشاطات والتدريبات التي يتابعها التلميذ الضابط، ويطلّعون عن كثب على مهام الجيش اللبناني واختصاصاته المختلفة، من خلال زيارات إلى عدد من أفواجه ووحداته البرية والبحرية والجوية. كما يتضمّن البرنامج حصصًا توجيهية واجتماعية وتربوية وثقافية، إلى جانب الأنشطة الرياضية والتدريبات الميدانية. والهدف هو تنمية مجموعة من المهارات التي يحتاج إليها الشاب في حياته، من الانضباط والعمل الجماعي والقيادة وتحمّل المسؤولية، إلى القدرة على الاعتماد على النفس وضبط ردود الفعل.

تسعة مخيمات تدريبية

ويوضح قائد الكلية أنّه جرت العادة أن تشارك الكلية الحربية في الأيام المفتوحة التي تقيمها المدارس، بهدف تعريف التلامذة المقبلين على المرحلة الجامعية بشروط الانتساب إلى الكلية، وطبيعة الحياة فيها، وأبرز النشاطات والتدريبات التي يتابعها التلميذ الضابط. وفي العام 2022، ارتأت قيادة الجيش عكس هذا النهج، من خلال استضافة تلامذة المدارس داخل الكلية الحربية، ليس ليوم واحد فحسب، بل ضمن مخيم تدريبي يمتد لخمسة أيام، يتخلّله المبيت داخل الكلية، فكان أول مخيم من هذا النوع في أيلول 2022.





وبحلول العام 2026، كانت الكلية الحربية قد أقامت تسعة مخيمات تدريبية، شارك فيها نحو 1600 تلميذ وتلميذة من مختلف المدارس اللبنانية المنتشرة في جميع المناطق، الأمر الذي أسهم في جعل هذه المخيمات مساحة جامعة لمختلف شرائح المجتمع اللبناني.

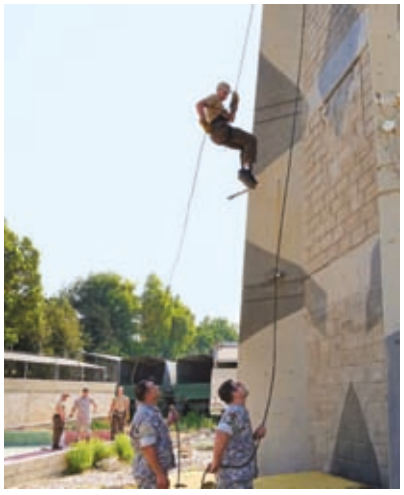
340 راغبًا... و292 مشاركًا

يقول الرائد جوزيف محّول الذي تولّى مهمة الإعداد لمخيم Cadet Challenge في أيلول 2026، إنّ التحضير بدأ بالتواصل مع المدارس والأهل والراغبين في المشاركة، إلا أنّ الإقبال فاق التوقعات، إذ وصل عدد الراغبين إلى نحو 340 تلميذًا.

لكن القدرة الاستيعابية للمخيم وصلت إلى 292 تلميذًا، وذلك بسبب ضرورة تأمين أماكن المبيت والعتاد والطعام، إلى جانب مختلف المستلزمات التي تتطلبها إقامة هذا العدد من المشاركين لمدة خمسة أيام، والتي تنتهي في اليوم السادس بحفل تخريج رسمي وتوزيع شهادات للتلامذة بحضور الأهل. ولم يكن التحدي في استيعاب التلامذة وتأمين احتياجاتهم فحسب، بل في إعداد برنامج متكامل يتيح لهم خوض تجربة متنوعة، تشمل التعرف إلى أفواج النخبة والقطع المميزة، والاطلاع على أكبر قدر ممكن من مجالات الحياة العسكرية.

أول درس: ترك الحياة المدنية عند الباب

منذ لحظة الوصول، استلم المشاركون أغراضهم، ثم توجّهوا إلى قاعة المحاضرات، حيث استمعوا إلى لمحة مختصرة عن البرنامج وما ينتظرهم خلال الأيام المقبلة. قواعد جديدة بدأت: لا هواتف خلوية، ولا أغراض ثمينة، ولا طعام من الخارج، ولا مضيعة للوقت...



بعدها بدأ التعرف إلى عالم مختلف بالنسبة إلى معظمهم: الأسلحة، مشبّه الرمي، النظام المرصوص، والتدريبات الرياضية المتنوعة، ثم شاركوا في المساء في تمارين رياضية ونشاطات متفرقة.

خلال خمسة أيام، انتقل التلامذة من نمط حياة مدني معتاد إلى حياة عسكرية أكثر قسوة وانضباطاً، لكنّها، كما يقول منظّمو المخيم والمشاركون، تحمل دروسًا تتجاوز حدود التدريب العسكري.



من البر إلى البحر والجو

منحت الزيارات الميدانية التلامذة المشاركين فرصة للتعرّف على الجيش خارج الصورة التقليدية التي يعرفونها عنه. تعرّفوا إلى القوات البرية والبحرية والجوية، وإلى أفواج النخبة والقطع المميزة، وشاركوا في نشاطات وتدريبات مختلفة، تخلّلتها رماية بالأسلحة الخفيفة وجولات هوائية، إضافة إلى العديد من النشاطات الترفيهية، انضم إليها الفنان وائل كفوري الذي تفاعل معهم في أجواء فنية مميزة. كذلك تابعوا دروسًا في الإسعافات الأولية الميدانية، ومحاضرات عن الذكاء الاصطناعي وعن مخاطر الألغام والمخدرات؛ إضافة لتمارين على النظام المرصوص والرماية والهبوط بواسطة الحبال ومكافحة الشغب والتايكواندو، وتابعوا دروسًا في فنّ القيادة واطّلعوا على شروط الانتساب إلى الكلية الحربية.

ولذلك، لم يكن المخيم بالنسبة إليهم مجرد تجربة عابرة، كما أكدّ عدد من التلامذة.

تجربتهم كما رووها

يقول مجد، الذي التحق بالمخيم بناءً على تشجيع والده، إنّه أحب البرنامج والعمل المنظّم الذي اتّبعه المشاركون خلال وجودهم في المخيم. لكن أكثر ما استوقفه كان التعرف إلى القوات الجوية. ومن هذه الزيارة تحديدًا، بدأ يرسم صورة أوضح لمستقبله، إذ يقول إنّها دفعته إلى تحديد اختصاصه المستقبلي في عالم الطيران.

أمّا لين، فتصف تجربتها بحماسةٍ واضحة: «كتير حبّيت، كتير انبسطت!». لكن الحماسة لم تكن حاضرة منذ اللحظة الأولى، فهي تؤكد أنّ اليوم الأول كان صعبًا، إلا أنّها سرعان ما تأقلمت وانخرطت في الأجواء، وتمكنت من تكوين عدد





من الصداقات. خمسة أيام بعيدًا عن المنزل علّمتها، بحسب قولها، «الاتكال والثقة بالنفس»، وخصوصًا الاستقلالية.

بالنسبة إلى جايدن، كان المخيم اختبارًا مباشرًا لقدراته الشخصية. يقول إنّ التجربة زادت لديه القدرة على التحمل والثبات والاستقلالية والاعتماد على النفس، خصوصًا وأنه لم يكن معتادًا على الانضباط وضبط النفس. وهنا يتحوّل الانضباط من مفهوم نظري إلى ممارسة يومية: الاستيقاظ في الوقت المحدد، التزام التعليمات، إنجاز المهمة المطلوبة، وضبط رد الفعل حتى في الظروف الصعبة.

كانت إلميرا تعرف مسبقًا ما الذي تبحث عنه. كانت ترغب في اختبار الحياة العسكرية بما فيها من نظام وانضباط، على أمل أن تحمل بعض هذه القيم معها إلى حياتها المدنية. لكنها اكتشفت خلال التجربة شيئًا آخر لا يقل أهمية: القدرة على العيش مع أشخاص مختلفين عنها. تقول إنّ المشاركين تعلّموا أن يعيشوا سويًا رغم اختلاف خلفياتهم ومستوياتهم، وأنّ الاحترام المتبادل هو الأهم. وفي مخيم يجمع تلامذة من مدارس ومناطق وخلفيات مختلفة، يصبح هذا الجانب من التجربة جزءًا أساسيًا منها.



تقول ربيكا إنّ خدمة العلم التي أدّاها والدها قد تركت أثرًا فيه، وشجعها ذلك على خوض التجربة. وبالنسبة إليها، كانت المشاركة مفيدة جدًا على المستويين النفسي والجسدي، ومنحتها خبرة تعتبر أنّها لا تعوّض. فهذه التجربة جعلتها تنظر بصورة مختلفة إلى طبيعة المهمات التي ينفذّها عناصر الجيش والتضحيات التي يقدّمونها، فهم يستحقون منّا كل احترام وتقدير.

أما تامر فيختصر أحد أبرز دروس المخيم بفكرة أساسية: لا يمكن الاعتماد على النفس من دون معرفة كيفية العمل مع الآخرين. يقول: «نعتمد على أنفسنا وفي الوقت نفسه على رفاقنا، فالعمل الجماعي مطلوب». وقد أحب النظام تحديدًا، لأنّ لكل شخص مهمات محددة عليه تنفيذها. وهنا، تصبح المسؤولية فردية وجماعية في الوقت نفسه: كل شخص مسؤول عن مهمته، لكن نجاح الفريق يتطلب أن يؤدي الجميع أدوارهم كما يجب.

ثقة أكبر بالنفس

قد يبدو الانتقال من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية في الأيام الأولى صعبًا، خصوصًا بالنسبة إلى تلامذة لم يعتادوا الانضباط الصارم أو الابتعاد عن المنزل، لكنّ شهادات المشاركين تكشف جانبًا آخر من التجربة.

فالمشاركون الذين دخلوا المخيم من مدارس ومناطق وخلفيات مختلفة، وجدوا أنفسهم يعيشون معًا، يتدربون معًا، يتشاركون المهمات نفسها، ويواجهون التحديات نفسها.

من هنا تعزّزت روح التعاون ونشأت صداقات، واكتسب بعضهم ثقة أكبر بالنفس، فيما اكتشف آخرون أنهم قادرون على القيام بأمور لم يعتقدوا سابقًا أنهم قادرون عليها.

خمسة أيام... ماذا يبقى منها؟

في نهاية المخيم، يحصل المشاركون خلال حفل التخريج، على شهادة وهدية تذكارية وصور عن مختلف نشاطات المخيم، لكنّ ما يحملونه معهم إلى خارج الكلية الحربية يتجاوز ما تسلّموه في ذلك اليوم.

يحملون تجربة عايشوا خلالها معنى أن يستيقظوا في وقت محدد، وأن يلتزموا بنظام لم يختاروه، وأن يعتمدوا على أنفسهم، وأن يتحمّلوا مسؤولية مهماتهم، وأن يعملوا ضمن فريق عملٍ واحد من أجل تحقيق أهدافهم. وفي المحصّلة، ساهم هذا النشاط في تنمية روح الوطنية لدى التلامذة وتشجيعهم على التفاعل مع المؤسسة العسكرية وتعزيز القدرات القيادية لديهم.

HIJAZI

a grass company





Padel Courts

Landscape

Artificial Grass

Sports Facilities

71 774 796

03 659 721

hijazigrass.com



إيطاليا
على طريق استعادة الوزن والدور

د. هيام كيروز

يلقّبونها بـ "مارغريت تاتشر" شبه الجزيرة الإيطالية، لصرامتها في الحكم، وعدم مساومتها على ما تعتبره مسلّمات وثوابت في رؤيتها للسلطة، وأسلوب حوكمتها، وشخصيتها القوية والحازمة، مع إحساس عالٍ بالمسؤولية وممارستها لها...

في ساعة متأخرة من مساء 25 أيلول 2022، وقفت جورجيا ميلوني (49 عامًا) أمام حشود من أنصارها في قلب العاصمة الإيطالية، وأعلنت عن فوزها كأول امرأة تقفز إلى أعلى هرم السلطة وتُمسك بدفّة رئاسة مجلس الوزراء، وسط توقّعات ورهانات متضاربة لصعوبة المهمة التي اضطلعت بها ودقّتها. ومنذ إطلالتها الأولى على المسرح السياسي الداخلي، تركت انطباعًا بأنها متمايزة عن الطاقم الذي حكم إيطاليا بعد بنيتو موسوليني (1922-1943)، بفضل شخصيتها، وخُطَبِها، وموهبتها في إقامة العلاقات حتى مع خصومها، فضلًا عن براغماتيتها، وانعطاف الرأي العام الإيطالي والأوروبي نحو اليمين الوسطي والراديكالي المتطرّف.


magnific.com

خطابها الرئاسي الأول، كان علامة تحالفية بليغة بين مجموعات وأطياف اليمين الإيطالي، شدّد على أن بلادها لم تعد «رجل أوروبا المريض»، وبنوع من الخيلاء، أكّدت أن «روما تقترض أو تستدين من الأسواق بالمعدّلات نفسها مثل باريس». والمعروف أنّ إيطاليا كانت تخيف كل منطقة اليورو بسبب ديونها الهائلة وعدم استقرارها السياسي المزمن. واليوم، تؤدّي فرنسا هذه الرقصة القاتلة. ووفق Natalie Tocci، مديرة دائرة الدراسات في معهد العلاقات الدولية في روما، فإنّ أشخاصًا يُعَدّون على أصابع اليد الواحدة توقّعوا أن تتمكّن جورجيا ميلوني يومًا من تجسيد الاستقرار واستعادة الصدقية الدولية لبلادها، ولا شكّ أنّ ميلوني تثير الاهتمام وسط رؤساء الدول والحكومات الأوروبيين، ويتضاعف هذا الأمر لكونها تدير حزب «إخوة إيطاليا». ويروي العارفون في مدينة Rimini، على البحر الأدرياتيكي حيث ألقت خطابًا مفصليًّا في 27 آب 2023، أنّه عندما دخلت لأول مرة قصر Palazzo Chigi الباذخ، وهو مقر رئاسة الحكومة، في الذكرى المئوية لزحف موسوليني على روما، صوّرتها الصحافة الأوروبية كامرأة متطرّفة سوف تقيم في روما نظامًا متطرّفًا وغير ليبرالي، وتهدم الجسور مع القارة العجوز، وتؤدّي تحية الطاعة والتبعية لـ فلاديمير بوتين. لكنّ أي شيء من ذلك لم يحدث، فقد ظهرت ميلوني كقائدة معتدلة، تصوغ حساباتها وتدوزن خطواتها بدقّة.

انضواء تحت المظلة الأوروبية

اللافت أنّ الأيام الأولى من حكم ميلوني كانت بمثابة مختبر لنهجها السياسي – الاقتصادي الذي ستتبلور ملامحه في الآتي من السنوات. لقد تجاوزت بسلاسة وثقة «امتحان الـ 400 يوم»، وهو متوسط بقاء رؤساء الحكومات الإيطالية قبل أن تطيح بهم «نيران صديقة» أو مكائد وأفخاخ داخلية. وخرجت عن هذا التقليد، وهذه نقطة إيجابية تُحسب لها. والمعروف أن 68 رئيسًا للوزراء تعاقبوا في إيطاليا على مدى 7 عقود سابقة. تحدّت ميلوني لعبة الأرجوحة أو الكرسي الهزّاز، وقطعت الوعد بأنّها سوف تكمل السنوات الخمس من الولاية (2022 – 2027)، خصوصًا أنها تتّكئ إلى غالبية مريحة من مجلس الشيوخ والنواب. وبعد مئة يوم على تشكيلها فريق حكومي ائتلافي كان ركناه (الراحل) سيلفيو بيرلسكوني وماتيو سالفيني زعيم حزب «الرابطة» (Ligue-Lega) حليفَيها اللدودَين، تبيّن أنّ التعقيدات السياسية الداخلية بثقل الجبال، ولا تستكين فيها التحالفات، فضلًا عن إشكاليات لعبة المصالح العميقة التي تربط النخب الإيطالية بشركائها في الاتحاد الأوروبي، وهذه التعقيدات فرضت على المرأة القوية أن تقتفي خطوات سلفها ماريو دراغي، حارس اليورو. وتأخذ في الاعتبار ضوابط المحيط الأوروبي بوصفه مجالاً حيويًا واستراتيجيًا للاقتصاد الإيطالي الذي كان يرزح تحت وطأة أزمة ركود عمرها أكثر من 10 أعوام. وجدير بالذكر أنّ ضربة المعلم التي قامت بها روما في العام 2022، وحصلت بموجبها من الاتحاد الأوروبي على قرض قابل للاستهلاك، يعود الفضل فيه إلى ماريو دراغي وليس إلى جورجيا ميلوني. القرض الذي بلغت قيمته 194 مليار يورو، يغطي الفترة الممتدة بين 2021 – 2026، وهدفه تمويل بناء جسور، وسكك حديدية للقطارات السريعة، ومدارس ومشاريع بيئية، وهو ما دفع ميلوني إلى البقاء في معسكر أوروبا، من دون حماسة ومن دون عدائية أيضًا. وأولى رحلاتها كرئيسة حكومة كانت إلى بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي، حيث أسّست علاقات عمل وتعاون وثيقة وكسبت ثقة رئيسة المفوضية الأوروبية، الألمانية أورسولا فون درلاين.



اختلاف مع بكين وائتلاف مع واشنطن

خلال الفترة الاختبارية نفسها، بلورت ميلوني خطوطها السياسية الاستراتيجية، وحوّلتها إلى نهج قائم في ذاته. فهي تقود دبلوماسية محافظة، وأطلسية، مع دعوة ملحّة إلى الرفاق الأوروبيين بأن تكون لهم ترسانات سلاح وجيوش مدرّبة ومحترفة، من دون الاعتماد على المظلة الأميركية لحماية مصالح القارة والدفاع عن دولها. وأحد أبرز القرارات التي اتّخذتها، كان خروج إيطاليا الهادئ في العام 2023 من برنامج طريق الحرير الصيني. وفي المجلس الأطلسي في نيويورك طالبت بعدم الخضوع لأحد، وهنا رسّخت علاقاتها الأميركية، واقتربت من الرئيس دونالد ترامب في ولايته الثانية، واعتُبِرت حتى وقت قصير من أوثق حلفائه الأوروبيين على قاعدة قيم أيديولوجية محافظة واحدة. لكن سرعان ما تعرّض هذا التجاور إلى تصدّعات بفعل الأحداث وجاذبياتها الضاغطة. وكان الهجوم الإسرائيلي غير المسبوق على غزّة «القشة التي قصمت ظهر الشراكة»، إذ رفضت رئيسة حكومة روما أن تقدّم كفالة سياسية لهذا العدوان، وطالبت قادة الاتحاد الأوروبي وزعماءه بإلغاء الاتّفاقات العسكرية واللوجستية مع «إسرائيل». وهنا كان الغضب الترامبي كبيرًا وحذّرها من مضاعفات «اللعبة الخطيرة»، ثم تكرّر المشهد نفسه مع بداية الهجوم الأميركي - الإسرائيلي على إيران. وتحفّظت ميلوني عن تقديم أي دعم عسكري، ووصل الأمر معها إلى منع المقاتلات الأميركية من استخدام قاعدة سيغونيلا (Sigonella) البحرية - الجوية في جزيرة صقلية لقصف الجزر الإيرانية الحيوية في الخليج. يُضاف إلى ذلك تعاطف «المرأة القوية» مع البابا لاوون الرابع عشر عندما صوّب عليه ترامب سهام النقد لاختلاف الرؤية والمواقف بينهما.

الركيزة الإيطالية في استراتيجيات الأطلسي

لا شك في أنّ اصطفاف زعيمة اليمين الإيطالي إلى جانب الحبر الأعظم على حساب «العلاقة الخاصة» مع الرئيس الأميركي يستجيب لحسابات داخلية ضاغطة، ذلك أن القاعدة الحزبية والانتخابية لـ ميلوني تشكّل بالدرجة الأولى نواة صلبة، محورها الكاثوليك في مدن الشمال الصناعي (ميلانو، تورينو، فضلًا عن تريستيه)، وصولاً إلى روما، وفلورنسا، والبندقية، ومناطق الجنوب المحافظة. لكن «الغيمة» في سماء العلاقات لا تفسد الشراكة الهائلة في المجال العسكري، ولا التعاون الدافئ في قطاعات الاقتصاد والتنمية وابتكارات الذكاء الاصطناعي وآفاق السيبيرانية. وتحتل إيطاليا الموقع الثاني في أوروبا بعد ألمانيا، على صعيد عدد القواعد العسكرية الأطلسية (5 قواعد). وفي طليعة هذه القواعد منشأة أفيانو الجوية ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى للبنتاغون، كما لهيئة الأركان الإيطالية، ويخدم فيها نحو 8500 جندي أميركي من كل الأسلاك العسكرية، وتقع في الشمال الإيطالي، وتحديدًا على بعد 80 كيلومترًا من مدينة البندقية. ووفق مجلة Air et Cosmos الفرنسية، فإن Aviano من أهم المنشآت التابعة لحلف شمال الأطلسي في القارة الأوروبية. وتستضيف روما أيضًا قاعدة كامب داربي، وكامب إيديرلي، في مدينة Vicenza القريبة من البندقية، وبادو، وفيرون، التي يُعسكر فيها اللواء 173 المحمول جوًّا، وهو قوة الاستجابة للطوارئ التابعة للجيش الأميركي في أوروبا، ويوفّر قوات انتشار سريع تتطلّبها القيادة حتى في أفريقيا والشرق الأوسط. والقاعدة الخامسة بحرية، وتقع في مدينة (نابولي Naples)، وتضم القيادة الأطلسية في أوروبا. ويلامس عدد القوات الأميركية في إيطاليا، في أحدث إحصاء قامت به مجلة «دفاع وأمن دولي» (DSI)، الصادرة في باريس نحو 12500 جندي، مستخدمين كل أنواع الأسلحة، ما يؤكّد أنّ روما ركيزة قوية في هيكلية الشراكة العسكرية الأميركية - الأوروبية، تحت المظلة الأطلسية، وأنّ عبارات العتب المتبادلة بين ترامب وميلوني ليست سوى زوبعة في فنجان. وهذه الشراكة الدافئة ترقى إلى العام 1944، بعد طيّ صفحة الحرب الكونية الثانية حين قاتلت إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان، ضد الأميركيين. وثمة الآن مشروع تعاون استراتيجي أميركي - إيطالي يتمثّل في بناء جسر عملاق يربط ضفّتَي مضيق ميستينا، أي جزيرة صقلية بالبر الإيطالي وهو ذو استخدام مدني - عسكري.

محور برلين – روما يخلط الأوراق

يتّفق محلّلون ودارسون في بروكسيل على أنّ البصمة الجديدة الخاصة في منهجية العلاقات الخارجية التي صاغتها ميلوني تتمحور حول التقارب بين برلين وروما. ومنذ ستينيات القرن الماضي، كان محور باريس-برلين رافعة الاتحاد الأوروبي في تجلياته الأولى، وعلى أساسه نهض «الاتحاد»، وبات كياناً سياسيًّا له حضوره ودوره داخل قوس الأزمات الدولية. لكنّ زعيمة اليمين الإيطالي تسعى الآن، إلى استبدال المحور القديم بآخر بين إيطاليا وألمانيا، في محاولة جادة لرسم موازين قوى جديدة في «القارة العجوز». ونقطة الانطلاق في هندسة معمارية سياسية بديلة كانت في كانون الثاني الماضي، عبر قمة جمعت جورجيا ميلوني والمستشار الألماني فريدريك ميرو. وذهبت تعليقات الصحافة المتخصّصة في الشؤون الأوروبية يومها، نحو قراءة أو فكّ شيفرة خلفيات هذه الخطوة، وكتبت درشبيغل الأسبوعية الألمانية واسعة الانتشار أنّ «التحالف الجديد ردّة فعل على



”فرضت التعقيدات على جورجيا ميلوني، المرأة القوية، أن تقتفي خطوات سلفها ماريو دراغي، حارس اليورو، وتأخذ في الاعتبار ضوابط المحيط الأوروبي بوصفه مجالاً حيويًا واستراتيجيًا للاقتصاد الإيطالي الذي كان يرزح تحت وطأة أزمة ركود عمرها أكثر من 10 أعوام.“

المشكلات العديدة التي يتخبّط فيها الثنائي الفرنسي - الألماني الذي أدّى، تقليديًا، دور النواة أو الرافعة في كل إنجاز أو قفزة أوروبية». وحدّدت أبرز مواضيع الخلاف، مثل اتفاقيات التبادل الحر، والسوق المشتركة لمناطق الجنوب المعروفة باسم Mercosur وملفات أمنية ومنافسات تجارية.

تتبوّأ برلين موقع الشريك التجاري الأول مع روما، قبل باريس بأشواط. والثابت أنّ 42 في المئة من الصادرات الأوروبية نحو الولايات المتّحدة الأميركية مصدره ألمانيا وإيطاليا. أما المؤسّسات الجرمانية التي تحتضنها إيطاليا، فهي توظّف نحو 193 ألف مواطن، وهذه الروابط الوطيدة لا تنحصر فقط في نطاق السلع، بل تتعدّى هذا البعد التجاري إلى الديموغرافيا. ويعيش مئات آلاف الإيطاليين في ألمانيا منذ ستينيات القرن الماضي، حتى أنّ مدينة Wolfsburg الواقعة في شمال البلاد، وهي تحتضن أكبر مصنع لسيارات فولسفاغن، تُلقّب بأكبر مدينة إيطالية بعد روما وميلانو. ويتنامى عدد أبناء الجالية الإيطالية باطّراد على ضفاف نهر الراين، ما يؤكّد أنّ التقارب الذي تشدّد عليه جورجيا ميلوني هو واقع اقتصادي - اجتماعي، أضفت عليه بريقًا سياسيًا، وهدفه ليس إصلاح أعطال المحور الفرنسي – الألماني (ميلوني تقول إنّ بلادها ليست دولاب الطوارئ الأوروبية)، بل مواكبة ديناميكيات العلاقة الخاصة بين برلين وروما. ولا شك في أنّ التحدّيات الصعبة التي تُكبّل «القارة العجوز» (حرب أوكرانيا، حروب الشرق الأوسط، أزمات الطاقة والمضائق)، أدّت دورًا محوريًّا في تسريع الشراكة بين المستشار الألماني وزعيمة اليمين الإيطالي، لكنّ هناك أسبابًا أخرى لهذه «التوأمة».

السياحة الإيطالية:
تلاحم الإرث التاريخي بالاستدامة الاقتصادية

تُعَدّ إيطاليا نموذجًا فريدًا للوجهات السياحية العالمية، إذ تُشكّل جغرافيّتها متحفًا حيًا مفتوحًا يوثّق ملامح الحضارة الإنسانية. وتبرز في هذا السياق عبقرية الفن والهندسة الرومانية القديمة من خلال تراكيب معمارية فذّة صمدت عبر العصور، متمثّلة في مدرج الكولوسيوم، والمنتدى الروماني، ومعبد البانثيون، والتي تعكس براعة استثنائية في استخدام الأقواس الخرسانية والقباب وتوظيف الفراغات. ويمتد هذا الثراء الهندسي ليشمل روائع عصر النهضة كدومو فلورنسا، جنبًا إلى جنب مع الوجهات الطبيعية مثل ساحل أمالفي. ولا تقتصر عناصر الجذب الإيطالية على المادة المعمارية فحسب، بل يمثّل المطبخ الإيطالي (Gastronomy) ركيزة سياحية وثقافية أساسية، إذ تحوّل إعداد البيتزا النابولية، ومعجّنات الباستا، وزيت الزيتون، والقهوة الإيطالية إلى إرث عالمي مدرج لدى اليونسكو، يجتذب الملايين من «سياح الطعام» سنويًا. ونتيجة لهذا التنوّع، تستقبل إيطاليا نحو 134 مليون زائر سنويًا، ممّا يدعم الاقتصاد الوطني بمداخيل حيوية تقارب 215 مليار يورو، وهو ما يمثّل 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكّد أنّ القطاع السياحي الإيطالي يدمج بكفاءةٍ بين عمق الإرث التاريخي وقوّة الأثر الاقتصادي.

إحدى النساء الحديديات

تندرج ميلوني في خطّ نساء «حديديات» حكمن في أوروبا وتركن بصماتهن بشكل عصيّ على الزوال: مارغريت تاتشر في بريطانيا (1979-1990)، وأنجيلا ميركل في ألمانيا (2005-2021) وأورسولا فون درلاين على رأس المفوضية الأوروبية (ولايتان: الأولى 2019-2024، والثانية 2024-2029). وتتميّز المرأة الحديدية الإيطالية بجرأتها وانخراطها ببراغماتية في «الجمهورية الرومانية الثانية».



wikimedia.org

Giorgia Meloni



eunews.it

توأمة نفوذ ومصالح

إذا استندنا إلى صحيفة La Tribune الاقتصادية الفرنسية، تطالعنا مقاربة عميقة ومتكاملة حول الحوافز الفعلية لتوأمة المصالح بين إيطاليا وألمانيا، وهو المشروع الذي قادته «المرأة القوية» وطبعته ببصماتها الشخصية. فبعد جائحة كورونا وتداعياتها على الإيطاليين، خرجت الشركات والمؤسسات الإيطالية في حالة عطب كبير وتكبّدت خسائر غير مسبوقة، وكانت في حاجة ماسّة إلى رساميل وتوظيفات واستثمارات لإعادتها إلى سابق عهدها قبل هجمة الفيروس القاتل. والمعروف أنّ إيطاليا صاحبة ريادة في العديد من الصناعات المتقدّمة وتنتج سلعًا استهلاكية فاخرة، وهي ذات ألق خاص في صناعة الآلات والمعدات والسيارات الفاخرة، مثل فيراري، لامبورغيني، ميزراتي، وألفاروميو، ولانسيا وباجاني، التي تُعَدّ أيقونات جمالية وتكنولوجية، وتأتي فيات بعد هذه الكوكبة من التصنيع الفخم الجريء. وقد عقدت ميلوني العزم على ضخّ المال اللازم في شرايين هذه المؤسسات لإبعاد الاختناق عنها. وتأسيسًا على قمة كانون الثاني وتفاهمها العميق مع المستشار فريدريك ميرز، تمكّنت من نسج شراكات مع أقطاب الصناعة والابتكار الألماني. وقد حصلت على تسهيلات في المنح والقروض. ولا تُهمل قائدة حزب «إخوان إيطاليا» جوانب التصنيع العسكري، فروما رائدة في هذا المجال الذي يصنَّف كواحد من أبرز القطاعات الدفاعية في أوروبا والعالم. وتبرز فيها شركات كبرى مثل ليوناردو ذات الاختصاص في الطيران والإلكترونيات الدفاعية، والمروحيات، والدرون، فضلًا عن منظومات الرادار والتوجيه. وتقود مجموعة Fincantieri، ومقرّها مدينة Trieste، على البحر الأدرياتيكي، وتعمل في حقول السفن السياحية والعسكرية والحلول التحتية البحرية، وتصنّفها الدوريات الدفاعية كواحدةٍ من أكبر شركات بناء السفن في العالم وتملكها الدولة الإيطالية. وتوظّف نحو 24 ألف شخص، بينهم نحو 8 آلاف في إيطاليا. وتملك 21 حوض بناء سفن في 4 قارات، وتتوقّع إيرادات تبلغ 2 مليار يورو، ولها فرع ديناميكي في دولة الإمارات العربية المتّحدة، وآخر في الهند، وهي سوق رئيسية لمنتجاتها. وفي الخط الريادي نفسه تتموضع شركة Beretta للأسلحة النارية، وهي من أقدم ورش التصنيع الناري في العالم وتشتهر بإنتاج المسدّسات العسكرية والبنادق وملابس الصيد. ودخلت مؤخّرًا السباق العالمي المحموم وكشفت نظامًا جديدًا يحمل اسم «ليفيت» ويعترض الدرون الانتحارية والمفخّخة، وقد استعرض مؤخّرًا في معرض Eurosatory العسكري في باريس وحصد نجاحًا.

"معجزة" المرأة الحديدية... حقيقة أم سراب؟

تبوّأ الاقتصاد الإيطالي منذ العام 2022، مع انتخاب ميلوني على رأس السلطة التنفيذية في روما، المرتبة الثامنة أو التاسعة على مقياس التصنيفات الدولية، والثالثة في منطقة اليورو، على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، لكن نصيب الفرد من هذا الناتج في إسبانيا على سبيل المثال، تجاوز نظيره في إيطاليا منذ العام 2017، وفق بيانات نشرها صندوق النقد الدولي (FMI) قبل شهر تحديدًا، متوقّعًا أن تصبح مدريد أغنى من روما بنسبة 7 في المئة في السنوات الخمس القادمة. ولا شك في أنّ أحد عوامل شعبية «المرأة الحديدية» واستقرار سلطتها هو الأداء الاقتصادي الجيّد في السنوات الخمس المنصرمة، مصحوبًا بأجواء تفاؤل وإيجابية واستحسان لدى أرباب العمل، وكذلك في مقاربات وتقييمات المحلّلين الاقتصاديين الأوروبيين. وهنا تقول يومية Les Echos الفرنسية إنّ «رئيسة الوزراء أدارت الملف المالي والاقتصادي بحكمةٍ واحتراف بعيدًا عن السياسات الكلاسيكية لتيارات أقصى اليمين». وقد تبنّت نهجًا أكثر وسطية وتوازنًا اجتماعيًا في هذا الملف الحساس. لكن الاقتصاد الإيطالي لم يبرأ بعد من المشكلات البنيوية والهيكلية، على الرغم من العلاجات والعقاقير الميلونية، وفي هذا المجال بالذات، اقتفت رئيسة الوزراء خطى سلفها ماريو دراغي الخبير في الموازنات وأرقام التضخّم وحركية البورصات من دون الذهاب إلى عمق المشكلة. وقفت رئيسة الحكومة عند حافة المشكلة وفق تعبير «نيويورك تايمز»، إذ قلّصت الإنفاق الحكومي وخفّفت من وطأة البيروقراطية ولجمت الديون

التي تُرهق الخزينة وتمتص فوائضها، فتراجع معدّل البطالة، وانتعشت بورصة ميلانو. والرهان الأكبر الآن هو على جذب الاستثمارات الدسمة لأقطاب الزمن المعلوماتي والرقمي مثل مايكروسوفت وأمازون للحوسبة السحابية.

اختلالات عميقة بين جنوب وشمال

تباهت ميلوني بما حقّقته من حصاد وفير، مشيرة إلى أنّ اقتصاد بلادها يحقّق قفزات مجزية أكثر من بقية اقتصادات أوروبا الكبرى، على الرغم من تباطؤ واستنقاع الاقتصاد في الشرق والغرب في آن. لكن وراء هذه الاحتفالية غير المسبوقة مشكلات بنيوية عميقة لم تقترب منها رئيسة الوزراء، إما بسبب ضيق الوقت، أو لأنّ ثمة ضرورات ضاغطة أخرى، أو لأنها تقتضي حلولاً طويلة المدى ومستدامة. على مستوى البطالة، الإيطاليون باتوا يعملون أكثر لكن بأجورٍ أقل، ولا يزال مستوى التوظيف في إيطاليا أقل عن المستوى الأوروبي بـ 9 نقاط مئوية. ووفق معايير الاتحاد الأوروبي، فهو يتموضع في تصنيف «ضعيف، لكنه يتحسّن»، يقول الاقتصادي Fabrizio Pagani، المستشار الحكومي السابق والشريك في بنك الاستثمار Vitale & Co. وكلّما اتجهت الأنظار نحو مناطق الجنوب الإيطالي يظهر التباين الكبير في التنمية مع مناطق الشمال وكأنهما بلدان منفصلان وليس منطقتَين ومنطقَين في بلد واحد. في الجنوب فقر، وفجوة في الدخل بين النساء والرجال بنسبة 19,5 في المئة أي ضعف متوسط الاتحاد الأوروبي. أكثر من ذلك، يفتقر الشباب الإيطالي إلى المهارات الأساسية والريادية التي تتحلّى بها غالبية من نظرائهم في ألمانيا، وفرنسا، والسويد، والنروج، والدنمارك. و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» تتحدّث عن «الأمية الوظيفية» في إيطاليا وتعتبرها خللاً في «الاقتصاد الكلي» وتطالب بمعالجة بنيوية صارمة.

"لامبيدوزا" وقوارب الهجرة غير النظامية

على المدى الطويل، يبدو جليًّا أنّ نمو إيطاليا سوف يحدّه أو يلجمه تراجع الديموغرافيا الدراماتيكي. وقد سجّلت روما نسبة الولادات الأضعف في السنوات الماضية بين أرقام أوروبا، ولا تستطيع حكومة اليمين معالجة هذا الخلل إلاّ من خلال إجراءات تشجيعية ذات مفاعيل مؤقتة، وقد جرّبتها الحكومات السابقة، فلم تحصل على النتائج المتوخاة. أما حمَلة الشهادات العليا من الشباب الذين تحبطهم أجور لا


Naval Air Station Sigonella

wikimedia.org


reddit.com

"تُعَدّ إيطاليا نموذجًا فريدًا للوجهات السياحية العالمية، إذ تُشكّل جغرافيّتها متحفًا حيًا مفتوحًا يوثّق ملامح الحضارة الإنسانية. وتبرز في هذا السياق عبقرية الفن والهندسة الرومانية القديمة من خلال تراكيب معمارية فذّة صمدت عبر العصور، والتي تعكس براعة استثنائية في استخدام الأقواس الخرسانية والقباب وتوظيف الفراغات."

تغني ولا تسمن عن جوع، فإنهم يقصدون دولاً عشبها أكثر كثافة واخضرارًا. وخلال العشرية الأخيرة، غادر إيطاليا نحو 470 ألف شاب وشابة أعمارهم بين 18 – 34، واختارت غالبيتهم العيش والعمل في الولايات المتّحدة الأميركية كوجهة أولى، تليها كندا وأستراليا ونيوزيلندا. وهذا «النزوح» رتّب مضاعفات على سوق العمل في المدن الإيطالية الصناعية الكبرى، وكذلك في المناطق الزراعية والأرياف. وأمام النقص الفادح في اليد العاملة، اضطرّت ميلوني إلى تعديل خطابها حول الهجرة بعدما كان شديد الصرامة ضدّ المهاجرين غير النظاميين الذين تقذف بهم سفن هالكة وتجّار أو سماسرة البحر إلى جزيرة لامبيدوزا المتوسطية، وهي أقرب نقطة بحرية من شواطئ



navy.mil/



wikimedia.org

تونس وليبيا، وهما محطتان للهجرة السرية الوافدة من دول أفريقية بشكلٍ رئيسي. وهنا تلتقي زعيمة اليمين الإيطالي مع غالبية القادة الأوروبيين، باستثناء رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز الذي يغرّد خارج السرب، حول ضرورة إقفال الأبواب أمام زحف جحافل المهاجرين غير الشرعيين، وهو الطبق الأكثر دسامة الذي تتناوله أحزاب اليمين المتطرّف في القارة لتفعيل حضورها السياسي والبرلماني والشعبي. وتقوم طريقة ميلوني على إيجاد ملاذات لمهاجري القوارب في ألبانيا حيث يتم تأهيلهم ومن ثم إعادتهم إلى بلادهم الأصلية، كما على حوارها مع السلطات في كل من تونس وليبيا اللتين تتلقيان مبالغ كبيرة من الدعم لمنع القوارب من المغادرة إلى لامبيدوزا، والاستثمار في الأعمال التجارية، فضلًا عن التعليم الرامي إلى ردع الهجرة، وتدريب خفر السواحل. وقد سافرت المرأة الحديدية أكثر من 4 مرات إلى تونس بين العامين 2024 و2025 وكذلك إلى ليبيا، للتنسيق مع قادتها وتعزيز اتفاقيات كبح الهجرة غير النظامية بشكلٍ واضح وفوري.

امرأة بوجهين: إيديولوجي وبراغماتي

تنتهي ولاية جورجيا ميلوني في كانون الأول 2027، وهو موعد الانتخابات التشريعية. وأمامها فرصة عام وأربعة أشهر لكي تعمل على تصليب عود تحالفها مع أطياف اليمين الأخرى، ومع زعيم «حزب الرابطة» ماتيو سالفيني، الذي هو نائبها في الحكومة وخصمها في آن معًا. وقد انتزعت منه عنوةً بعض التنازلات مثل علاقتها الوثيقة بالعاصمة الأوكرانية وابتعادها عن موسكو. ولا شك في أنّ أبرز التحديات التي تواجهها بات داخليًا ووطنيًا بعدما نجحت في فكّ عدد من العقود الأوروبية والدولية. ومن خلال مواقفها وسلوكياتها العملية، يبدو أنّها حازمة في الخطاب الإيديولوجي وبراغماتية على المستوى العملي، حيث تلجأ إلى التسويات والترضيات أحياناً لتمرير مصالحها، ما يزرع البلبلة في صفوف المعارضة التي لا تعرف كيف تصوّب أسهمها إليها. ولذلك تقول صحيفة «لوسوار» البلجيكية إنّ المعارضة الإيطالية في حيرة من أمرها، وتجد صعوبة شاقة في مواجهة استراتيجية ميلوني. وقد لا تكون المعارضة هي العقبة الكأداء أمام «كاسحة الأصوات» جورجيا ميلوني، بقدر ما هي تركيبة حكومتها الائتلافية اليمينية ومصير تحالف الأحزاب اليمينية حول «المرأة الحديدية الجديدة». فالمعادلات والتحالفات تبقى هشّة لأنّ السياسة الإيطالية سخيّة جدًا بالمكائد والأفخاخ التي جعلت من منصب رئيس الحكومة الأسرع زوالاً في أعصى البلدان الأوروبية.

مراجع مختارة

1- Le Monde – Hors-série – Edition 2026 – Le Bilan de monde Géopolitique, Environnement, Economie.

2- Conflits– N°46- axé sur la France – Italie : l’autre couple de l’Europe.

3- L’Express , N°3872 , la femme forte de l’Europe, Immigration, budget, son vrai bilan.

4- Pierre Milza, Histoire de l’Italie – Des origines à nos jours, Fayard, 2005.

5- Frédéric Le Moal, Histoire de Fascisme, Saga Egmont, 2022.

6- Giovanni Milito, Giorga Meloni : La métamorphose de la Droite Italienne, Amazon, 2025.

7- Giorgia Meloni, Mon itinéraire : Autobiographie d’une leader politique conservatrice, Chora,2024.

alafaq.edu.lb

الآفاق

نحنا اليوم، ونحنا بكرا.



1671

سجّل الآن

25 عاماً من عُمر الآفاق
2026 - 2001

ما بعد الشفافية: كيف يمكن توظيف الشراء العام لتحقيق أهداف تنموية؟

غابيل أبي خليل* – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

تُعدّ الحكومات من أكبر المشترين والمنفقين في الاقتصاد. فمن خلال الشراء العام، تؤمّن احتياجات الإدارات العامة من الأشغال والسلع والخدمات، كما تُنفَّذ المشاريع العامة، ويُدار جزءٌ مهم من الإنفاق العام. ويمثّل الشراء العام ما بين 10 و20% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصادات، ويبلغ في المتوسط نحو 13% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1] (OECD)، مما يجعل الحكومات من أبرز الفاعلين الاقتصاديين وأكثرهم تأثيرًا في الأسواق. وفي لبنان، وبحسب تقديرات معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بلغ حجم الشراء العام خلال الفترة 2010–2020 نحو 20% من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية، وما يقارب 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي[2].


magnific.com

وقد ارتبطت إصلاحات الشراء العام، في لبنان كما في العديد من الدول، بمبادئ الشفافية والمنافسة والكفاءة، باعتبارها الضمانات الأساسية لحسن إدارة المال العام وتحقيق أفضل قيمة مقابل الإنفاق العام. إلّا أنَّ أهمية الشراء العام لا تقتصر على وظيفته الإدارية أو التنفيذية، بل تتجاوزها ليشكّل الشراء العام إحدى أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة لتنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهدافها التنموية. فبفضل حجمه الاقتصادي وقوته الشرائية، يستطيع الشراء العام أن يوجّه الطلب العام (public demand) بما يسهم في دعم الابتكار، وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، وتحفيز الاستثمار، والمساهمة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية أوسع.

الشراء العام كأداة للسياسات الصناعية لخلق الأسواق

يعكس هذا التحول في النظرة إلى الشراء العام تغيرًا أوسع في فهم دور الدولة في الاقتصاد. فخلال العقود الأخيرة، عاد الاهتمام بما يعرف بالسياسات الصناعية، ليس باعتبارها دعوة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد أو العودة إلى نماذج الاقتصاد الموجّه، بل باعتبارها مجموعة من السياسات التي تساعد على معالجة إخفاقات السوق (market failures) وتعزيز الابتكار والإنتاجية، ودعم قطاعات أو تقنيات ذات أهمية استراتيجية. وفي هذا الإطار، لم تعد الحكومات تعتمد فقط على أدوات تقليدية مثل الحوافز الضريبية، أو الدعم المالي، أو الاستثمار العام، بل بدأت أيضًا بإعادة النظر في كيفية استخدام الطلب العام كأداة للسياسة الاقتصادية. فالدولة لا تؤثر في الاقتصاد فقط من خلال ما تنظمه، بل أيضًا من خلال ما تشتريه.

وقد اكتسب هذا التوجه زخمًا جديدًا خلال السنوات الأخيرة بفعل جائحة كوفيد-19، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتصاعد المنافسة الجيوسياسية، ومتطلبات التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنَّ هذه التطورات أعادت السياسات الصناعية إلى صدارة النقاش الاقتصادي، مع توسع أدواتها وأهدافها مقارنةً بما كان عليه الحال في العقود السابقة.



magnific.com

ومن بين أبرز الأدوات التي عادت إلى الواجهة في هذا السياق الشراء العام. فبدلاً من النظر إليه باعتباره مجرد وسيلة لتأمين احتياجات الإدارات العامة، بات يُستخدم بصورة متزايدة لتوجيه جزء من الطلب في الاقتصاد نحو أهداف تنموية محددة. فعندما تصبح الحكومة مشتريًا رئيسيًا لتكنولوجيا ناشئة، أو لمواد بناء منخفضة الانبعاثات، أو لابتكارات علمية، فإنّها لا تلبي احتياجاتها التشغيلية فحسب، بل توفر أيضًا حافزاً للشركات للاستثمار، وتطوير منتجاتها، وتوسيع قدراتها الإنتاجية. ولهذا السبب، يبرز مفهوم التوظيف الاستراتيجي للشراء العام، الذي يقوم على استخدام الطلب العام لتحقيق أهداف تتجاوز تأمين احتياجات الإدارات العامة، لتشمل دعم الابتكار، وتعزيز الاستدامة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية سلاسل القيمة المحلية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا التوجه ينعكس أيضًا على الأجندة الدولية للتنمية. فقد اعترفت أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ولا سيما الهدف 12-7، بدور الشراء العام المستدام كأداة يمكن من خلالها توجيه الإنفاق العام لدعم أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، بما يتوافق مع السياسات والأولويات الوطنية.

ويتقاطع هذا الطرح مع ما تدعو إليه الاقتصادية ماريانا مازوكاتو، التي ترى أنَّ دور الدولة لا يقتصر على تصحيح إخفاقات السوق، بل يمتد إلى خلق الأسواق وتشكيلها. ففي هذا التصور، لا تكتفي الدولة بوضع القواعد المنظمة للأسواق، بل تضطلع بدور استثماري واستراتيجي في توجيه مسار الابتكار والتنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمار طويل الأجل في القطاعات والتقنيات الناشئة، وتحمل جانبًا كبيرًا من المخاطر المرتبطة بها في مراحلها الأولى، عندما تكون العوائد غير مؤكّدة ويكون القطاع الخاص أكثر ترددًا في الاستثمار. ومن هذا المنظور، تُعدّ الدولة فاعلًا اقتصاديًا يسهم في خلق الفرص الاستثمارية وتهيئة الظروف لنشوء أسواق جديدة[3].

رسم 1: أثر الشراء العام على الاقتصاد



المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى الأدبيات ذات الصلة المذكورة في المقال

وقد تبنّت العديد من الدول الشراء العام لدعم الابتكار وتحقيق أهداف تنموية وبيئية وخلق أسواق جديدة. ففي الولايات المتحدة، أبرمت الحكومة الفيدرالية، في إطار عملية Operation Warp Speed، اتفاقيات شراء مسبق (Advance Purchase Agreements) مع عدد من الشركات المطورة للقاحات، من بينها Pfizer/BioNTech وModerna، قبل اكتمال تطوير اللقاحات أو حصولها على التراخيص اللازمة. ولم يكن الهدف تلبية حاجة صحية ملحة فحسب، بل أيضًا الحد من مخاطر الطلب التي تواجه الشركات، من خلال توفير سوق مضمونة شجعتها على الاستثمار في تطوير اللقاحات وتوسيع قدراتها الإنتاجية بوتيرة غير مسبوقة[4].

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في العام 2024 قانون الصناعة الصافية (Net-Zero Industry Act)، بهدف تعزيز القدرات التصنيعية الأوروبية في مجال تقنيات صافي الانبعاثات الصفري (Net-Zero Technologies)، وتسريع نشرها، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية. ولتحقيق هذه الأهداف، يعتمد القانون على مجموعة من الأدوات، من بينها الشراء العام، حيث ينص على تعزيز الطلب على تقنيات صافي الانبعاثات الصفري من خلال إدراج معايير تتعلق بالاستدامة والمرونة في إجراءات الشراء العام وفي مزادات الطاقة المتجددة. ويهدف هذا التوجه إلى توظيف القوة الشرائية للدولة في توسيع الأسواق أمام هذه التقنيات، وتحفيز الاستثمار فيها، ودعم تطوير قاعدة صناعية أوروبية أكثر قدرة على المنافسة والمرونة[5].



thisislebanon.com

الجمهوريّة اللبنانيّة
هيئة الشراء العام
شفافية • منافسة • نـزاهــة



blog.blominvestbank.com

وتوضح هاتان التجربتان أنَّ الشراء العام لم يعد يقتصر على تلبية احتياجات الدولة التشغيلية، بل أصبح أيضًا أداة لخلق الأسواق وتحفيز الاستثمار وتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص، بما يخدم أهدافًا اقتصادية وتنموية أوسع.

الشراء العام الاستراتيجي: هل يملك لبنان المقومات؟

قد يبدو هذا النقاش بعيدًا عن واقع بلد يواجه أزمة مالية غير مسبوقة مثل لبنان. فهل يمكن لدولة تعاني ضيقًا شديدًا في الحيز المالي أن تتحدث أصلًا عن توظيف الشراء العام لتحقيق أهداف تنموية؟

في الواقع، لا يتعلق هذا الطرح بزيادة الإنفاق العام، بل بكيفية توظيفه لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية أوسع. فالتوظيف الاستراتيجي للشراء العام لا يعني أن تنفق الدولة أكثر، وإنما أن توظف الإنفاق الذي ستقوم به بصورة تخدم أهدافًا اقتصادية وتنموية. وفي ظل القيود المالية التي يواجهها لبنان، تصبح كيفية توظيف كل ليرة من المال العام لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية طويلة المدى، والمساهمة في تنشيط الاقتصاد وتعزيز قدراته الإنتاجية، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولا يفتقر لبنان إلى الأساس القانوني الذي يتيح توظيف الشراء العام لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية. فإلى جانب انسجامه مع أهداف التنمية المستدامة، جاء قانون الشراء العام رقم 2021/244 بمقاربة تتجاوز الوظيفة التقليدية للشراء العام بوصفه مجرد أداة لتأمين احتياجات الإدارات العامة. وتنصّ المادة الأولى من القانون صراحةً على أنَّ من بين أهدافه «تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية والعمالة الوطنية والإنتاج الوطني على أساس القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، من دون الإخلال بالفعالية». كما تُخضع عمليات الشراء لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وتأخذ في الاعتبار مقتضيات التنمية المستدامة. ويعكس ذلك توجّهًا واضحًا لدى المشرّع اللبناني نحو النظر إلى الشراء العام باعتباره أداةً تتجاوز وظيفته التقليدية المتمثلة في تأمين احتياجات الجهات العامة، لتسهم أيضًا في تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية أوسع.

ورغم أنّ القانون أرسى هذه المبادئ، فقد انصبّ النقاش خلال السنوات الماضية، بحق، على تطبيقه وترسيخ مبادئ الشفافية

> "إنّ دور الدولة لا يقتصر على تصحيح إخفاقات السوق، بل يمتد إلى خلق الأسواق وتشكيلها. ففي هذا التصور، لا تكتفي الدولة بوضع القواعد المنظمة للأسواق، بل تضطلع بدور استثماري واستراتيجي في توجيه مسار الابتكار والتنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمار طويل الأجل في القطاعات والتقنيات الناشئة."

magnific.com



”إنّ إجراءات الشراء الواضحة والشفافة تعزز حسن إدارة المال العام، وتحدّ من الهدر والفساد، وتضمن تكافؤ الفرص بين المتنافسين. غير أنّ هذه المبادئ، على أهميتها، لا تكفي وحدها لترسيخ الأثر الاقتصادي للإنفاق العام.“

والمنافسة والمساءلة. وذلك ضروري، لأنّ إجراءات الشراء الواضحة والشفافة تعزز حسن إدارة المال العام، وتحدّ من الهدر والفساد، وتضمن تكافؤ الفرص بين المتنافسين. غير أنّ هذه المبادئ، على أهميتها، لا تكفي وحدها لترسيخ الأثر الاقتصادي للإنفاق العام. فإلى جانب السعي إلى تحقيق أفضل قيمة مقابل المال العام، يجب طرح الأسئلة التالية: كيف يمكن لكل ليرة تُنفق من المال العام أن تولّد قيمة اقتصادية وتنموية مضافة؟ كيف يمكن توظيف الشراء العام، ضمن الإطار الذي رسمه القانون، بحيث لا يقتصر دوره على شراء السلع والخدمات، بل يسهم أيضًا في تنشيط القطاعات الإنتاجية المحلية وتحفيز الموردين على تطوير قدراتهم التنافسية، وتعزيز قدرة الاقتصاد اللبناني على النمو والصمود؟ وتكتسب هذه التساؤلات أهمية خاصة اليوم، مع دخول لبنان مرحلة يُتوقع أن تشهد ارتفاعًا في الإنفاق العام بفعل الاستجابة لتداعيات الحروب المتتالية ومتطلبات إعادة الإعمار.

لقد لحظ قانون الشراء العام أهمية توظيف الشراء كأداة للتنمية الاقتصادية، إلّا أنّ تفعيل هذا الدور في لبنان يقتضي توافر رؤية اقتصادية وطنية واضحة تحدد الأولويات والقطاعات الاستراتيجية. فمن دون هذه الرؤية، يصعب أن يؤدي الشراء العام دورًا استراتيجيًا، إذ إنّ قيمته لا تنبع من آلياته القانونية بحد ذاتها، بل من قدرته على ترجمة الخيارات الاقتصادية للدولة إلى طلب عام يوجه الاستثمارات، ويحفز الابتكار والإنتاج في القطاعات ذات الأولوية. ومن هذا المنطلق، لا يصبح الشراء العام أداة استراتيجية إلّا عندما يندرج ضمن سياسة اقتصادية توجه الإنفاق العام نحو تحقيق هذه الأولويات، ويُقاس أثره على أساسها. وعليه، فإنّ الرؤية الاقتصادية الواضحة هي الأساس لتحويل الشراء العام من إجراء إداري إلى خيار اقتصادي.

المراجع

1. OECD, “11.1. Size of Public Procurement,” in Government at a Glance 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025), https://doi.org/10.1787/0efd0bcd-en.
2. Institut des Finances Basil Fuleihan, Economic Estimates of the Size of Public Procurement in Lebanon: Methodological Note (Beirut: Institut des Finances Basil Fuleihan, 2020), https://institutdesfinances.gov.lb/sites/default/files/2024-06/Methodological-note-Economic-estimate-of-PP-size-Apr2020.pdf.
3. Mariana Mazzucato, The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths (London: Anthem Press, 2013).
4. Ian Thornton, Paul Wilson, and Gian Gandhi, “'No Regrets' Purchasing in a Pandemic: Making the Most of Advance Purchase Agreements,” Globalization and Health 18, no. 62 (2022), https://doi.org/10.1186/s12992-022-00851-3.
5. European Commission, Net-Zero Industry Act, https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal/green-deal-industrial-plan/net-zero-industry-act_en

*غابيل أبي خليل:
باحثة في السياسات العامة – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



al-akhbar.com

مرافق وخدمات

مطار القليعات:
من بوابة جوية إلى رافعة اقتصادية للشمال

د. تراز منصور

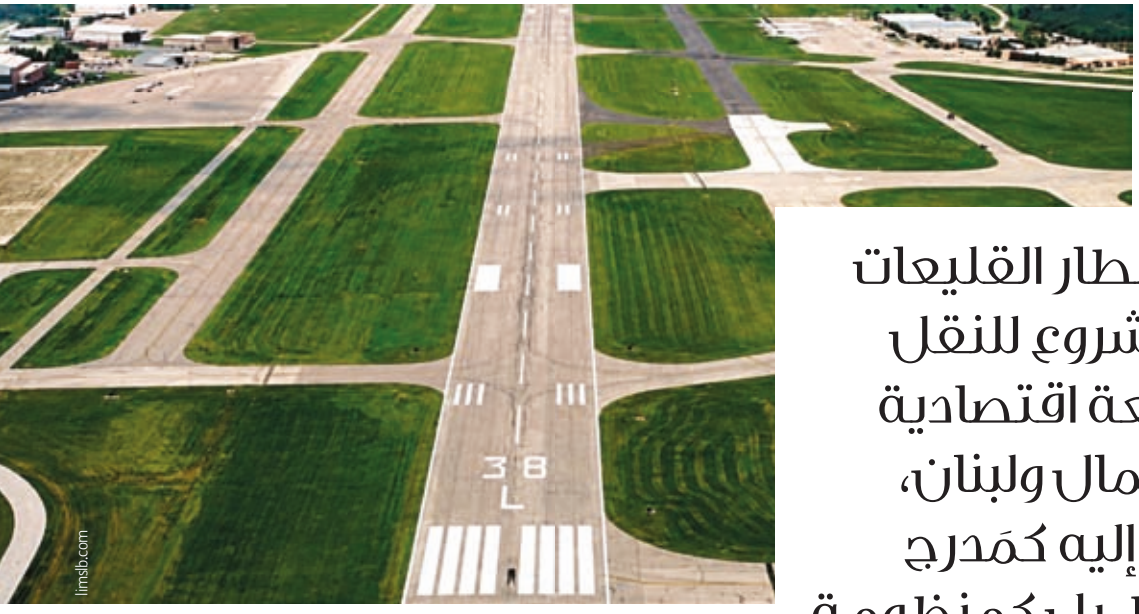
مع إعادة إحياء مشروع مطار القليعات، تبرز تساؤلات حول قدرته على تجاوز دوره كمرفقٍ للنقل الجوي، والتحوّل إلى محرّك للاستثمار والتنمية واللامركزية الاقتصادية. فمطار القليعات، إذا أُدرج ضمن رؤية اقتصادية متكاملة، يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة أمام قطاعات السياحة والتجارة والزراعة والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية، وأن يخلق فرص عمل واستثمارات جديدة في عكار وطرابلس والشمال. كما أنّ ربطه بمرفأ طرابلس وشبكة الطرق والمناطق الصناعية يمكن أن يمنح لبنان محوراً متكاملًا للنقل الجوي والبحري والبري.
لكنّ نجاح المشروع يبقى مرتبطاً بالجدوى الاقتصادية، وحسن الإدارة، والقدرة على استقطاب شركات الطيران والاستثمارات، فضلًا عن تأمين منظومة متكاملة تضمن استدامته.



al-akhbar.com

انطلقت المرحلة التنفيذية للمشروع في حزيران 2026، ضمن توجّه مُعلن لجعل المطار مرفقًا مدنيًا ثانيًا ومكمّلًا لمطار بيروت، وتحفيز النشاط الاقتصادي في عكار والشمال. وفي مقاربة اقتصادية، رأى عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة اليسوعية ورئيس تجمّع رجال وسيدات الأعمال، البروفسور فؤاد زمكحل، أنّ مطار القليعات يمكن أن يتحوّل من مجرد مشروع للنقل الجوي إلى رافعة اقتصادية حقيقية للشمال ولبنان، شرط ألّا يُنظر إليه كمدرج وطائرات فقط، بل كمنظومةٍ اقتصادية متكاملة. فالقيمة الحقيقية للمطار لا تُقاس بعدد الرحلات فحسب، وإنّما بحجم النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن ينشأ حوله.

وهو يشير إلى أنّ القطاعات التي ستستفيد منه أولاً تشمل النقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والفنادق، والمطاعم،



”قد يتحوّل مطار القليعات من مجرّد مشروع للنقل الجوي إلى رافعة اقتصادية حقيقية للشمال ولبنان، شرط ألاّ يُنظر إليه كمَدرج وطائرات فقط، بل كمنظومةٍ اقتصادية متكاملة. فالقيمة الحقيقية للمطار لا تُقاس بعدد الرحلات فحسب، وإنّما بحجم النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن ينشأ حوله.“

وتأجير السيارات، بالإضافة إلى التجارة، والتخزين، والأمن، والصيانة والخدمات الأرضية. ويمكن أن يمتدّ هذا الأثر في مرحلة لاحقة إلى الزراعة والصناعات الغذائية والتصدير والخدمات المرتبطة بالطيران، وصولاً إلى صيانة الطائرات والتدريب المهني.

رؤية متكاملة للنجاح

وفق زمكحل، يتطلب نجاح المشروع رؤية تشمل عدة عناصر، كإنشاء منطقة اقتصادية محيطة بالمطار، وتأمين طرقٍ حديثة، وخدمات جمركية سريعة، إلى منشآت شحن وتبريد، وربطٍ فعلي بمرفأ طرابلس. عندها يمكن للمطار أن يصبح رافعة اقتصادية، لا مجرد بوابة سفر إضافية.

وهو يلفت إلى أنّ إعادة تأهيل المطار، في ظلّ الأزمة الاقتصادية، يُمكن أن يكون استثمارًا مجديًا، لكن ليس بصورة تلقائية. فإذا موّلت الدولة المشروع بالكامل من دون دراسة دقيقة لحجم الطلب، ومن دون مشغّل كفوء وخطة واضحة لاستقطاب شركات الطيران والشحن، قد يتحول إلى عبء مالي وتشغيلي. أما إذا نُفّذ تدريجيًا، وبمشاركة القطاع الخاص، ورُبط بعقود تشغيل واضحة ومؤشرات أداء، فيمكن أن يحقّق عائدات مباشرة وغير مباشرة.

ويوضح أنّ العائدات المباشرة تشمل رسوم الهبوط والإقلاع، وخدمات المسافرين، والشحن، إلى جانب مواقف السيارات، وتأجير المساحات التجارية والمستودعات. أما العائدات غير المباشرة فهي الأهم، وتشمل خلق الوظائف، واستقطاب استثمارات جديدة، وزيادة الصادرات، وتنشيط السياحة ورفع الإيرادات الضريبية.

ويشير زمكحل إلى وجوب قياس الجدوى الاقتصادية للمشروع من خلال عدد المسافرين والرحلات المتوقعة، وحجم الشحن، إلى جانب كلفة التأهيل والتشغيل، وفترة استرداد الاستثمار، فضلًا عن الإيرادات المتوقعة، وأثر المشروع على الناتج المحلي وعدد فرص العمل المستدامة. كما يجب إعداد سيناريو متحفظ وآخر متوسط وثالث متفائل، بدل بناء المشروع على توقعات مبالغ فيها.

عكار وفرص العمل

وعن حجم التأثير المتوقّع للمطار على اقتصاد عكار، لناحية فرص العمل والاستثمارات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للحدّ من الهجرة الاقتصادية، يلفت البروفسور زمكحل إلى أنّ عكار من أكثر المناطق حاجة إلى مشروعٍ اقتصادي كبير يربطها مباشرةً بالاقتصاد الوطني والخارجي. لذلك يمكن أن يكون أثر المطار مهمًا جدًا، لكنّه لن يظهر بالكامل منذ اليوم الأول.

ويضيف: «ستنشأ في المرحلة الأولى، وظائف في البناء والتشغيل والأمن والجمارك والصيانة والخدمات الأرضية والنقل. ثم تظهر في المرحلة الثانية فرصٌ غير مباشرة في الفنادق والمطاعم وسيارات الأجرة ومكاتب السفر، إلى جانب المستودعات والتغليف والخدمات الرقمية والتجارة. لكنّ الأهم هو ضمان استفادة أبناء المنطقة فعليًا، من خلال برامج تدريب مُسبقة في اللغات، وتكنولوجيا المطارات، والخدمات اللوجستية، والسلامة، والضيافة والإدارة. أما إذا استُقدمت معظم اليد العاملة من خارج المنطقة، فسيبقى الأثر المحلي محدودًا».

وبرأيه، يمكن لمطار القليعات أن يُساعد على الحدّ من الهجرة الاقتصادية، ليس بمجرد افتتاحه، بل إذا خلق مسارات مهنية

مستدامة للشباب في منطقة عكار، وجذب مؤسسات إنتاجية واستثمارات طويلة الأجل إليها. فالمطار وحده لا يوقف الهجرة، لكنّه يستطيع تغيير المعادلة، إذا ترافق مع فرص عملٍ وتعليمٍ مهني وتمويل للمؤسسات الصغيرة.

نحو اللامركزية الاقتصادية

لا يقتصر الأثر الإيجابي المحتمل للمطار على عكار والشمال، بل يمكن أن يمتد إلى إعادة توزيع النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني. ووفق البروفسور زمكحل، يُعدّ التركّز الشديد للنشاط الاقتصادي والخدمات والبنية التحتية في بيروت وجبل لبنان أحد أكبر الاختلالات في الاقتصاد اللبناني، لذا يمكن لمطار القليعات أن يشكّل خطوة عملية باتجاه اللامركزية الاقتصادية والإنماء المتوازن. فوجود مطار دولي عامل في الشمال، يمكن أن يشجع الشركات على إنشاء مكاتب ومستودعات ومراكز توزيع وفنادق ومشاريع صناعية وخدماتية خارج العاصمة. كما يمكن أن يرفع القيمة الاستثمارية للأراضي والمناطق المحيطة، ويخلق قطبًا اقتصاديًا جديدًا يمتد من عكار إلى طرابلس.

وهو إذ يحذّر من أن تتحول اللامركزية إلى مجرد نقل للرحلات من بيروت إلى القليعات، يدعو إلى ضرورة نقل جزءٍ من الاستثمار والإنتاج وفرص العمل، لا مجرد حركة المسافرين. لذلك، يجب إدراج المشروع ضمن خطة وطنية لتوزيع النشاط الاقتصادي، تتضمن مناطق صناعية ولوجستية، وحوافز استثمارية وبنية تحتية متكاملة.

قيمة استراتيجية

وفي ما يتعلّق بربط المطار بمرفأ طرابلس وشبكة الطرق، يرى البروفسور زمكحل أنّ هذا السيناريو هو الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية. فالقيمة الاستراتيجية للمطار تتضاعف إذا رُبط بمرفأ طرابلس، والطرق الرئيسية والمناطق الصناعية، وربما مستقبلًا بشبكة للسكك الحديدية. وعندها يمكن للبنان تطوير محور يجمع النقل البحري والجوي والبري، ويقدم خدمات التخزين وإعادة التصدير والتجميع والتوضيب والتوزيع. كما يمكن أن يخدم العراق وسوريا والأردن وأسواق المنطقة، عندما تسمح الظروف السياسية والأمنية بذلك.

كما يمكن توجيه جزء من نشاط المطار نحو الشحن الجوي والاستفادة من قربه من مرفأ طرابلس، إلى جانب إنشاء منطقة اقتصادية حرة وخدمات لصيانة الطائرات.

يتمتع لبنان بموقع جغرافي مميّز، لكنّ الميزة الجغرافية لا تتحول تلقائيًا إلى ميزة اقتصادية، بل تحتاج إلى مؤسسات كفوءة، وإجراءات سريعة وثقة المستثمرين. لذلك، فالمطلوب هو الإدارة المتكاملة والاستقرار والكهرباء والاتصالات الموثوقة، فضلًا عن الطرق الجيدة، والإجراءات الجمركية السريعة، والتشريعات الحديثة والقدرة على تقديم خدمة تنافسية من حيث الكلفة والوقت.

وفي السياق نفسه، يؤكّد زمكحل إمكان أن يفتح مطار القليعات أسواقًا جديدة أمام الزراعة والصناعات الغذائية في عكار والشمال، خصوصًا للمنتجات الطازجة وذات القيمة المرتفعة، مثل الخضار والفاكهة والأزهار والأعشاب، بالإضافة إلى الأسماك والأجبان وبعض المنتجات الغذائية المصنّعة. ويشير إلى أهمية تقليص الوقت الذي يتيحه الشحن الجوي بين المنتج والسوق، وإلى فرص التصدير للخليج، العراق وأوروبا.

يتطلّب تحقيق ما سبق ذكره إنشاء سلسلة تبريد متكاملة، تبدأ من المزارع ولا تنتهي إلا عند تحميل المنتج في الطائرة. كما يحتاج الأمر إلى مراكز فرز وتوضيب، ومختبرات لفحص الجودة، وشهادات مطابقة، ونظامًا لتتبع المنتجات، ومستودعات مبرّدة وإجراءات جمركية سريعة.

في موازاة ذلك، تبرز ضرورة تنظيم المزارعين ضمن تعاونيات أو تجمّعات إنتاجية، لأنّ المزارع الصغير لا يستطيع منفردًا تأمين الكميات والمواصفات والاستمرارية المطلوبة في الأسواق الخارجية. ومن دون هذه البنية، لن يكون وجود المطار كافيًا، فالطائرة لا تصنع صادرات؛ بل تنقل منتجات جاهزة أصلًا للمنافسة بالجودة والسعر والمواصفات.



”يمكن لمطار القليعات أن يُساعد على الحدّ من الهجرة الاقتصادية، ليس بمجرد افتتاحه، بل إذا خلق مسارات مهنية مستدامة للشباب في منطقة عكار، وجذب مؤسسات إنتاجية واستثمارات طويلة الأجل إليها.“

مطار القليعات بين الماضي والحاضر

يقع المطار في منطقة القليعات في عكار، شمال لبنان، بالقرب من الحدود اللبنانية - السورية، وعلى مسافة تقارب 26 كلم من طرابلس. يحمل رمزَي الطيران KYE و KOLKA وتعتبره منظمة الطيران المدني الدولي ICAO أحد المطارات المعترف بها في البنية الجوية اللبنانية.

يتميّز بوجود مدرج يبلغ طوله نحو 3,000 متر، وهو ما يجعله قابلًا من حيث المبدأ لاستقبال طائرات مدنية متوسطة وكبيرة، بعد استكمال متطلبات التشغيل المدني وتجهيزاته.

وتعود بدايات المطار إلى فترة الانتداب الفرنسي، وتشير مصادر رسمية إلى تأسيسه في ثلاثينيات القرن الماضي لخدمة نشاط شركة نفط العراق ونقل موظفيها.

في الستينيات انتقل إلى الجيش اللبناني، وتحوّل بصورة أساسية إلى قاعدة جوية عسكرية.

قبل الحرب الأهلية، استُخدم لفترة في الرحلات المدنية الداخلية بين الشمال وبيروت.

وفي العام 1989، أُطلق عليه اسم الرئيس الشهيد رينيه معوض، الذي انتُخب رئيسًا للجمهورية في جلسة نيابية عُقدت في القليعات. تعرض المطار لأضرار خلال حرب تموز 2006، ثم أُعيد استخدامه عسكريًا.



مطار القليعات سنة 1949

manateq.net

الشراكة النموذج الأفضل

إنّ تحويل هذه الإمكانات إلى واقع اقتصادي مستدام لا يتوقف على تطوير البنية التحتية للمطار فحسب، بل يرتبط أيضًا بالنموذج المعتمد لإدارته وتشغيله، ودور كلّ من الدولة والقطاع الخاص في إنجاحه.

في الظروف اللبنانية الحالية، لا تُعدّ الإدارة الحكومية المباشرة النموذج الأفضل وفق البروفسور زمكحل، لأنّ الدولة تعاني ضعفًا في التمويل والقدرات التشغيلية، ولأنّ إدارة المطارات تحتاج إلى مرونة وخبرة تجارية وتقنية عالية.



annahar.com

والنموذج الأفضل هو شراكة مدروسة بين القطاعين العام والخاص PPP، عبر مناقصة شفافة وتنافسية، تحتفظ الدولة بموجبها بملكية الأرض والمطار، وبالرقابة السيادية والأمنية، بينما يتولى مشغّل متخصّص الاستثمار والتشغيل، والتسويق والصيانة وفق عقدٍ محدّد.

وفي السياق، من الضروري أن يتضمن العقد حدًّا أدنى للاستثمار، وتقاسمًا واضحًا للإيرادات، ومعايير للجودة والسلامة، بالإضافة إلى أهدافٍ لعدد الرحلات والمسافرين والشحن، والتزام توظيف الكفاءات اللبنانية وتدريبها، إلى جانب آلية للعقوبات والمراجعة الدورية.

ويشدّد البروفسور زمكحل على ضرورة ألّا يكون القطاع الخاص مجرد مستفيد من إيرادات مرفق عام، بل شريكًا يتحمّل المخاطر ويضخّ الاستثمارات، ويحقق نتائج قابلة للقياس، فيما تحمي الدولة المنافسة والمصلحة العامة.

وفي سياق المنافسة، يعتبر أنّ تشغيل مطار ثانٍ قد يسهم في زيادة المنافسة وخفض كلفة السفر، خصوصًا إذا نجح في استقطاب شركات الطيران منخفضة الكلفة، وخطوطٍ مباشرة إلى مدن لا تخدمها الرحلات الحالية بصورة كافية. فوجود مطار ثانٍ قد يخفّض رسوم التشغيل لبعض الشركات، ويمنحها بديلًا أقل كلفة، ما قد يؤدي إلى عروضٍ وأسعارٍ أفضل، لا سيما لسكان الشمال والبقاع وبعض المناطق السورية القريبة، إذ يوفّر عليهم جزءًا من الكلفة والوقت اللازم للانتقال إلى بيروت.

في المقابل، وبما أنّ حجم السوق اللبناني محدود نسبيًا، لا ينبغي المبالغة في توقُّع حرب أسعار كبيرة بين الشركات. فإذا اقتصر الأمر على توزيع الركاب الحاليين بين مطارين، لن تتوسع السوق كثيرًا. أما إذا نجح المطار في جذب ركابٍ جدد، وشركات طيران منخفضة الكلفة، ورحلات عارضة، وحركة شحن جوي، فسيتحقق أثر تنافسي أكبر. ومن هنا ضرورة أن يكمّل مطار القليعات مطار بيروت، لا أن يدخل معه في منافسة داخلية غير مُنتجة.

”إنّ تشغيل مطار ثانٍ في لبنان قد يسهم في زيادة المنافسة وخفض كلفة السفر، خصوصًا إذا نجح في استقطاب شركات الطيران منخفضة الكلفة، وخطوطٍ مباشرة إلى مدن لا تخدمها الرحلات الحالية بصورة كافية.“



annahar.com



annahar.com



asasmedia.com

أين المخاطر؟

في ختام حديثه، يكشف البروفسور زمكحل عن وجود مخاطر اقتصادية جمّة ينبغي على الدولة التنبّه إليها، أبرزها: احتمال اكتشاف أنّ عدد الرحلات والشركات وحجم الشحن، لا يكفي لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة بعد إنجاز الأبنية والمدرّجات، المبالغة في تقدير الطلب، ارتفاع كلفة التأهيل، غياب الشفافية، التوظيف السياسي، ضعف البنية التحتية المحيطة، عدم استقطاب شركات طيران كافية، فضلًا عن المنافسة غير المدروسة مع مطار بيروت وعدم تأمين الاستقرار الأمني والتقني.

وقد شدّدت التحضيرات الرسمية الأخيرة على أنّ الجهوزية الأمنية والتقنية عنصرٌ أساسيٌّ في عملية التشغيل.

وإذ حذّر من خطر إنشاء «مطار بلا اقتصاد»، أي مرفق يعمل بعدد محدود من الرحلات، من دون بنية لوجستية وإنتاجية قادرة على دعمها، دعا إلى ضرورة تنفيذ المشروع على مراحل مرتبطة بمؤشرات واضحة: عدد شركات الطيران المتعاقدة، عدد الوجهات، حجم الركاب والشحن، نسبة الإيرادات إلى كلفة التشغيل، حجم الاستثمارات المحيطة وعدد الوظائف الفعلية المستحدثة.

في الخلاصة، يشكّل مطار القليعات فرصة استراتيجية حقيقية، لكنّه ليس عصًا سحرية. فنجاحه يتوقف على الحوكمة والشفافية والتكامل مع مرفأ طرابلس وشبكة الطرق والقطاعات الإنتاجية. فإذا أُدير ضمن رؤية اقتصادية شاملة، يمكن أن يتحوّل إلى أحد أهم مشاريع الإنماء المتوازن في لبنان. أمّا إذا تم التعامل معه كمشروع إنشائي فقط، فقد نفقد فرصة كبيرة ونضيف مرفقًا جديدًا إلى لائحة المؤسسات غير المستدامة.

إلى الحياة!

في العام 2026، تغيّر الواقع، بحيث أطلقت الحكومة اللبنانية رسميًا مرحلة تأهيل وإعادة تشغيل مطار رينيه معوض في 6 حزيران الفائت، بحضور رئيس الحكومة القاضي نواف سلام ووزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني. ومن المخطط أن يُصبح ثاني مطار دولي في لبنان إلى جانب مطار رفيق الحريري الدولي.

وتشير الخطة المُعلنة إلى إمكان إطلاق رحلات أولية إلى إسطنبول ومرسين ودبي، مع بحث وجهات أخرى مستقبلًا مثل أثينا والقاهرة والمدينة المنورة.

وفق آخر المعطيات الرسمية حتى 13 آب، فإنّ العمل في مطار رينيه معوّض قد بدأ فعليًّا، ولم يعد المشروع في مرحلة التخطيط، بل دخل مرحلة التنفيذ والتأهيل تمهيدًا لإعادة تشغيله.

HIJAZI . CO ALUMINIUM & GLASS

- Aluminium
- Tempering Glass
- Curved Tempered Glass
- Aluminium Composite Panel
- Frameless Showers
- Kitchens









Main Branch : Ghazieh - Main Street

Tel : 07/224600 - 03/245971 - 03/500087 - Fax : 07/224800



ديموغرافيا

الديموغرافيا وموازين القوة في الشرق الأوسط

شفيق طاهر – كاتب وباحث

لم يعد الشرق الأوسط بمنأى عن التحول الديموغرافي الذي سبق أن أصاب أوروبا وشرق آسيا. فالزواج يتأخّر، وتكاليف السكن والتعليم وتربية الأطفال ترتفع، بينما يتراجع متوسط عدد المواليد في دول كانت تعرف بخصوبتها المرتفعة. لكن المنطقة لا تسير في اتجاه واحد، تركيا وإيران تتجهان نحو الشيخوخة، و"إسرائيل" تحافظ على خصوبة مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، فيما يبقى المجتمع الفلسطيني فتيًا رغم الحرب والاقتلاع، وتحتفظ مصر بأكبر كتلة سكانية عربية رغم الانخفاض المتسارع في عدد المواليد.

هذه المسارات المتباينة قد تؤثر مستقبلًا في حجم القوى العاملة، والطلب على التعليم والصحة، والهجرة، والتجنيد العسكري. غير أنّ الديموغرافيا لا تعيد توزيع القوة بالأعداد وحدها، فالفرق الحقيقي تصنعه قدرة الدولة أو المجتمع على تحويل السكان إلى قوة منتجة ومتعلّمة ومشاركة سياسيًا.

الولادات الفلسطينية: بقاء رغم الحرب لا سلاح ديموغرافي

يحتل الفلسطينيون موقعًا مركزيًا في أي قراءة ديموغرافية للمنطقة. فقد بلغ معدل الخصوبة الفلسطيني نحو 3.8 مواليد للمرأة خلال فترة 2017 – 2019، بواقع 3.8 في الضفة الغربية و3.9 في قطاع غزة. وعلى الرغم من انخفاضه مقارنة بـ 4.6 مواليد في مطلع الألفية،







التاريخي لا يحمي السكان من الصدمات السياسية والعسكرية.

ومع ذلك، تستمر الولادات في ظروف استثنائية. ويقدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان وجود عشرات الآلاف من الحوامل في غزة، مع تسجيل ما بين 130 و180 ولادة يوميًا وفق الفترة التي تغطيها التقديرات. لكن الكثير من الأمهات يلدن وسط نقص الغذاء والدواء، وتعطّل المستشفيات، وصعوبة الوصول إلى الرعاية السابقة واللاحقة للولادة، ما رفع من مخاطر الولادة المبكرة وانخفاض أوزان المواليد والمضاعفات الصحية.

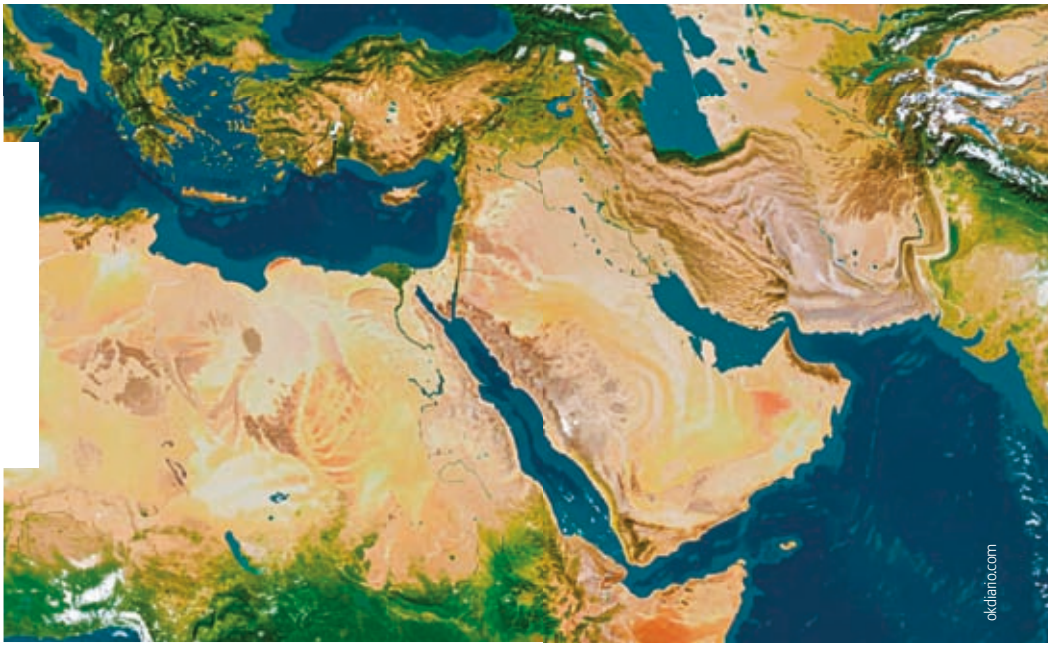
لذلك، لا ينبغي اختزال الولادات الفلسطينية في تعبير القنبلة الديموغرافية. فالطفل الذي يولد من دون مستشفى آمن أو غذاء كافٍ أو وثيقة رسمية لا يمثل تلقائيًا زيادة في القوة. المواليد يحفظون استمرارية المجتمع، لكن تحويلهم إلى قوة اقتصادية وسياسية يحتاج إلى التعليم والصحة والعمل وحرية الحركة والحماية القانونية.

فإنّه ظل أعلى بوضوح من مستوى الإحلال السكاني، المقدر بنحو 2.1 مولود للمرأة.

لكنّ بيانات ما قبل الحرب لا تصلح وحدها لوصف واقع غزة اليوم. فقد أدت الحرب، منذ تشرين الأول 2023، إلى خسائر بشرية واسعة ونزوح جماعي وانهيار أجزاء كبيرة من النظام الصحي. وقدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ عدد سكان القطاع انخفض بنحو 6% حتى نهاية 2024 نتيجة الحرب وتراجع الولادات، وهو ما يكشف أنّ ارتفاع الخصوبة

مصر: الكتلة السكانية العربية الأكبر

إلى جانب الحالة الفلسطينية، تمثّل مصر الطرف العربي الأثقل في المعادلة الديموغرافية. فقد تجاوز عدد سكانها داخل البلاد 108 ملايين نسمة، ما يمنحها سوقًا داخلية ضخمة وقوة عمل واسعة ووزناً سياسيًا وعسكريًا يصعب تجاهله. وفي المقابل، يفرض هذا الحجم ضغوطاً متزايدة على المياه والغذاء والمدارس والمستشفيات والإسكان وفرص العمل.



facebook: UNFPA Egypt

صندوق الأمم المتحدة للسكان
مصر

المعضلة المصرية، إذاً، ليست نقص السكان، بل نوعية الحياة التي ستُتاح لهم. فإذا لم يتمكن الاقتصاد من توفير التعليم الجيد والوظائف والسكن، قد تتحول الكتلة الشابة إلى بطالة وهجرة وضغط اجتماعي. أما إذا ارتفعت الإنتاجية ومشاركة النساء في سوق العمل وتحسّنت الخدمات، فإنّ الحجم السكاني يمكن أن يصبح أحد أهم عناصر القوة المصرية.

العدد لا يصنع القوة وحده

تزداد أهمية الحالتين الفلسطينية والمصرية عند مقارنتهما ببقية المنطقة. فقد حافظت «إسرائيل» على معدل خصوبة بلغ نحو 2.85 مولود للمرأة، وهو مرتفع مقارنة بمعظم الدول المتقدمة. لكنّ هذا النمو غير متجانس، إذ تختلف معدلات الإنجاب والمشاركة الاقتصادية والخدمة العسكرية بين الفئات الدينية والاجتماعية، ما يجعل أثره الاستراتيجي مرتبطاً بقدرة الاقتصاد على استيعاب الأجيال الجديدة.

في المقابل، هبط معدل الخصوبة في تركيا إلى 1.48 مولود في العام 2024، بينما بلغ في إيران نحو 1.6 في العام 2022، مع توقّع أن يشكل من تجاوزوا الستين قرابة 27.9% من الإيرانيين بحلول 2050. وهذا يعني ضغوطاً مستقبلية على المعاشات والرعاية الصحية والقوى العاملة والتجنيد.

لكنّ المجتمعات الشابة تواجه بدورها ضغوطاً لا تقل خطورة. فمصر مطالَبة باستيعاب ملايين الداخلين إلى سوق العمل، بينما يولد الفلسطينيون في ظل الاحتلال والحصار وتدمير البنية التحتية. وفي الحالتين، لا تمنح الولادات قوة آلية، بل تضع الحكومات والمؤسسات أمام اختبار القدرة على الاستثمار في الإنسان.

لهذا، لن يُحسم مستقبل الشرق الأوسط داخل غرف الولادة وحدها. المواليد الفلسطينيون يؤكدون استمرارية شعب يواجه الاقتلاع، ومصر تحتفظ بالثقل السكاني العربي الأكبر، و«إسرائيل» تواصل نموًا مرتفعًا، بينما تتقدم الشيخوخة في تركيا وإيران. غير أنّ موازين القوة ستتحدد في المدارس والجامعات والأسواق والمؤسسات بقدر ما تتحدد في سجلات المواليد، فالعدد يوفر إمكانية القوة، أما التعليم والإنتاج والحقوق والحكم الرشيد فهي التي تحول هذه الإمكانية إلى واقع.

> ”لن يُحسم مستقبل الشرق الأوسط داخل غرف الولادة وحدها، فموازين القوة ستتحدد في المدارس والجامعات والأسواق والمؤسسات بقدر ما تتحدد في سجلات المواليد، فالعدد يوفر إمكانية القوة، أما التعليم والإنتاج والحقوق والحكم الرشيد فهي التي تحول هذه الإمكانية إلى واقع.“

وتشير البيانات إلى تحوّل واضح في السلوك الإنجابي المصري. فقد انخفض عدد المواليد المسجّلين في العام 2024 إلى أقل من مليوني مولود، للمرة الأولى منذ نحو 17 عاماً، بعد سنوات تجاوز فيها العدد مليوني مولود سنويًا. لكنّ هذا الانخفاض لا يعني اقتراب مصر فوراً من الانكماش، لأنّ أجيالاً كبيرة ما زالت تدخل سن الزواج والإنجاب، وهو ما يضمن استمرار النمو بفعل ما يسمى الزخم السكاني.

GAZZAOUI

bticino
A brand of legrand

Classia

WITH
Netatmo

REMOTE CONTROL | CREATION OF SCENARIOS | VOICE CONTROL | PLANNING PROGRAMMED

Works with Apple HomeKit | works with Hey Google | works with alexa



FIND THE PERFECT FINISH
FOR YOUR SPACE



VISIT OUR SHOWROOM

Ramlet El Bayda, Beirut
Jamil Ibrahim Bldg, Venezuela

Gazzaoui - Bringing BTicino Excellence to Lebanon

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



1. الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ما هو؟

هو ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة بحلول العام 2030 من خلال تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحد من النفايات والتلوث، وتشجيع اعتماد ممارسات مسؤولة تراعي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ويقوم هذا الهدف على إعادة التفكير في طرق إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ويركّز على تحسين كفاءة استخدام الموارد، والحد من توليد النفايات، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتعزيز إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. كما يشجّع الشركات على دمج مبادئ الاستدامة في عملياتها والإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي، ويدعو الحكومات إلى إدماج معايير الاستدامة في سياسات المشتريات العامة، وتعزيز وعي المستهلكين لاتخاذ قرارات أكثر مسؤولية، بما يرسّخ مبادئ الاقتصاد الدائري ويدعم نموًا اقتصاديًا أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

ورغم تزايد الجهود العالمية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يبيّن تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة للعام 2026 أنّ التقدم ما يزال غير كافٍ لتحقيق هذا الهدف. فقد ارتفع عدد أدوات وسياسات دعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين بنسبة 16% منذ العام 2019، كما انخفضت إعانات الوقود الأحفوري بنسبة 10.2% العام 2024 مقارنة بالعام 2023، إلّا أنّ التطبيق العملي ما زال يواجه تحديات، لا سيما في إدارة النفايات، والحد من هدر الغذاء، وتوسيع إعادة تدوير النفايات الإلكترونية. ويؤكد التقرير أنّ اعتماد السياسات وحده لا يكفي، بل يتطلب تحويلها إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

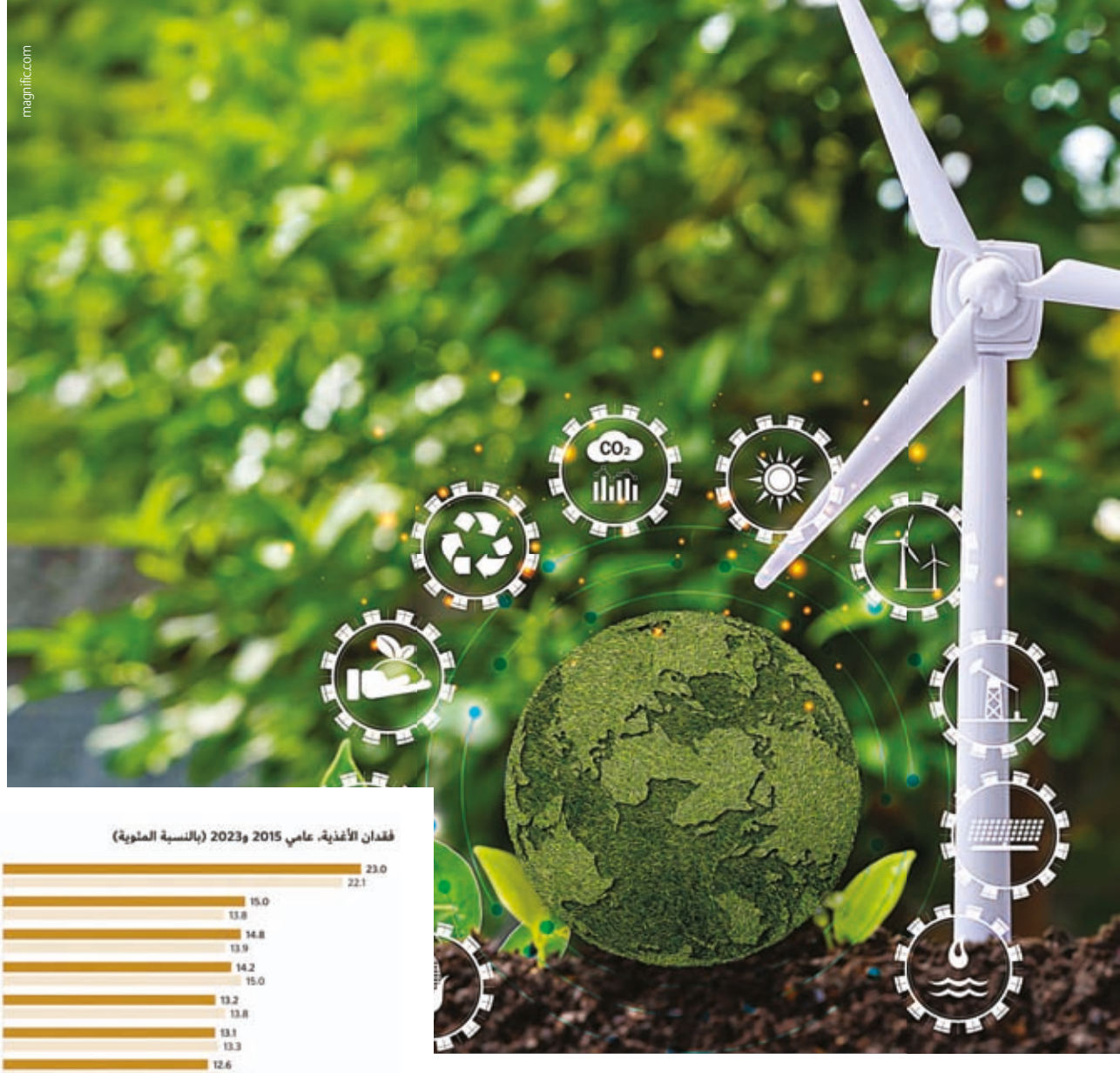
لذلك، يتطلب بلوغ هذا الهدف تسريع الانتقال من الالتزام إلى التطبيق، عبر:

- دعم الاقتصاد الدائري.
- تحسين إدارة النفايات.
- تشجيع الابتكار والإنتاج المستدام.
- تمكين القطاع الخاص والأفراد من تبني ممارسات أكثر مسؤولية.

2. ما هي أبرز التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف على مستوى العالم؟

يواجه تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة مجموعة من التحديات المتشابكة التي تعيق الانتقال نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. ويأتي في مقدمة هذه التحديات الارتفاع المستمر في الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، إذ ما تزال أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية تعتمد على استخراج المواد واستخدامها بمعدلات تفوق قدرة النظم البيئية على التجدد، ممّا يفاقم التدهور البيئي ويزيد الضغوط على الموارد.

كما يشكّل تزايد كميات النفايات، ولا سيما النفايات الإلكترونية، تحديًا عالميًا متناميًا، إذ بلغت نحو 65 مليون طن العام 2023، أي ما يعادل



8.1 كيلوغرامات للفرد، في حين لم يُعَد تدوير سوى 15.5 مليون طن منها، بينما تُعالج الكميات المتبقية بطرق غير سليمة، ممّا يخلّف آثارًا بيئية وصحية خطيرة. ويُضاف إلى ذلك استمرار فَقْد الأغذية وهدرها، إذ فُقد نحو 13.3% من الأغذية المنتجة عالميًا العام 2023 بعد الحصاد وقبل وصولها إلى الأسواق، بينما بلغت الأغذية المهدرة في قطاعات البيع بالتجزئة والخدمات الغذائية والأسر 1.05 مليار طن العام 2022، أي نحو 19% من الأغذية المتاحة عالميًا، مما يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ويزيد الضغط على الأراضي الزراعية والمياه والطاقة، فضلًا عن إسهامه في انبعاثات غازات الدفيئة. وتواجه العديد من الدول تحديات إضافية تتمثل في ضعف البنية التحتية لإدارة النفايات، ومحدودية أنظمة جمع البيانات والرصد، ونقص الاستثمارات اللازمة لتطوير حلول مستدامة. كما أنّ الفجوة ما زالت قائمة بين اعتماد السياسات الداعمة للاستدامة وتطبيقها على أرض الواقع، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمستهلكين في تبني ممارسات أكثر مسؤولية.

وفي ضوء هذه التحديات، يتطلب تحقيق الهدف الثاني عشر إحداث تحوّل عميق في طرق الإنتاج والاستهلاك، بما يخفف الضغوط على الموارد الطبيعية، ويعزز التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.



المصدر: الأمم المتحدة: تقرير أهداف التنمية المستدامة للعام 2026

3. لماذا تُعد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية حجر الأساس لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؟

تعتمد حياتنا اليومية واقتصاداتنا على الموارد الطبيعية التي توفّر المواد والطاقة والمياه اللازمة لإنتاج السلع والخدمات. غير أنّ تزايد الطلب العالمي وأنماط الاستهلاك الحالية أدّيا إلى استنزاف هذه الموارد بوتيرة متسارعة، ما جعل تحسين طريقة استخدامها ضرورة أساسية لتحقيق تنمية أكثر استدامة. فالاستهلاك والإنتاج المسؤولان لا يعنيان التوقف عن استخدام الموارد، بل يعنيان تحقيق أكبر قيمة ممكنة منها، من خلال استخدامها بكفاءة والحد من الهدر والآثار السلبية على البيئة.

وتظهر أهمية كفاءة استخدام الموارد في الانتقال من نموذج يقوم على الاستهلاك المكثّف للموارد إلى نموذج أكثر استدامة يعتمد على الاستخدام الأمثل للمواد والطاقة والمياه، وإطالة عمر المنتجات من خلال إعادة استخدامها وتدويرها بدل التخلّص منها. ويسهم هذا النهج في تقليل كمية النفايات، والحد من التلوث، وخفض الضغط على النظم البيئية، كما يشكل أساسًا للانتقال نحو الاقتصاد الدائري الذي يقوم على الحفاظ على قيمة الموارد لأطول فترة ممكنة. ولا تقتصر فوائد كفاءة استخدام الموارد على حماية البيئة، بل تمتد أيضًا إلى تعزيز النمو الاقتصادي، إذ تساعد المؤسسات على خفض التكاليف، وتحسين الإنتاجية، وتشجيع الابتكار في تطوير منتجات وعمليات أكثر استدامة. كما تسهم في مواجهة تحديات عالمية مثل تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، من خلال تقليل الانبعاثات الناتجة عن استخراج الموارد واستخدامها.

وتُظهر التجارب الدولية أنّ الدول والشركات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة، وتحسين كفاءة العمليات، وتطوير أنظمة إدارة الموارد، تستطيع تحقيق نتائج اقتصادية وبيئية أفضل في آن واحد. لذلك، تُعدّ كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ركيزة أساسية لبناء مستقبل أكثر استدامة، وتتطلب:

- تعزيز الابتكار والحلول النظيفة.
- دعم الاقتصاد الدائري.
- تحسين إدارة النفايات والموارد.
- تشجيع الأفراد والمؤسسات على تبنّي ممارسات استهلاكية أكثر وعيًا، بما يحافظ على الموارد الطبيعية ويعزز التنمية المستدامة.

4. ما هي البصمة الكربونية للمنتج؟

عندما نشتري منتجًا ما، قد لا نرى الأثر البيئي المرتبط برحلته قبل وصوله إلينا؛ بدءًا من استخراج المواد الأولية وتصنيعها، مرورًا بالنقل والاستخدام، وصولاً إلى مرحلة التخلّص منه أو إعادة تدويره. وهنا يبرز مفهوم البصمة الكربونية للمنتج، وهي إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن مختلف مراحل دورة حياة المنتج، والتي تُقاس عادةً بكمية ثاني أكسيد الكربون أو ما يعادله من الغازات الأخرى. وتكمن أهمية هذا المفهوم في تحويل الأثر البيئي للمنتجات إلى بيانات قابلة للقياس، بما يساعد الشركات على تحديد المراحل الأكثر تسببًا في الانبعاثات والعمل على الحد منها، من خلال تحسين كفاءة الإنتاج، واستخدام مواد أكثر استدامة، والاعتماد على مصادر طاقة أقل تأثيرًا على البيئة. كما يتيح للمستهلكين اتخاذ قرارات أكثر وعيًا، ويشجع على تطوير منتجات تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية البيئية. ولا تقتصر البصمة الكربونية على مرحلة التصنيع، بل تشمل كامل سلسلة القيمة المرتبطة بالمنتج. لذلك، فإنّ تحسين تصميم المنتجات، وإطالة عمر استخدامها، وتقليل استهلاك الموارد، وتعزيز إعادة الاستخدام والتدوير، تعدّ من الوسائل الأساسية لخفض الانبعاثات. كما أصبحت العديد من المؤسسات تعتمد قياس البصمة الكربونية كأداة لتحسين أدائها البيئي والاستعداد للتحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وبذلك، تمثّل البصمة الكربونية وسيلة مهمة لفهم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك وتغيّر المناخ، وتوفّر أساسًا لاتخاذ قرارات أكثر مسؤولية تساعد على تحقيق التوازن بين النشاط الاقتصادي وحماية البيئة.

5. كيف يسهم الاقتصاد الدائري في تحقيق الهدف الثاني عشر؟

يمثّل الاقتصاد الدائري تحوّلاً في طريقة التفكير في الإنتاج والاستهلاك، إذ يستبدل النموذج التقليدي القائم على الاستخراج والاستخدام والتخلّص بنموذج يحافظ على قيمة الموارد ويُبقيها قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة. ويقوم هذا النهج على تقليل الهدر، وإعادة إدخال المواد في دورة الإنتاج، وتحويل النفايات إلى موارد يمكن الاستفادة منها، بما يدعم تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر مسؤولية واستدامة. ولا يقتصر الاقتصاد الدائري على معالجة النفايات، بل يبدأ من مرحلة تصميم المنتجات وتطوير العمليات الإنتاجية. فهو يشجّع على إنتاج سلع أكثر متانة وقابلة للإصلاح وإعادة الاستخدام، ويحفّز الشركات على اعتماد نماذج إنتاج مبتكرة تقلل الاعتماد على الموارد الأولية وتحدّ من الآثار البيئية. كما يسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة من خلال مجالات مثل إعادة التصنيع، واستعادة المواد، والخدمات القائمة على المشاركة.

ويمتد تطبيق هذا النموذج إلى مختلف القطاعات، من الصناعة والزراعة إلى الطاقة وإدارة الموارد. ففي القطاع الغذائي، يساعد الاقتصاد الدائري على الحد من فقد الأغذية والاستفادة من المخلّفات العضوية، بينما تساهم حلول إعادة التدوير واسترجاع المواد في تحسين إدارة الموارد وتقليل الضغوط البيئية. كما يفتح المجال أمام الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة لتطوير ابتكارات وحلول مرتبطة بالاستدامة.

وتُبرز تجارب دولية عدة أهمية هذا التحول؛ فقد جعلت هولندا الاقتصاد الدائري محورًا في سياساتها الوطنية من خلال تعزيز الابتكار وتقليل الاعتماد على الموارد الأولية. كما وضعت فنلندا استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الاستخدام الذكي للموارد وتطوير حلول إنتاج مستدامة. أما اليابان، فقد طوّرت منظومة متقدمة لإدارة الموارد وإعادة تدوير المنتجات، ولا سيما الأجهزة الإلكترونية، عبر تشريعات





تشجع على استعادة المواد وإعادة استخدامها. وبذلك، يشكل الاقتصاد الدائري أحد المسارات الأساسية لتحقيق الهدف الثاني عشر، من خلال:

- تعزيز تصميم المنتجات المستدامة.

- تطوير نماذج إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة.

- دعم الابتكار والحلول الخضراء.

- تعزيز مشاركة الشركات والمستهلكين في الاستخدام المسؤول للموارد، بما يحقق توازناً بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

6. كيف يمكن للمشتريات العامة المستدامة أن تدعم الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؟

تُعدّ المشتريات العامة المستدامة من الأدوات الأساسية لتحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، نظرًا إلى حجم الإنفاق الحكومي الكبير على السلع والخدمات والأشغال العامة. فمن خلال إدراج معايير بيئية واجتماعية واقتصادية في قرارات الشراء، تستطيع الحكومات توجيه الأسواق نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر مسؤولية، بحيث لا يعتمد الاختيار على السعر فقط، بل يشمل أيضًا كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وجودة المنتجات، وأثرها البيئي طوال دورة حياتها. وتسهم هذه المشتريات في تحفيز القطاع الخاص على تطوير حلول أكثر كفاءة، من خلال تشجيع الشركات على اعتماد تقنيات نظيفة، وتحسين عمليات الإنتاج، والحد من الانبعاثات والنفايات. كما تساعد على تعزيز تنافسية المؤسسات التي تستثمر في الابتكار والمسؤولية البيئية، وتدعم انتشار المنتجات والخدمات ذات الأثر البيئي المنخفض.

لقد أثبتت تجارب دولية عديدة فعالية هذا النهج؛ ففي الاتحاد الأوروبي أصبحت المشتريات العامة الخضراء جزءًا من السياسات البيئية لدعم كفاءة الطاقة والاقتصاد الدائري وخفض الانبعاثات، كما طوّرت كوريا الجنوبية نظامًا وطنيًا للمشتريات الخضراء أسهم في توسيع سوق المنتجات الصديقة للبيئة وتعزيز الابتكار الصناعي.

وفي لبنان، يشهد مجال المشتريات العامة المستدامة تطورًا تدريجيًا في إطار إصلاح منظومة الشراء العام. فقد شكّل قانون الشراء العام رقم 2021/244 نقطة تحوّل أساسية في تحديث الإطار التشريعي، إذ أرسى مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمنافسة، وفتح المجال أمام إدماج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عمليات الشراء العام. وقد اضطلع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بدور محوري في هذا المسار، من خلال إعداد مشروع القانون بالتعاون مع خبراء وطنيين ودوليين، ثم مواصلة دعم تطبيقه عبر إعداد الأدلة، وتطوير السياسات والأدوات التطبيقية، وتنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات للمسؤولين عن الشراء العام. ويُتوقع أن يُسهم هذا التوجه في تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، واقتناء منتجات وخدمات ذات جودة أعلى وتكلفة أقل على امتداد دورة حياتها، إلى جانب دعم الاقتصاد الأخضر وتحفيز الابتكار.

7. ما دور الابتكار والتكنولوجيا في الحد من استنزاف الموارد؟

أصبح الابتكار والتكنولوجيا من أهم العوامل التي تساعد العالم على مواجهة تحدي استنزاف الموارد الطبيعية، إذ تتيح الانتقال من نموذج يعتمد على الاستهلاك المكثف للمواد والطاقة إلى نموذج أكثر كفاءة يقوم على الاستخدام الذكي للموارد وتقليل الهدر. فالتكنولوجيا لا تعني فقط تطوير أدوات جديدة، بل تشمل إعادة تصميم طرق الإنتاج والاستهلاك بما يحقق قيمة أكبر من الموارد المستخدمة ويحدّ من آثارها البيئية.

وتُسهم الحلول التكنولوجية في تحسين كفاءة استخدام الموارد عبر مراقبة استهلاك المياه والطاقة، وتحليل البيانات، وأتمتة العمليات الإنتاجية، مما يساعد المؤسسات على اكتشاف مصادر الهدر واتخاذ قرارات أكثر دقة. كما تتيح الابتكارات الحديثة تطوير منتجات أكثر متانة، وتحسين قدرتها على الإصلاح وإعادة الاستخدام، وتعزيز استرجاع المواد، بما يقلل الحاجة إلى استخراج موارد جديدة.

ويمتد دور التكنولوجيا إلى قطاعات متعددة؛ ففي الزراعة، تساعد تقنيات الاستشعار والري الذكي على تقليل استهلاك المياه وتحسين الإنتاجية، بينما تساهم المنصات الرقمية في تحسين إدارة سلاسل الإمداد والحد من فقد الأغذية. وفي مجال النفايات، تتيح أنظمة الفرز الذكي والتتبع الرقمي رفع كفاءة الجمع والمعالجة وتعزيز استعادة المواد القابلة للاستخدام. وتُبرز تجارب دولية عديدة أهمية الابتكار في هذا المجال. فقد اعتمدت اليابان تقنيات متقدمة في إعادة تدوير الموارد وإدارة النفايات الإلكترونية، مما ساعدها على تقليل الفاقد واستعادة مواد ذات قيمة اقتصادية. كما طوّرت هولندا حلولاً مبتكرة لدعم الاقتصاد الدائري، من خلال تشجيع إعادة استخدام المواد وتطوير نماذج إنتاج أكثر كفاءة. أما الدنمارك، فقد استفادت من التكنولوجيا في تعزيز كفاءة الطاقة وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وفي لبنان، بدأت تظهر مبادرات تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لمعالجة تحديات الموارد، من خلال توسع استخدام الطاقة الشمسية، وتطوير حلول رقمية في مجالات إدارة المياه والطاقة والنفايات، إضافة إلى دعم الشركات الناشئة التي تقدم حلولاً بيئية مبتكرة.

وفي المحصّلة، يشكّل الابتكار التكنولوجي أداة استراتيجية لتحقيق الهدف الثاني عشر، لأنه يساعد على فصل النمو الاقتصادي عن الاستهلاك المفرط للموارد، ويتيح بناء أنظمة إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للتحديات البيئية المستقبلية.

8. ما دور التعاون الدولي في تحقيق الهدف الثاني عشر؟

لا تعرف الموارد الطبيعية حدودًا جغرافية، كما أنّ آثار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تمتدّ من دولة إلى أخرى. لذلك، فإنّ تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن يعتمد على جهود فردية، بل يتطلب تعاوناً دولياً يربط بين الخبرات، والسياسات، والموارد، من أجل بناء أنظمة إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة ومسؤولية. ويؤدي التعاون الدولي دورًا أساسيًا في مساعدة الدول على الانتقال من مرحلة الوعي بأهمية الاستدامة إلى مرحلة التطبيق الفعلي، من خلال تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا وتطوير السياسات الداعمة للاستخدام الرشيد للموارد. كما يتيح للدول الاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات متعددة، مثل الإنتاج النظيف، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات، والحد من فقد الأغذية، بما يساعد على إيجاد حلول أكثر ابتكارًا وفعالية للتحديات المشتركة.

وتُسهم المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، في دعم هذا التحوّل عبر توفير الخبرات الفنية، وتمويل المشاريع، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، إضافة إلى تشجيع الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما تساعد الاتفاقيات الدولية على تنسيق الجهود العالمية لمعالجة القضايا التي تتطلب تعاوناً عابرًا للحدود، مثل إدارة النفايات الخطرة، والتلوث، والاستخدام المستدام للموارد. وتُظهر التجارب الدولية أهمية هذا التعاون؛ فقد ساهمت برامج الاتحاد الأوروبي المشتركة في دعم تطوير سياسات المشتريات العامة الخضراء، وتعزيز كفاءة الموارد في مختلف القطاعات. وفي لبنان، يشكل التعاون مع الشركاء الدوليين عنصرًا داعمًا لمسار التحوّل نحو الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، من خلال برامج بناء القدرات، ودعم إصلاحات إدارة النفايات، وتعزيز المعرفة حول الممارسات المستدامة، بما يساعد المؤسسات العامة والقطاع الخاص على تطوير حلول أكثر كفاءة.

وفي المحصّلة، يمثّل التعاون الدولي ركيزة أساسية لتحقيق الهدف الثاني عشر، لأنه يوفّر الإطار الذي يجمع الخبرات والابتكارات والموارد اللازمة لتسريع التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، يوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

9. ما هي التحدّيات التي تواجه تمويل تحقيق الهدف الثاني عشر في الدول العربية؟

يُعدّ تمويل التحوّل نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في مسار تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة. فاعتماد نماذج إنتاج أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وتطوير أنظمة حديثة لإدارة النفايات، وتشجيع الاقتصاد الدائري، يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، في وقت تواجه فيه العديد من الدول ضغوطاً مالية واقتصادية تحدّ من قدرتها على تخصيص الموارد اللازمة لهذه التحولات.

وتبرز إدارة النفايات كأحد المجالات التي تحتاج إلى تمويل مستدام، إذ ما زال العديد من الدول العربية تعتمد بدرجات متفاوتة على أساليب تقليدية في الجمع والطمر، مع محدودية الاستثمارات في الفرز من المصدر، وإعادة التدوير، واسترداد الموارد.

إضافة إلى ذلك، تواجه المؤسسات العامة والقطاع الخاص تحديات مرتبطة بغياب الحوافز المالية الكافية، ومحدودية الوصول إلى التمويل الأخضر، وضعف دمج معايير الاستدامة في القرارات الاستثمارية. كما يحتاج العديد من الدول إلى تعزيز أنظمة البيانات والرصد لقياس استهلاك الموارد، وكميات النفايات، وأثر السياسات المتبعة، بما يساعد على توجيه الاستثمارات نحو المجالات الأكثر تأثيرًا.

> "أصبح الابتكار والتكنولوجيا من أهم العوامل التي تساعد العالم على مواجهة تحدي استنزاف الموارد الطبيعية، إذ تتيح الانتقال من نموذج يعتمد على الاستهلاك المكثف للمواد والطاقة إلى نموذج أكثر كفاءة يقوم على الاستخدام الذكي للموارد وتقليل الهدر."



ورغم هذه التحديات، بدأ بعض الدول العربية باتخاذ خطوات لتعزيز التمويل المستدام، من خلال تطوير استراتيجيات الاقتصاد الدائري، وإطلاق مبادرات للتمويل الأخضر، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتبرز تجارب مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في الاستثمار في الطاقة النظيفة، وإدارة الموارد، وتطوير حلول مبتكرة لتقليل النفايات.

لذلك، يتطلب تحقيق الهدف الثاني عشر:

- تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية.
- توسيع أدوات التمويل المستدام.
- دعم الابتكار، بما يسرّع الانتقال نحو اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

10. وصولاً إلى 2030: ما هي السياسات المقترحة لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف الثاني عشر؟

يتطلّب تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، تغييرًا عميقًا في طريقة تعامل المجتمعات والاقتصادات مع الموارد الطبيعية. فالتحدي لم يعد يقتصر على وضع سياسات للاستدامة، بل أصبح يتمثل في تسريع تنفيذها وتحويلها إلى ممارسات فعلية تعيد تشكيل أنظمة الإنتاج والاستهلاك، وتحدّ من الهدر، وتفصل النمو الاقتصادي عن الاستنزاف المفرط للموارد.

وتتطلب المرحلة المقبلة اعتماد مجموعة متكاملة من السياسات، في مقدّمها تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الدائري من خلال تعزيز إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وتصميم منتجات أكثر قابلية للاستدامة وإطالة عمرها الافتراضي. كما يبرز تطوير أنظمة متكاملة لإدارة النفايات كأولوية أساسية، عبر تحسين عمليات الجمع والفرز والمعالجة، والاستثمار في الحلول التي تسمح بتحويل النفايات إلى موارد اقتصادية.

كذلك، تكتسب مساندة القطاع الخاص في التحوّل نحو الإنتاج المستدام أهمية كبيرة، من خلال تشجيع الشركات على اعتماد تقنيات أكثر كفاءة في استخدام المواد والطاقة، وتحسين سلاسل الإمداد، والإفصاح عن أدائها البيئي. وفي هذا الإطار، تشكل المشتريات العامة المستدامة أداة استراتيجية لتوجيه الأسواق، عبر إدماج المعايير البيئية والاجتماعية في القرارات الحكومية المتعلقة بشراء السلع والخدمات.

وتتطلب الجهود المستقبلية أيضًا تعزيز أنظمة البيانات والرصد لقياس استهلاك الموارد، ومتابعة هدر الغذاء، وتقييم أثر السياسات المتبعة، بما يسمح باتخاذ قرارات مبنية على الأدلة. كما يبقى الابتكار والتكنولوجيا النظيفة عنصرين حاسمين في تطوير حلول جديدة تقلل استهلاك الموارد والطاقة وتدعم التحول نحو أنماط إنتاج أكثر كفاءة. ولا يكتمل هذا التحول من دون تعزيز وعي المستهلكين وتمكينهم من اتخاذ خيارات أكثر مسؤولية، إلى جانب توسيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. فالاستهلاك والإنتاج المستدامان ليسا مسؤولية جهة واحدة، بل نتيجة لتغيير جماعي في السياسات والممارسات والسلوكيات.

وبحلول العام 2030، يتوقف نجاح تحقيق الهدف الثاني عشر على قدرة الدول على الانتقال من تبني المبادئ إلى تطبيق حلول عملية، بما يضمن استخدامًا أكثر كفاءة للموارد الطبيعية، واقتصادًا أكثر مرونة، وتنمية مستدامة تجمع بين الازدهار الاقتصادي وحماية البيئة.



لمعرفة المزيد حول أهداف التنمية المستدامة

- موقع أهداف التنمية المستدامة في لبنان: http://sdglebanon.pcm.gov.lb/
- موقع الأمم المتحدة في لبنان: http://www.lebanon.un.org
- الأمم المتحدة: تقرير أهداف التنمية المستدامة للعام 2025
- الأمم المتحدة: تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة للعام 2026
- موقع الإسكوا: https://www.unescwa.org/ar
- موقع الإسكوا - المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2024: https://www.unescwa.org/ar/events-2024
- موقع الإسكوا: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في العام 2025
- موقع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- المكتبة المالية: https://www.institutdesfinances.gov.lb/library
- زيارة المكتبة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، 512 كورنيش النهر، مبنى نقابة صيادلة لبنان

30 ans
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
www.institutdefinances.gov.lb



شؤون اقتصادية

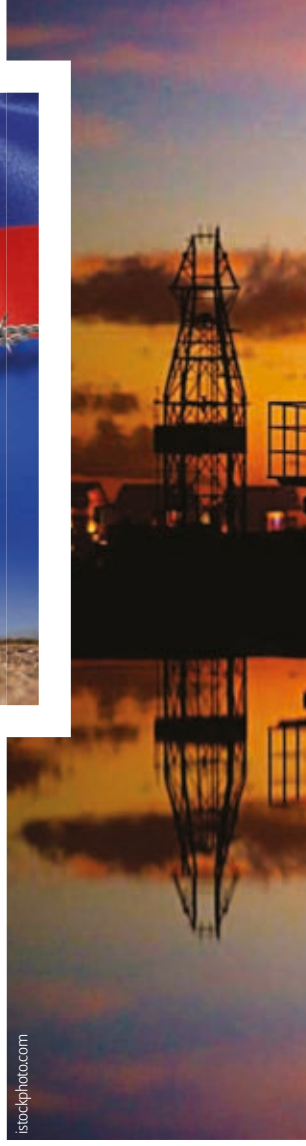
الحروب والجفاف
يُهددان الاقتصاد العالمي

العميد المتقاعد غازي محمود – باحث في الشؤون الاقتصادية وقطاع الطاقة



يواجه الاقتصاد العالمي تحديات متلاحقة تضع سلاسل الإمداد أمام اختبارات غير مسبوقة، تدفع أسعار السلع والخدمات إلى الارتفاع وتزيد معدلات التضخم. وقبل أن يتعافى العالم بشكلٍ كامل من تداعيات جائحة كوفيد - 19، وما تسببت به من إغلاق للمصانع والموانئ، واضطراب في استدامة الإنتاج وحركة النقل، اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية مطلع العام 2022 لتسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز والحبوب والأسمدة وغيرها من السلع في الأسواق العالمية. وما إن بدأ الاقتصاد العالمي يتكيف مع مضاعفات هذه الحرب، حتى شنّت الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل» حربًا على إيران، أدت إلى تعطيل الملاحة في مضيق هرمز الذي يمر عبره خُمس صادرات الطاقة العالمية من نفط وغاز مسال، فضلًا عن الأسمدة الزراعية وغيرها من المواد الأولية والبتروكيميائية.





”أدّت الحرب الروسية الأوكرانية، وما تزال، إلى اضطرابات في سلاسل إمداد الاقتصاد العالمي، بخاصةٍ وأنّها تدور في مناطق إنتاج الطاقة من نفط وغاز، فضلاً عن القمح وغيرها من المنتجات الغذائية، وذلك نتيجة تعطّل الصادرات عبر البحر الأسود، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، والعقوبات المفروضة على روسيا.“

وبينما توسّعت تداعيات هذه الحرب لتطول البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مع ما يشكلانه من ممر بديل لجزء من الصادرات النفطية ولا سيما الصادرات السعودية؛ تراجعت الملاحة في نهري الدانوب والراين، أبرز شريانين للنقل النهري في أوروبا من جراء موجة من الجفاف تضرب القارة العجوز، وأدت إلى انخفاض منسوب المياه فيهما إلى مستويات غير مسبوقة منذ بدء تسجيل البيانات في العام 1880. ولا تقتصر التداعيات السلبية لهذا الانخفاض على النقل، بل تشمل توليد الكهرباء وبخاصةٍ المحطات الكهرومائية والنووية التي تحتاج إلى مياه هذه الأنهار لتبريد مجموعاتها. في المقابل، تهدد «ظاهرة النينيو» الملاحة في قناة بنما في أميركا الجنوبية، في ظل تراجع معدلات هطول الأمطار وانخفاض مستويات المياه.

الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على أسواق الطاقة والغذاء

أدت الحرب الروسية الأوكرانية - وما تزال - إلى اضطرابات في سلاسل إمداد الاقتصاد العالمي، بخاصةٍ وأنّها تدور في مناطق إنتاج الطاقة من نفط وغاز، فضلًا عن القمح وغيرها من المنتجات الغذائية، وذلك نتيجة تعطّل الصادرات عبر البحر الأسود، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، والعقوبات المفروضة على روسيا، هذا إلى جانب موجة اضطراب واسعة في الأسواق. وفي هذا الإطار، تؤكد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أنّ هذا النزاع عطّل الإنتاج والتجارة والأسواق.

أجبرت الحرب أوكرانيا على اعتماد مسارات أطول وأكثر كلفة لصادراتها بدلاً من موانئ البحر الأسود، وأُغلقت الأسواق الأوروبية في وجه إمدادات الغاز الروسي بعد أن كانت تعتمد عليها لسنواتٍ طويلة، ودفعت أوروبا إلى إعادة تشكيل منظومتها الطاقوية، وتنويع مصادر الاستيراد، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال القادم بحرًا. ساعد ذلك في تخفيف ارتهان هذه الدول لمصدر واحد، لكنّه جعل أمن الطاقة الأوروبي أكثر ارتباطاً بسلامة الممرات البحرية، ولا سيما مضيقا هرمز وباب المندب وقناة السويس.

الحرب تهدد باب المندب بعد هرمز

لقد أدت الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران إلى تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، الذي يُوصف بأنّه «الأكثر حيوية في العالم»، حيث كان يمر عبره أكثر من 21 مليون برميل من النفط والسوائل النفطية يوميًا، لتنخفض هذه الكمية إلى نحو 4.9 ملايين برميل يوميًا خلال الربع الثاني من العام 2026 نتيجة التهديدات الإيرانية للسفن التي تعبر المضيق دون موافقتها. أمّا بدائل نقل النفط التي تتجنب مضيق هرمز فتبقى عاجزة عن سد الفجوة التي يحدثها إغلاقه، إذ لا تتجاوز طاقتها المجتمعة 9 ملايين برميل يوميًا.





”في استمرار الحروب وتفاقم الظواهر المناخية الحادة، لن تقتصر التحديات على مقدار ارتفاع أسعار النفط أو الغذاء، بل ستشمل قدرة الاقتصاد العالمي على استدامة الإنتاج وضمان مرونة سلاسل الإمداد العالمية واستمراريتها.“

أما الغاز الطبيعي المُسال الذي كان يمر عبر مضيق هرمز، فقد انخفض تصديره إلى أدنى مستوياته مع عدم توافر خطوط برية بديلة للشحن البحري؛ إذ يقتصر خط «دولفين» مثلًا، على نقل كميات محدودة من الغاز القطري، متعاقد عليها بالكامل لصالح الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان.

ولا تقتصر تداعيات تعطيل الملاحة في مضيق هرمز على النفط والغاز؛ إذ تشمل أيضًا تجارة الأسمدة والبتروكيماويات والمواد الأولية التي تنتجها دول الخليج. وهذا يعني أنّ الصدمة الطاقوية لن تظل محصورة في أسعار الوقود والكهرباء، بل لا بد من أن تنعكس على الزراعة والصناعة والنقل، ومن ثم على أسعار الغذاء والسلع الاستهلاكية.

ويأتي استهداف الحوثيين لحركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب ليضع سلاسل إمداد الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية بين فكَّي كماشة، مما يولد حلقة تضخمية مترابطة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة أجور الشحن والتأمين، وترتفع كلفة تشغيل المصانع، فتزداد أسعار السلع النهائية، وتؤول هذه الأعباء في نهاية المطاف إلى المستهلك.

الجفاف يضرب من أوروبا إلى بنما

بالتوازي مع الحروب، برز الجفاف كعاملٍ إضافي يهدد الإنتاج والتجارة والطاقة، فضلًا عن الزراعة. فقد تفاقمت خلال هذا الصيف موجة الجفاف في أجزاء واسعة من أوروبا نتيجة ضعف المتساقطات وتكرار موجات الحر الشديد، وانخفضت مستويات نهري الراين والدانوب اللذين يكتسبان أهمية اقتصادية تتجاوز حدود الدول التي يمرّان فيها، إلى مستويات قياسية.

فنهر الراين، على سبيل المثال، يعدّ شرياناً رئيسيًا لنقل الفحم والوقود والمواد الكيميائية والحبوب والمنتجات الصناعية بين الموانئ الأوروبية والمراكز الإنتاجية في ألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا. أما نهر الدانوب، فيربط وسط أوروبا وشرقها بالبحر الأسود، ويؤدي دورًا مهمًا في نقل الحبوب والمواد الأولية. ويسبب تراجع منسوب مياهه تحييد أحد المسارات التي اكتسبت أهمية إضافية لتعويض اضطراب الصادرات الأوكرانية عبر البحر الأسود. وهكذا تتقاطع آثار الحروب والجفاف، فتتعطل الموانئ البحرية ويحدّ الجفاف من قدرة الأنهار على توفير البدائل.

على الجانب الآخر من العالم، يُهدد الجفاف قناة بنما مجددًا، مع قرار هيئة القناة تقليص حركة السفن في ظل تراجع معدلات هطول الأمطار وانخفاض مستويات المياه اللازمة لتشغيل نظام الهويس، الذي يعتمد على مياه الأمطار المخزنة في منظومة البحيرات الواقعة داخل حوضها، وفي مقدمتها بحيرة جاتون. وذلك وسط مخاوف من أن تؤدي ظاهرة «النينيو» إلى إطالة أمد الضغوط على أحد أهم الممرات المائية في العالم.

بين نار الحروب والتغير المناخي

إنّ توالي الأزمات التي يواجهها الاقتصاد العالمي يزيد الحلول تعقيدًا ويُهدد استقرار المجتمعات، لا سيما الهشّة منها. فالحرب الروسية الأوكرانية هددت إمدادات الطاقة والحبوب والأسمدة، والحرب على إيران عطلت تدفقات النفط والغاز والأسمدة الزراعية وغيرها عبر مضيق هرمز، وامتداد التهديدات إلى باب المندب ضيّق إمكانات الالتفاف على الأزمة، فيما أدى الجفاف إلى خفض منسوب أنهار أوروبا وتهديد قناة بنما، واضعًا النقل والزراعة والطاقة تحت ضغط متزامن.

وبعد أن كان العالم يراهن على سرعة التجارة وانخفاض تكاليفها، تبدّلت أولوياته لتتركّز اليوم على تنويع مصادر الاستيراد، وتطوير البنى التحتية البديلة، ولا سيما خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والموانئ البديلة. وفي استمرار الحروب وتفاقم الظواهر المناخية الحادة، لن تقتصر التحديات على مقدار ارتفاع أسعار النفط أو الغذاء، بل ستشمل قدرة الاقتصاد العالمي على استدامة الإنتاج وضمان مرونة سلاسل الإمداد العالمية واستمراريتها.


Maatouk Prince Orient
معتوق للألبسة العسكرية
PRINCE ORIENT
الحدث - الفرع الرئيسي
شارع الجاموس قرب مدرسة الليسية دي زار
01542485
الحدث شارع الجاموس
تقاطع السانت تيريز قرب محطة الوردية
01547501
الزلقا
70699654
سن الفيل سنتر معوض
03756284
صور - البص ثكنة بنوا بركات
بيروت بدارو قرب المستشفى العسكري
0139940
طرابلس ثكنة القبة
صيدا ثكنة زغيب
طريق صيدا القديمة
FB:maatouk military clothing
www.maatouk.net

من البساتين إلى مدرج المطار:
القليعات ترسم مستقبلها الجديد

جان دارك أبي ياغي

عند أقصى نقطة في شمال لبنان، حيث يعانق البحر الأبيض المتوسط سهل عكار الذهبي، تقع بلدة القليعات. بلدة لا تشبه سواها... تتميز بهوائها النظيف، وهدير الموج، وبسمة المزارع المتمسك بأرضه، وتُعد شريانًا حيويًا في "سلّة لبنان الغذائية" وملاذًا وادعًا بعيدًا عن ضجيج المدن.
وراء هذا المشهد الهادئ، قصص ناس وأرض، وتاريخ، ومستقبل، وتحديات. بين أرضٍ معطاء، وقلعة تختزن قروناً من التاريخ، ومطار يستعدّ لاستعادة دوره، تبدو القليعات اليوم أمام مرحلة مختلفة، عنوانها التنمية والسياحة والاستثمار.





تتربّع بلدة القليعات على الساحل الشمالي لعكار، على بعد حوالى عشرين دقيقة من طرابلس، ضمن تجمّع للقرى يُعرف بمنطقة السهل في عكار. يحدّها من الشرق بلدة تل معيان، ومن الشمال الشيخ زناد، ومن الجنوب حارة البحر، ومن الغرب شاطئ البحر المتوسط. وتشكّل نقطة التقاء فريدة بين ثلاثة عناصر: البحر، السهل، والمطار.

من جهةٍ، بحرٌ أزرق مفتوح على الأفق، وشواطئ رملية لم تمسّها فوضى الحداثة. ومن جهةٍ ثانية، تحضن البلدة سلال لبنان الأكثر وفرة من الحمضيات والموز، حيث تمتد بساتينها الغنّاء لتلامس الأفق، وتستقبلك بأريج زهرها الفوّاح قبل أن تطأها قدماك. أمّا مناخها المعتدل فيأسر القلوب بشتاءٍ دافئ ينبض باخضرار الطبيعة ورائحة الليمون، وصيفٍ عليل تنعشه النسمات البحرية التي تلطّف الحرّ.

من الحلم إلى ورشة العمل

تُتوَّج مزايا البلدة بمطارها التاريخي، الذي يجري العمل على إعادة تأهيله، ما يمكن أن يشكّل نقطة تحوّل في مستقبل عكار والشمال، ويفتح الباب أمام حركة اقتصادية وسياحية جديدة. ففي السادس من حزيران 2026، وفي لحظةٍ وُصفت بالتاريخية بالنسبة إلى الشمال وعكار، انطلق مسار تأهيل مطار رينيه معوّض - القليعات وإعادته إلى الخدمة، بعد عقودٍ من المطالبات بتشغيله كمطارٍ مدني إلى جانب مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وبحسب رئيس لجنة متابعة تشغيل المطار، حامد زكريا، انطلقت ورشة العمل في 8 حزيران، فيما التزمت شركة «سكاي لاونج» أمام الدولة اللبنانية بإنشاء مبنى مؤقت للمسافرين خلال مهلة 90 يومًا، على أن يشكل هذا المبنى حلًّا مرحليًا ضمن خطة تشغيل تمتد لأربع سنوات.

وأوضح زكريا أنّ المهلة المحددة لإنجاز المبنى تنتهي مطلع أيلول، لتبدأ بعدها بعثة من المنظمة الدولية للطيران المدني بإجراء اختبارات تستمر نحو شهر، وتشمل عمليات الهبوط والإقلاع والإخلاء وإجراءات السلامة، ومن المفترض أن يبدأ تشغيل المطار في تشرين الأول الحالي، مع إقلاع أول طائرة منه.

في المرحلة الأولى، لن يعتمد التشغيل على رحلات يومية منتظمة، بل ستكون الرحلات وفق الطلب، على أن تعلن شركات السياحة عن رحلات في مواعيد محددة. أما على صعيد فرص العمل، فأوضح زكريا أنّ تشغيل أربع طائرات إلى أربع وجهات سيعني حاجة محدودة إلى الموارد البشرية في البداية، متوقعًا ألّا يتجاوز عدد الوظائف في المرحلة الأولى 85 وظيفة.

من التخطيط إلى التنفيذ

في أوائل آب الماضي، بدأت وزارة الأشغال العامة والنقل أولى الخطوات التنفيذية على الأرض. فأعلنت عبر منصة هيئة الشراء العام، عن مناقصة لتأهيل طريق ومدخل وساحات مطار القليعات وصيانتها، في خطوةٍ تهدف إلى تجهيز البنية التحتية المحيطة بالمطار ومداخله وساحاته تمهيدًا لمراحل التشغيل المقبلة.

وفي خطوةٍ عملية مرافقة لانطلاق المشروع، أعلنت شركة «Sky Lounge Services»، المكلّفة بتطوير مطار القليعات وتشغيله، إطلاق أوّل 21 فرصة عمل ضمن المرحلة الأولى من تشغيل المطار.

وتشمل الوظائف المطروحة اختصاصات تشغيليّة وإداريّة وتقنية في مجالات خدمات المسافرين، المناولة الأرضية، تشغيل وصيانة المطار، إضافةً إلى الأنشطة التجارية غير الجوّية.





” لا تكتمل صورة القليعات من دون التوقف عند مطبخها الذي يعكس طبيعة الأرض وذاكرة أهلها. هنا، لا تبدو المائدة مجرد مساحة لتقديم الطعام، بل امتدادًا للأرض ولحياة أهلها؛ فكلّ طبق يحمل شيئًا من طبيعة القليعات ومن علاقة سكانها بأرضهم وبحرهم.“



almodon.com

وأكدت الشركة أنّ الأولوية في التوظيف ستكون للمرشّحين المؤهّلين من عكار وشمال لبنان، كلّما توافرت لديهم المؤهّلات والخبرات المطلوبة، انطلاقًا من التزامها بدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وأوضحت أنّ «هذه الدفعة تمثّل المرحلة الأولى من خطة التوظيف، على أن يتمّ الإعلان تباعًا عن فرص إضافية مع تقدّم الأعمال واستكمال مراحل التشغيل»، داعيةً جميع الرّاغبين في الانضمام إلى فريق عمل مطار القليعات، إلى «الاطّلاع على الوظائف الشاغرة والتقديم عليها عبر الرابط الرسمي للتوظيف، الذي يتضمّن الوصف الوظيفي لكل منصب، والمؤهّلات المطلوبة، وآليّة التقديم».

قلعة القليعات... ذاكرة المكان

على مسافة من حركة المطار والبساتين، تقف قلعة القليعات شاهدة على تاريخ المنطقة وتحوُّلاتها. وتُعد القلعة من أبرز المعالم التاريخية في شمال لبنان، إذ تعكس إرثًا عمرانيًا مرّ عبر مراحل تاريخية مختلفة، من الحقبة العربية الإسلامية إلى الحملات الصليبية، وصولاً إلى المماليك والعثمانيين.



عملت بلدية القليعات بالتعاون مع فرق فنية على إعادة الحياة إلى القلعة، في محاولة لا تقتصر على صيانة الموقع، بل تشمل استعادة مكانته كجزءٍ من الهوية الثقافية للمنطقة. وشملت الأعمال تنظيف المساحات الداخلية والخارجية من الركام والنفايات، وتأمين مسارات آمنة للزوار، وتركيب بوابات حماية، ووضع لوحات تعريفية بتاريخ الموقع.

ويؤكد رئيس بلدية القليعات الدكتور عبد الرزاق خشفة، أنّ البلدية تسعى من خلال مشروع إعادة تأهيل القلعة إلى الحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي الذي تمثله، موضحًا أنّها قلعة صليبية مهدّمة يعود بناؤها إلى القرن الثاني عشر الميلادي.

ويضيف أن البلدية تطمح لتحويلها إلى نقطة جذب سياحي وثقافي تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، من خلال تطوير السياحة الريفية والتراثية وإقامة مشاريع حرفية وترفيهية وثقافية في الموقع.



لكن الطريق ما تزال طويلة، إذ يوضح خشفة أن ما أُنجز حتى الآن غير كافٍ بسبب محدودية موارد البلدية، لذلك يجري العمل على استقطاب المساعدات والهبات من الجمعيات والأفراد والمستثمرين المهتمين بإحياء القلعة، بالتوازي مع التعاون مع مختصين في علم الآثار والهندسة المعمارية للحفاظ على طابعها الأثري.

كما يجري إعداد خطة لإنارة القلعة ليلًا، بما يُبرز جمالها ويشجع على تنظيم زيارات سياحية إليها.

الأهمية التاريخية للقلعة

يشير الخبير في الآثار والسياحة بكر الصديق، رئيس نادي آثار طرابلس، أنّ قلعة القليعات هي واحدة من سلسلة حصون أمر بإنشائها معاوية بن أبي سفيان حين كان والي الشام والهدف منها تحصين المدن الساحلية التي كانت ثغورًا مثل طرطوس واللاذقية وطرابلس وصيدا وعكا. ثم توالت الحقبات واستولى الصليبيون على حصن القليعات كما على كل ساحل الشام، قبل أن يستولي عليه المماليك ويعيدوا بناءه، فيما شكّلت الإضافات العثمانية آخر مراحل تاريخه.

ما يميّز القلعة تاريخيًا بحسب الصديق، أنّها كانت أقرب حصن لمراقبة الساحل وحماية طرابلس زمن الصليبيين والمماليك، ما منحها ميزةً عسكريةً مهمة على مر العصور.

من معلم أثري إلى وجهة سياحية

الحفاظ على القلعة لا يكتمل بمجرد تنظيفها وتأهيلها، إذ إنّ تحويلها إلى موقع سياحي مستدام يتطلب ترميمها وفق المعايير العلمية، وتأهيل محيطها والطريق المؤدية إليها، وربطها بنشاط سياحي وثقافي أوسع.

وفي هذا الإطار، يشدد محمد حسن، ابن بلدة القليعات وسفير لبنان السابق في الجزائر، على أهمية تحويل القلعة إلى مركز جذب ثقافي وسياحي حي، مقترحًا تنظيم مهرجانات دورية وبرامج تعليمية

> "تقف قلعة القليعات شاهدة على تاريخ المنطقة وتحوُّلاتها، وتُعد من أبرز المعالم التاريخية في شمال لبنان، إذ تعكس إرثًا عمرانيًا مرّ عبر مراحل تاريخية مختلفة، من الحقبة العربية الإسلامية إلى الحملات الصليبية، وصولاً إلى المماليك والعثمانيين."

مدرسية، وتأهيل شباب القليعات ليكونوا مرشدين سياحيين، وإدراج القلعة ضمن الخريطة السياحية الوطنية، وإشراك المجتمع المحلي في صناعة المحتوى الثقافي.

ويرى أنّ القلعة تعبّر عن مقاومة النسيان، وعن الهوية والانتماء، وتشكل مرآة للروح القليعاتية العكارية الأصيلة والمنفتحة على التاريخ.

أما الأهالي، فيرون في إعادة إحياء القلعة استعادة لجزء من ذاكرة البلدة. ويقول أحد سكان القليعات، إنّ إعادة ترتيب القلعة وتنظيفها وإعادة الحياة إليها تركت أثرًا إيجابيًا على أبناء المنطقة.

كذلك يرحّب أبناء البلدة بهذه الخطوات، معتبرين أن القلعة تستعيد جزءًا من مجدها القديم، وتجمع بين الأصالة التاريخية والمظهر الجذاب، لتتحول إلى رمزٍ حي للتراث ومعلم يمكن أن يجذب الزوار إلى عكار.

magnific.com



”تمتلك القليعات اليوم مقومات متكاملة يمكن أن تجعل منها أكثر من بلدة زراعية ساحلية. فالبحر يمنحها موردًا سياحيًا، والأرض توفر إنتاجًا زراعيًا غنيًا، والقلعة تختزن تاريخًا قادرًا على جذب المهتمين بالتراث، فيما يفتح مطار رينيه معوض بابًا جديدًا أمام النقل والاستثمار والحركة الاقتصادية.“

أرض معطاء

لا تكتمل صورة القليعات من دون التوقف عند مطبخها، الذي يعكس طبيعة الأرض وذاكرة أهلها.

فالسمك الطازج، القادم مباشرة من البحر إلى المائدة، والكبة العكارية بالصينية، والمجدرة بالبرغل الخشن والبصل المقلي، تشكل جزءًا من المطبخ المحلي. وترافقها منتجات الأرض من عصير البرتقال والليمون البلدي الطازج ومربّى الحمضيات الذي تعدّه نساء البلدة، إلى جانب زيت الزيتون العكاري وخبز التنور.

هنا، لا تبدو المائدة مجرد مساحة لتقديم الطعام، بل امتدادًا للأرض ولحياة أهلها؛ فكل طبق يحمل شيئًا من طبيعة القليعات ومن علاقة سكانها بأرضهم وبحرهم.

القليعات... فرصة تتجاوز حدود البلدة

تمتلك القليعات اليوم مقومات متكاملة يمكن أن تجعل منها أكثر من بلدة زراعية ساحلية. فالبحر يمنحها موردًا سياحيًا، والأرض توفر إنتاجًا زراعيًا غنيًا، والقلعة تختزن تاريخًا قادرًا على جذب المهتمين بالتراث، فيما يفتح مطار رينيه معوض بابًا جديدًا أمام النقل والاستثمار والحركة الاقتصادية. فمع إعادة تأهيله، تبدو الفرصة اليوم أكبر لإعادة رسم موقع القليعات وعكار على الخريطة السياحية والاقتصادية، ليس فقط كوجهةٍ تستحق الزيارة، بل كمنطقةٍ يمكن أن تتحول فيها مقومات الطبيعة والتاريخ والزراعة إلى فرص حقيقية للتنمية والاستثمار والعمل.



lcaclebanon.wordpress.com

مطار القليعات

يحمل مطار القليعات تاريخاً يعود إلى الحرب العالمية الثانية، إذ أنشأه الحلفاء في العام 1941 كمطارٍ عسكري. وفي ستينيات القرن الماضي، استخدمته شركة نفط العراق لأغراضٍ مدنية محدودة، قبل أن يتسلّمه الجيش اللبناني العام 1966 ويتحول إلى قاعدة عسكرية تمركزت فيها آنذاك طائرات «الميراج» الفرنسية. واليوم، يعود المطار إلى الواجهة ضمن مشروع يطمح إلى وضعه مجددًا على خريطة النقل الجوي المدني في لبنان.

شرف. تضحية. وفاء

تابعونا

Follow Us



www.lebarmy.gov.lb

الاعتراض والدفوع الشكلية أمام القضاء العسكري

القاضي إميل عازار

يثير الاعتراض على الأحكام الغيابية أمام القضاء العسكري جملة من الإشكاليات الإجرائية الدقيقة، تتصل بالأثر المترتب على تقديمه، وبالمرحلة التي يسقط فيها الحكم الغيابي وتُطرح دعوى الحق العام مجددًا أمام المحكمة، وبمدى جواز التصدي للدفوع الشكلية قبل الفصل في قبول الاعتراض شكلًا.



lebarmy.gov.lb

وترتبط بهذه المسائل إشكالية لا تقل أهمية تتعلق بصحة تبليغ الحكم الغيابي وبالنظام القانوني الواجب اعتماده أمام القضاء العسكري؛ ذلك أنّ بدء مهلة الاعتراض يتوقف أصلًا على حصول تبليغ أصولي، في حين يخضع هذا التبليغ لنظام خاص نصت عليه المادة /51/ من قانون القضاء العسكري، يختلف في بنيته وإجراءاته عن النظام العام المنصوص عليه في المادة /148/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وعلى الرغم من الأثر المباشر لصحة التبليغ في حقوق الدفاع وفي مصير الحكم الغيابي، بقيت هذه المسألة موضع التباس في التطبيق العملي، بفعل شيوع التعامل مع التبليغ لصقًا كما لو كان إجراءً موحّدًا أمام جميع المراجع القضائية. ويثار، في هذا الإطار، التساؤل حول مدلول عبارة «بمعرفة المختار»: فهل يكفي تسليم ورقة التبليغ إلى المختار أو أخذ توقيعه عليها، أم أنّ المقصود هو إجراء اللصق فعليًا في المكان المحدد قانوناً بعلمه؟ وهل يجوز استكمال أحكام قانون القضاء العسكري بإجراءات مستمدة من قانون أصول المحاكمات الجزائية، أم أنّ وجود نص خاص وصريح يحول دون ذلك؟

وتمتد أهمية الفصل في قبول الاعتراض شكلًا إلى الوضع القانوني للحكم الغيابي ذاته؛ إذ يبقى هذا الحكم منتجًا لآثاره إلى حين سقوطه وفق الأصول، ويغدو مبرمًا إذا لم يُعترض عليه أو لم يُقبل الاعتراض شكلًا، بما يرتّبه ذلك من آثار لجهة السوابق والتكرار واعتياد الإجرام، وأخذه في الحسبان عند تقدير وضع المحكوم عليه لدى البتّ في مسائل التوقيف وإخلاء السبيل، وانتقال نطاق مرور الزمن من دعوى الحق العام إلى العقوبة المقضي بها.

وتثير الدفوع الشكلية، بدورها، مسائل تتعلق بصلاحية المحكمة في البتّ فيها عند عدم ورود مطالعة النيابة العامة العسكرية، وبوجوب صدور قرار صريح وواضح بشأنها، وبالضوابط التي تحكم ترتيب البطلان، وبأثر الحكم الجزائي السابق وقوة القضية المقضية في إمكان إعادة تحريك دعوى الحق العام عن الواقعة ذاتها.

وقد عالجت المحكمة العسكرية الدائمة هذه المسائل في مجموعة من القرارات الحديثة، أبرزها أربعة قرارات صدرت في العام 2026، أرست قواعد مترابطة في هذا المجال. وتشكّل هذه القرارات، مجتمعة، إطارًا اجتهاديًا متكاملًا لأحكام الاعتراض والدفوع الشكلية أمام القضاء العسكري، من حيث ترتيب مراحل المحاكمة، وصحة التبليغ، وشكل القرار، وضوابط البطلان، وحجية الحكم الجزائي.

أولاً: قبول الاعتراض شكلاً وآثاره في الوضع القانوني للحكم الغيابي

كرّس القرار رقم 2025/4437 الصادر بتاريخ 2026/7/29 قاعدة مؤداها أنّ مجرد تقديم الاعتراض على الحكم الغيابي الصادر في دعوى جنحية لا يؤدي



”بعد وضع محكمة الأساس يدها على دعوى الحق العام، تصبح الأدلة والقرائن والوقائع الجرمية خاضعة لسلطتها في البحث والتقويم والمناقشة، ويعود إليها أن تأخذ بما تقتنع بصحته من نتائج التحقيقات، وأن تهمل ما لا تطمئن إليه، عملاً بمبدأ حرية الإثبات في المواد الجزائية.“

إلى سقوطه أو إلى إعادة طرح دعوى الحق العام أمام المحكمة، إذ جاء فيه:

«إن الحكم الغيابي، وإن كان يقبل الاعتراض ضمن الشروط والأوضاع التي رسمها القانون، يبقى منتجًا لجميع آثاره القانونية إلى حين صدور قرار بقبول الاعتراض شكلًا، ولا يسقط بمجرد تقديم الاعتراض عليه.»

ويشكّل قبول الاعتراض شكلًا، وفق القرار، شرطاً إجرائيًا جوهريًا ولازمًا لعودة المحكمة إلى النظر في دعوى الحق العام، عملًا بالمادة /71/ من قانون القضاء العسكري، معطوفة على الفقرة الثالثة من المادة /173/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. ولذلك:

«لا يكون للمحكمة، قبل الفصل في قبول الاعتراض شكلًا واستعادة ولايتها على الدعوى العامة، أن تتصدى للبتّ في أي من الدفوع الشكلية أو الأسباب القانونية المثارة فيها.»

فالحكم الغيابي لا يُعدّ حكمًا معلّقًا أو منزوع الأثر لمجرد قابليته للاعتراض، بل يبقى قائمًا ومنتجًا لآثاره إلى حين سقوطه وفق الأصول. فإذا لم يُقدَّم الاعتراض، أو قُدِّم ولم يُقبل شكلًا، غدا الحكم مبرمًا، واكتسب قوة القضية المقضية، ورتّب آثار الأحكام الجزائية المبرمة، بما في ذلك الاعتداد به لجهة السوابق الجزائية والتكرار واعتياد الإجرام، وأخذه في الحسبان عند تقدير وضع المحكوم عليه لدى البتّ في مسائل التوقيف وإخلاء السبيل.

كما يترتب على إبرامه انتقال نطاق مرور الزمن من دعوى الحق العام إلى العقوبة المقضي بها، فتغدو العقوبة، لا الدعوى العامة، خاضعة لأحكام مرور الزمن المقررة لها.

وعليه، يقوم التسلسل الإجرائي الصحيح على مرحلتين متعاقبتين: تتمثل الأولى في الفصل في مدى استيفاء الاعتراض شروط قبوله شكلًا، وما يترتب على قبوله من سقوط الحكم الغيابي واعتباره كأنّه لم يكن؛ وتتمثل الثانية في استئناف السير في الدعوى، بما يشمل الفصل في الدفوع الشكلية وسائر المسائل المتعلقة بأساس الملاحقة.

وبذلك، يفصل قبول الاعتراض شكلًا بين نظامين قانونيين مختلفين: نظام الحكم الغيابي القائم والمنتج لآثاره، ونظام إعادة المحاكمة بعد قبول الاعتراض شكلًا وسقوط الحكم الغيابي وإعادة طرح دعوى الحق العام أمام المحكمة.

ثانيًا: خصوصية نظام التبليغ أمام القضاء العسكري وآثاره في مهلة الاعتراض ومرور الزمن

كرّس القرار الصادر في الدعوى رقم أساس 2026/8428 الصادر بتاريخ 2026/7/29 استقلال نظام التبليغ المنصوص عنه في المادة /51/ من قانون القضاء العسكري عن النظام العام الوارد في المادة /148/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. فقد نظّمت المادة /51/ أصول التبليغ أمام القضاء العسكري ضمن نظام خاص ومتدرّج، تتبدّل إجراءاته بحسب المعلومات المتوافرة عن مقام المطلوب إبلاغه.

فالأصل أن يجري التبليغ إليه شخصيًا في مقامه الحقيقي أو مقامه المختار، أو إلى أحد المقيمين معه ممّن تتوافر فيهم الشروط القانونية. فإذا تعذّر التبليغ على هذا الوجه، وكان مقامه الحقيقي أو المختار معلومًا ومحددًا، جرى اللصق على باب محل إقامته الأخير، من دون أي إجراء إضافي أو دور لمختار البلدة.

أما إذا لم يتوافر عنوان محدد يمكن إجراء اللصق على بابه، واقتصرت المعلومات على معرفة البلدة أو الحي الذي كان المطلوب إبلاغه يقيم فيه، أوجبت المادة /51/ إجراء اللصق، بمعرفة المختار، في الساحة العامة للبلدة أو في الحي المذكور، مع لصق نسخة عن ورقة التبليغ على باب المحكمة. وإذا تعذّرت أيضًا معرفة البلدة أو الحي، جرى اللصق بالطريقة ذاتها في البلدة التي ارتُكب الجرم فيها أو ضمن نطاقها.

ويقوم معيار التمييز بين هذه الحالات على إمكان تعيين باب المسكن: فإن كان محل الإقامة الأخير معلومًا ومحددًا على نحو يسمح بتعيينه، وجب اللصق عليه؛ أما إذا اقتصرت المعلومات على معرفة البلدة أو الحي، وجب اتباع إجراءات اللصق العلني.

وفي تفسير عبارة «بمعرفة المختار»، اعتبر القرار أنّها لا تعني تسليم ورقة التبليغ إلى المختار أو اعتباره متبلّغًا بها بالنيابة عن المطلوب



إبلاغه، وإنما تعني إجراء اللصق فعليًا في المكان الذي عيّنه القانون بعلمه، وإثبات حصوله في محضر التبليغ، إذ جاء فيه:

«لا تعني عبارة «بمعرفة المختار» تسليم ورقة التبليغ إلى المختار أو اعتباره مبلغًا بها، وإنما تفيد وجوب إجراء اللصق فعليًا في المكان المحدد قانوناً بعلمه.»

وعليه، لا يغني تسليم الورقة إلى المختار أو أخذ توقيعه عليها عن إجراء اللصق، ولا يصحح إغفال لصق نسخة على باب المحكمة متى أوجب القانون ذلك، إذ لا يعدو توقيع المختار كونه دليلًا على علمه بالإجراء.

ويختلف هذا النظام عن النظام العام الوارد في المادة /148/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي توجب، في الحالات التي تنظمها، إجراءات متلازمة تشمل اللصق على باب محل الإقامة أو السكن الأخير، وتسليم نسخة إلى المختار، واللصق على باب المرجع القضائي.

غير أن المادة /54/ من قانون القضاء العسكري لا تجيز تطبيق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية أمام القضاء العسكري إلّا في المسائل التي لم يرد عليها نص خاص. وبما أنّ المادة /51/ نظّمت أصول التبليغ بنصٍ صريح ومفصّل، فلا يجوز استكمالها بإجراءات مستمدة من المادة /148/، ولا إضافة تسليم نسخة إلى المختار في حالة المقام المعلوم، كما لا يجوز إحلال تسليم الورقة إليه أو أخذ توقيعه عليها محل اللصق الذي أوجبه القانون.

ويترتب على مخالفة هذه الأصول عدم إنتاج التبليغ آثاره القانونية. فإذا اقتصر الإجراء على تسليم الورقة إلى المختار أو أخذ توقيعه عليها، من دون إثبات حصول اللصق في المكان أو الأماكن التي عيّنها القانون، كان التبليغ مخالفًا للأصول وغير كافٍ لإتمامه. وقد جاء في القرار:

«يكون، تأسيسًا على ما تقدّم، مجرد تسليم ورقة التبليغ إلى المختار أو أخذ توقيعه على محضرها، من دون إثبات إجراء اللصق في المكان أو الأماكن التي عيّنها القانون، غير كافٍ لإتمام التبليغ، ولا يرتّب الآثار القانونية الناشئة عن التبليغ الأصولي، مما يجعل التبليغ الحاصل على هذا الوجه مخالفًا للأصول وغير منتج لآثاره القانونية».

ولا يقتصر أثر هذه المخالفة على صحة معاملة التبليغ، بل يمتد إلى بدء مهلة الاعتراض وإلى النظام القانوني لمرور الزمن. فالتبليغ غير الأصولي لا يؤدي إلى بدء سريان مهلة الاعتراض، ويبقى حق المحكوم عليه في الاعتراض قائمًا ضمن الحد الزمني الذي رسمه القانون. وقد جاء في القرار:

«وحيث إنّ المادة /171/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجيز للمحكوم عليه غيابًا، عند عدم مراعاة الأصول القانونية في تبليغه الحكم، أن يعترض عليه طيلة مدة مرور الزمن على العقوبة المحكوم بها، بما يجعل عدم اكتمال هذه المدة حدًّا زمنيًا لازمًا لقبول الاعتراض في هذه الحالة.»

وفي موازاة ذلك، يُعدّ الحكم الغيابي غير المبلّغ أصولاً آخر معاملة قضائية في الدعوى، ويبدأ من تاريخ صدوره سريان مرور الزمن على دعوى الحق العام. وقد عبّر القرار عن ذلك بقوله:

«وحيث يُعدّ الحكم الغيابي الصادر عن هذه المحكمة، تبعًا لذلك وعملًا بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة /171/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، آخر معاملة قضائية في الدعوى، فتبدأ من تاريخ صدوره مهلة مرور الزمن على دعوى الحق العام المتعلقة بالجرم المسند إلى المعترض.»

وبذلك، ميّز القرار بين مسألتين متمايزتين ومترابطتين: بقاء حق المحكوم عليه في الاعتراض، عند عدم مراعاة أصول تبليغ الحكم، طيلة مدة مرور الزمن على العقوبة المحكوم بها؛ وسريان مرور الزمن على دعوى الحق العام ابتداءً من تاريخ الحكم الغيابي، بوصفه آخر معاملة قضائية في الدعوى.

وتؤكد هذه النتيجة الترابط بين صحة التبليغ والفصل في قبول الاعتراض شكلًا؛ فالتبليغ الأصولي يحدّد بدء مهلة الاعتراض، أما قبول الاعتراض شكلًا فيرتب سقوط الحكم الغيابي وإعادة طرح دعوى الحق العام أمام المحكمة.

ثالثًا: استقلال المحكمة في البتّ بالدفوع وضوابط إبطال إجراءات التحقيق

عالج القرار رقم 2024/6303 الصادر بتاريخ 2026/5/15 مسألتين مترابطتين: صلاحية المحكمة في البتّ بالدفوع الشكلية عند عدم ورود مطالعة النيابة العامة العسكرية، والضوابط التي تحكم إبطال إجراءات التحقيق الأولي.

ففي المسألة الأولى، ميّز القرار بين موجب المحكمة باستطلاع رأي النيابة العامة والطبيعة القانونية لهذا الرأي، معتبرًا أنّ المحكمة، بإحالتها الملف إليها، تكون قد استنفدت موجبها القانوني في هذا الخصوص؛ إذ لا يعدو استطلاع الرأي كونه إجراءً يهدف إلى تمكين النيابة العامة، بصفتها ممثلة للحق العام، من إبداء موقفها قبل الفصل في الدفوع، من دون أن يشكّل طلبًا لموافقتها أو أن يقيّد المحكمة برأيها.



"لا يصحّ استخلاص وجود قرار قضائي فاصل في الدفوع الشكلية بطريق الاستنتاج أو بصورة ضمنية، إذ يقتضي الفصل فيها صدور قرار صريح وواضح، محدد المضمون، ولا يحتمل أي التباس."

وقد جاء في القرار:

«إن المحكمة، بإحالتها الملف إلى النيابة العامة العسكرية لاستطلاع رأيها في الدفوع الشكلية، تكون قد استنفدت موجبها القانوني في هذا الخصوص، باعتبار أنّ استطلاع الرأي لا يعدو كونه إجراءً يهدف إلى تمكين النيابة العامة، بصفتها ممثلة للحق العام، من إبداء مطالعتها أو موقفها القانوني قبل بتّ المحكمة بالدفوع المثارة، من دون أن يشكّل ذلك طلبًا لموافقتها أو أن يقيّد المحكمة برأيها.»

كما استند القرار إلى القانون رقم 2023/321، الذي أوجب البتّ بالدفع خلال أسبوعين من تاريخ إيداع الملف من قبل النيابة العامة، فاستخلص أنّ إحالة الملف إلى المحكمة تشكّل الحدّ الإجرائي الكافي لانطلاق صلاحيتها في النظر والبتّ ضمن المهلة المحددة، من دون تعليق ذلك على ورود مطالعة النيابة العامة أو اتخاذها أي إجراء إضافي. وبذلك، رفض تحويل هذه المطالعة إلى قيد إجرائي من شأنه تجميد عمل المحكمة أو تعطيل ممارسة صلاحيتها.

وفي ما يتعلّق بإبطال إجراءات التحقيق، انطلق القرار من أنّ الدفع ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق يندرج ضمن الدفوع الشكلية المنصوص عليها في المادة /73/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، إلّا أنّ مجرد وقوع مخالفة لا يؤدي حكمًا إلى إبطال التحقيق أو الملاحقة.

فبعد وضع محكمة الأساس يدها على دعوى الحق العام، تصبح الأدلة والقرائن والوقائع الجرمية خاضعة لسلطتها في البحث والتقويم والمناقشة، ويعود إليها أن تأخذ بما تقتنع بصحته من نتائج التحقيقات، وأن تهمل ما لا تطمئن إليه، عملًا بمبدأ حرية الإثبات في المواد الجزائية. ومن ثم، لا تتمتع التحقيقات الأولية بقوةٍ ثبوتية مطلقة أو ملزمة، بل تبقى عناصر استدلال تخضع لتقدير قاضي الأساس وقناعته.

ويترتب على ذلك وجوب التمييز بين بطلان إجراء التحقيق وبين القيمة الثبوتية للمعطيات الناتجة عنه؛ فقد لا تبلغ المخالفة حدّ إبطال الإجراء، مع بقاء حق المحكمة في استبعاد الدليل أو إضعاف قيمته إذا لم تقتنع بصحته.

وقد كرّس القرار في هذا الإطار قاعدة مؤداها أنّ البطلان لا يُفترض ولا يُستنتج، بل يتطلب نصًا صريحًا يرتبه، أو مخالفة صيغة جوهرية أو قاعدة متعلقة بالنظام العام، فضلًا عن ثبوت الضرر الناجم عن المخالفة. وبذلك، اعتُمد معيار الأثر الفعلي للمخالفة في سلامة الإجراء وحقوق الدفاع، بدل الوقوف عند الشكليات المجردة.

وفي تطبيق هذه الضوابط، رفض القرار الدفع ببطلان محضر التحقيق لمجرد أنّ النسخة المبرزة في الملف كانت مطبوعة وخالية من التواقيع، بعدما تبيّن أنّ المحضر الأصلي المنظّم بخط اليد استوفى التواقيع المطلوبة، وأنّ النسخة المطبوعة كانت ممهورة بتوقيع قائد السرية المتولية التحقيق ومحالة إلى النيابة العامة. فميّز بين أصول تنظيم المحضر الأصلي وبين صورة النسخة المبرزة لاحقًا، واعتبر أنّ العيب المدلى به لا ينال من صحة الأصل ولا يرتّب البطلان في غياب نص أو ضرر ثابت.

كما رفض الادعاء بانتفاء حياد منظّم المحضر بسبب خلافات سابقة مزعومة مع المدعى عليه، إذ بقي هذا الادعاء قولاً مرسلًا غير مؤيد بعناصر جدية. وقد أخذ القرار في الاعتبار أنّ المدعى عليه أدلى بإفادته بحضور وكيله المحامي، من دون اعتراض على إجراءات التحقيق أو طلب تدوين أي تحفظ، ومن دون الادعاء بتعرضه لضغط أو إكراه أو حرمان من الضمانات القانونية. وبذلك، لا يكفي الادعاء المجرد بانعدام الحياد لإبطال التحقيق ما لم يثبت تأثيره الفعلي في سلامة الإجراءات أو حرية الإرادة.

وشدّد القرار، في السياق ذاته، على أنّ عنصر الضابطة العدلية الذي يتولى التحقيق لا يمارس صلاحية شخصية أو مستقلة، بل ينفّذ

الإشارات والتعليمات الصادرة عن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية وتحت إشرافه، فتُنسب الإجراءات في حقيقتها إلى السلطة القضائية المشرفة على التحقيق. ولا يحول ذلك دون ترتيب المسؤولية الشخصية عند ثبوت مخالفة القانون، إلّا أنّ هذه المسؤولية لا تستتبع بالضرورة بطلان الإجراء.

وقد ظهر هذا التمييز أيضًا في معالجة مسألة وضع المدعى عليه في النظارة تنفيذًا لإشارة الاستبقاء. فاعتبر القرار أنّ تجاوز حدود الإشارة، على فرض ثبوته، قد يرتب مسؤولية جزائية أو مسلكية على الضابط العدلي وفق المادة /48/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة /367/ من قانون العقوبات، لكنه لا يؤلف بذاته سببًا لإبطال التحقيق ما لم يثبت أثره في صحة الإجراء أو في ضمانات المدعى عليه.

كما رأى أنّ وضع الشخص في النظارة، تنفيذًا لإشارة استبقاء قانونية، يندرج في الأصل ضمن التدابير الملازمة للتحقيق ومقتضيات تنفيذ الإشارة القضائية، باعتبار أنّ الاستبقاء يفترض إبقاء الشخص تحت تصرف الضابطة العدلية وفي عهدتها طوال المدة المحددة، ما لم تتضمن الإشارة منعًا صريحًا أو توجيهًا مخالفًا.

وبذلك، كرّس القرار مجموعة من القواعد المتكاملة: استقلال المحكمة في الفصل في الدفوع بعد تمكين النيابة العامة من إبداء موقفها، وخضوع التحقيقات لسلطة محكمة الأساس في التقدير، وعدم افتراض البطلان أو ترتيبه على كل مخالفة، ووجوب التحقق من طبيعة العيب وأثره الفعلي في حقوق الدفاع، مع التمييز بين المسؤولية الشخصية للقائم بالإجراء وبين صحة التحقيق والآثار القانونية المترتبة عليه.

رابعًا: وجوب صدور قرار صريح في الدفوع وصحة توقيته

عالج القرار رقم 2025/4437 الشكل الذي يجب أن يصدر فيه القرار الفاصل في الدفوع الشكلية، والمرحلة الإجرائية التي يجوز فيها للمحكمة التصدي لها.

فقد تبيّن أنّ المدعى عليه أثار دفعين شكليين: أولهما عدم صلاحية القضاء العسكري للنظر في الدعوى، وثانيهما بطلان إجراء أو أكثر من إجراءات التحقيق. وبعد ورود مطالعة النيابة العامة العسكرية، دوّن القاضي المنفرد في محضر المحاكمة ملاحظة تفيد استكمال السير فيها، ثم أُثبت في جلسة لاحقة إبلاغ وكيل المدعى عليه «قرار ردّ الدفع الشكلي»، من دون أن يتضمن الملف قرارًا صريحًا يحدّد ما قُضي به في كل دفع.

ورفضت المحكمة استخلاص وجود قرار قضائي فاصل في الدفوع من مجرد متابعة المحاكمة أو من عبارات إجرائية عامة، معتبرة أن الفصل فيها يقتضي صدور منطوق صريح وواضح ومحدّد المضمون، بما يمكّن الخصوم من معرفة ما قضى به القرار وممارسة حقهم في الطعن، ويتيح لمحكمة الاستئناف بسط رقابتها عليه. وقد جاء فيه:

«لا يصح استخلاص وجود قرار قضائي فاصل في الدفوع الشكلية بطريق الاستنتاج أو بصورة ضمنية، إذ يقتضي الفصل فيها صدور قرار صريح وواضح، محدد المضمون، ولا يحتمل أي التباس.»

”الفعل الجرمي لا يتعدّد بتعدُّد أوصافه القانونية، ولا يجوز تجزئته أو إعادة بنائه قانونيًا بعد أن أصبح محل حكم مبرم.

وتُستخلص وحدة الواقعة من عناصرها الجوهرية، ولا سيما الزمان والمكان والأطراف والسلوك الجرمي والظروف المحيطة به.“



وبذلك، ميّز القرار بين تدبير يتصل بإدارة المحاكمة، كاستكمال السير فيها أو تعيين جلسة لاحقة، وبين القرار القضائي الفاصل في دفع شكلي. فلا يغني الأول عن الثاني، ولا يجوز مساواة استكمال المحاكمة بردّ الدفع أو تحميل العبارة الإجرائية مضموناً قضائيًا لم تتضمنه صراحة.

ولم يقتصر القرار على اشتراط صراحة القرار، بل ربطها بصحة توقيته؛ فالقرار الفاصل في الدفوع، وإن صدر صريحًا، يكون سابقًا لأوانه إذا صدر قبل الفصل في مدى استيفاء الاعتراض شروط قبوله شكلًا، كما أنّ صدوره في المرحلة المناسبة لا يكفي إذا خلا من منطوق واضح يبيّن مصير كل دفع.

وعليه، أعيد الملف إلى القاضي المنفرد العسكري للسير بالاعتراض وفق الأصول، بدءًا بالفصل في مدى استيفائه شروط قبوله شكلًا، ثم، عند الاقتضاء وفي حال قبوله، الفصل صراحة في الدفوع الشكلية المثارة.

وبذلك، كرّس القرار شرطين متلازمين لصحة الفصل في الدفوع الشكلية: أن يصدر القرار صريحًا وواضحًا ومحدّد المضمون، وأن يصدر في توقيته الصحيح، أي بعد قبول الاعتراض شكلًا وسقوط الحكم الغيابي وإعادة طرح دعوى الحق العام أمام المحكمة.

خامسًا: سبق الملاحقة والحكم وقوة القضية المقضية

كرّس القرار رقم 2026/1993 الصادر بتاريخ 2026/2/16 أنّ الدفع بسبق الملاحقة والحكم يقومان على وحدة الواقعة المادية، لا على تطابق التوصيف القانوني المعتمد في كل ملاحقة.

فقد تعلقت الملاحقتان بواقعة إطلاق النار ذاتها، وإن اختلف وصفها القانوني بين مقاومة رجال السلطة وإطلاق النار على سبيل التهديد في الملاحقة الأولى، ومحاولة قتل عناصر الجيش في الملاحقة اللاحقة. وقد جاء في القرار:

«إن المعيار المعتمد يقوم على وحدة الفعل الجرمي بواقعه المادي، لا على تعدد التكييف القانوني أو تشديده.»

فالفعل الجرمي لا يتعدّد بتعدُّد أوصافه القانونية، ولا يجوز تجزئته أو إعادة بنائه قانونيًا بعد أن أصبح محل حكم مبرم. وتُستخلص وحدة الواقعة من عناصرها الجوهرية، ولا سيما الزمان والمكان والأطراف والسلوك الجرمي والظروف المحيطة به.

ولا يجيز إغفال وصف قانوني محتمل في الدعوى الأولى، أو اعتماد وصف أخف فيها، إعادة تحريك دعوى الحق العام بعد إبرام الحكم؛ لأنّ قوة القضية المقضية لا تنصرف إلى الوصف الوارد في الحكم فحسب، بل تشمل الواقعة المادية التي كانت موضوع الملاحقة والفصل القضائي.

ويرتبط هذا الاتجاه بقاعدة عدم جواز محاكمة الشخص أو ملاحقته مرتين عن الفعل ذاته، وبأحكام المادة /182/ من قانون العقوبات. فالحكم الجزائي المبرم يحسم الواقعة المادية ويحول دون إعادة تقديمها تحت وصف قانوني مختلف أو أشد، وإلّا أمكن الالتفاف على قوة القضية المقضية بمجرد تغيير التكييف القانوني.

وبذلك، كرّس القرار أنّ قوة القضية المقضية تنصرف إلى الواقعة المادية التي حُسمت بحكم مبرم، لا إلى الوصف القانوني المعتمد وحده، بما يحول دون إعادة الملاحقة عن الفعل ذاته تحت وصف مختلف أو أشد.



خاتمة

تكشف القرارات موضوع الدراسة عن توجّه اجتهادي متكامل في تنظيم الاعتراض والدفوع الشكلية أمام القضاء العسكري. فمجرد تقديم الاعتراض لا يؤدي إلى سقوط الحكم الغيابي، بل يبقى هذا الحكم قائمًا ومنتجًا لآثاره إلى حين قبول الاعتراض شكلًا. ولا تستعيد المحكمة ولايتها على دعوى الحق العام، ولا يجوز لها التصدي للدفوع المثارة فيها، قبل تحقُّق هذا الشرط.

كما أكدت هذه القرارات استقلال نظام التبليغ الوارد في المادة /51/ من قانون القضاء العسكري، ووجوب تطبيقه وفق تدرّجه الخاص من دون الخلط بينه وبين النظام العام المنصوص عنه في المادة /148/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. وأوضحت أنّ عبارة «بمعرفة المختار» لا تعني تسليم ورقة التبليغ إليه، وإنما إجراء اللصق الفعلي في المكان المحدد قانونًا بعلمه.

وفي مجال الدفوع الشكلية، كرّست القرارات استقلال المحكمة في البتّ بها بعد تمكين النيابة العامة من إبداء موقفها، من دون أن يشكّل عدم ورود مطالعتها سببًا لتعليق عمل المحكمة. كما ضبطت نطاق البطلان، فرفضت افتراضه أو ترتيبه على كل مخالفة، وميّزت بين صحة الإجراء وقيمته الثبوتية، وبين المسؤولية الشخصية للقائم به والآثار القانونية المترتبة عليه.

وأوجبت، في الوقت ذاته، أن يصدر القرار الفاصل في الدفوع صريحًا وواضحًا ومحدد المضمون، وفي التوقيت الإجرائي الصحيح، بما يصون حق الخصوم في الطعن ويتيح لمحكمة الاستئناف ممارسة رقابتها. وأخيرًا، أكّدت أنّ قوة القضية المقضية تتعلق بالواقعة المادية ذاتها، وتحول دون إعادة ملاحقة الشخص عنها تحت وصف قانوني مختلف أو أشد.

وبذلك، تجمع هذه الاجتهادات بين حماية حقوق الدفاع وضمان انتظام المحاكمة، من دون توسع غير مبرر في البطلان أو تعطيل لسير العدالة، وتقدّم إطارًا واضحًا لترتيب مراحل الاعتراض، وتطبيق أصول التبليغ، والفصل في الدفوع الشكلية أمام القضاء العسكري.

"مهرجان بيروت الرياضي"

مساحة للحياة والجيش شريك في صناعة الأمل

المعاون كرستينا عباس

عادت الواجهة البحرية للعاصمة بيروت تنبض بالحياة، بعدما صدحت فيها أصوات الحماسة والتحدي والفرح. فمن 14 إلى 19 تموز، احتضنت الواجهة البحرية النسخة الرابعة من "مهرجان بيروت الرياضي"، الذي شهد مشاركة فاعلة ومميزة للجيش اللبناني، مؤكّدًا أنّ الرياضة تبقى مساحةً جامعة للحياة والأمل.





على مساحة قاربت الـ 17 ألف متر مربع، استقطب «مهرجان بيروت الرياضي» عشاق الرياضة كبارًا وصغارًا، وسط أجواءٍ حماسية تزامنت مع نهائيات كأس العالم، ما أضفى زخمًا إضافيًا وجذب عددًا كبيرًا من مشجّعي كرة القدم لمتابعة المباريات. كذلك، كان الزوار على موعدٍ مع نجوم عالميين في رياضات مختلفة استضافهم المهرجان، ومن أبرزهم نجم كرة القدم الفرنسي كريستيان كاريمبو، وبطل العالم في «الكباش» الجورجي Levan Saginashvili والبطل في لعبة الـ HYROX ومدرّبها Hugo Hugemarq، إلى جانب استضافة أكثر من ثلاثين لعبة رياضية ونجومها المحليين.

شغف وتحدّ وحماسة!

كما في العامَين الماضيَين، سجّل الجيش اللبناني حضورًا بارزاً في المهرجان من خلال مشاغل امتدت على مساحة 200 مترٍ مربع، وتوزّعت فيها النشاطات ضمن خمس فئات أساسية: رماية بالبندقية الهوائية، رماية بالمسدس (لم تُستخدم فيهما الذخيرة الحية)، إلى جانب مشغل تمرين الهبوط بالحبل Rappel ومشغل





التحدي الذي ينفّذ فيه الزوار تمارين لياقة بدنية تعكس روح القوّة وتحدي الذات، كما تنمّي قدرات اللاعب البدنية وتعزّز روح المنافسة والإصرار. إلى ذلك، ضمّت المشاغل لعبةً جديدةً مستوحاة من Football Tennis، تعتمد على تمرير الكرة بالأقدام بدلاً من المضرب فوق شبكةٍ تتوسط الملعب.

وعلى غرار كل سنة، جذبت الرمايات عددًا كبيرًا من زوّار المهرجان، وقد رد قائد المركز العالي للرياضة العسكرية، العميد الركن مخائيل موسى، السبب إلى شغف اللبنانيين بالصيد، وكذلك إلى رغبتهم في تفريغ الضغوط النفسية من خلال رياضة آمنة تتيح التحدّي من دون التسبب بإيذاء الآخرين.

أما مشغل الهبوط بالحبل، فكان مزدحمًا بالمواطنين الذين اصطفّوا في طابورٍ طويل بانتظار دورهم. كما شكّل المشغل محطةً مفضّلة للصغار الذين راحوا يركضون بحماسةٍ للوصول إلى البرج وخوض التجربة غير آبهين بتأخّر ذويهم عن ملاقاتهم. وقد عَكَس هذا المشهد روح المغامرة والثقة بالنفس التي يسعى النشاط إلى تنميتها.

وأشار العميد الركن موسى إلى أنّ مشاركة الجيش لم تقتصر على المركز العالي للرياضة العسكرية، بل شملت عددًا من القطع والوحدات، منها فوج مغاوير البحر الذي شارك بمعرضٍ للتعريف بعتاده البحري، والنادي العسكري المركزي الذي تولّى إدارة أحد مشاغل الرماية، إضافة إلى فوج التدخل الرابع الذي أشرف على مشغل الهبوط بالحبل، مؤكدًا: «نشارك جميعًا تحت راية الجيش اللبناني».

أداءٌ لافت ومميّز

تجاوز حضور الجيش اللبناني في المهرجان إطار المشاغل والأنشطة التفاعلية، إذ افتتحت مجموعة من موسيقى الجيش المهرجان بعزفها النشيد الوطني اللبناني، فيما قدّم فوج مغاوير البحر عرضًا عسكريًا افتتاحيًا عَكَس مستوى الاحتراف والانضباط لديه.

وأوضح العميد الركن موسى أن مشاركة الجيش في العروض تقتصر على الافتتاح، انطلاقًا من دوره الوطني الجامع، تاركًا المجال خلال أيام المهرجان للعروض التي تقدمها الفرق المدنية.

كما شارك رياضيو الجيش في عددٍ من الألعاب التي نظمتها الاتحادات الرياضية، من بينها لعبة Street Ball في كرة السلة، حيث حققوا مراتب متقدمة، إضافة إلى لعبة «قوة الذراع» المعروفة بالعامية بالـ «كباش»، فسجلوا أداءً لافتًا ونتائج مميزة.

إنجازات متواصلة

وأكّد قائد المركز العالي للرياضة العسكرية أنّ المركز حقّق إنجازات ونتائج لافتة إذ يشهد على تتويج متتالٍ لعددٍ من رياضيّيه. فقد حصد رياضيو الجيش المراتب الثلاث الأولى في سباقَي البترون لألعاب القوى مسافة 10 كلم وماراتون Run the city.

وأضاف أنّ المركز شهد عملية تطوير شاملة لملعبه الرياضي الذي يشكّل أرضية لعدّة رياضات: كرة السلة، الكرة الطائرة، كرة اليد والفوت سال. وقد تمّ ترميمه بدعمٍ من قيادة الجيش وبالتعاون مع شركائه، فأصبح مجهزًا بألواح Sandwich Panel العازلة للحرارة والصوت، وشاشة LED حديثة لتشغيل شارات الأفواج والألوية والإعلانات، ومدرجات جديدة رفعت قدرته الاستيعابية إلى 1715 متفرجًا، بزيادة تقارب 800 مقعد.

رسالة وطنية

وفي ختام حديثه، وجّه العميد الركن مخائيل موسى الشكر إلى قيادة الجيش على دعمها المتواصل للمركز العالي للرياضة العسكرية، كما أثنى على جميع الوحدات التي شاركت في المهرجان، معتبرًا أنّها قدمت صورة مشرقة عن المؤسسة العسكرية.

ومرةً جديدة، أثبت الجيش اللبناني أنّ حضوره لا يقتصر على ميادين الواجب، بل يمتد إلى كل مساحة تجمع اللبنانيين، شريكًا في صناعة الأمل، وحاضرًا إلى جانب شعبه في مختلف الظروف.

بين السياحة والحرب والعمران
كيف خسر لبنان جزءًا من ذاكرته الأثرية

أكرم الريس – باحث وكاتب

يشغل علم الآثار في لبنان موقعًا محوريًا في تاريخ تَشكُّل الدولة الحديثة وفي صياغة السرديات الثقافية والوطنية المرتبطة بالماضي. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، ومع تزايد الاهتمام الأوروبي بالمشرق، تحوّل لبنان إلى مساحة أساسية للبعثات الأثرية والدراسات التاريخية التي سعت إلى الكشف عن حضارات الساحل الفينيقي والمدن الكلاسيكية القديمة. وقد ارتبط هذا الاهتمام بدايةً بالمشاريع الاستشراقية الأوروبية وبالنفوذ الاستعماري، قبل أن يصبح بعد الاستقلال جزءًا من مشروع بناء الدولة اللبنانية الحديثة وتثبيت شرعيتها الثقافية والتاريخية. وفي هذا السياق، لم يكن علم الآثار مجرد نشاط أكاديمي أو تقني، بل أصبح أداة مرتبطة بإنتاج الهوية الوطنية، وبناء الذاكرة الجماعية، وتعزيز صورة لبنان بوصفه ملتقى الحضارات ووريثًا لتاريخ متعدّد الطبقات يمتد من الفينيقيين والرومان إلى العصور العربية والإسلامية والعثمانية.

أدت المديرية العامة للآثار، التي تطورت مؤسساتيًا خلال فترة الانتداب ثم بعد الاستقلال، دورًا مركزيًا في تنظيم الحفريات وإدارة المواقع والمتاحف وحماية التراث. ويبرز في هذا المسار اسم الأمير موريس شهاب (1904 - 1994)، الذي يُعدّ الشخصية المؤسِّسة لعلم الآثار الحديث في لبنان، إذ قاد المديرية العامة للآثار لعقودٍ طويلة وأسهم في ترسيخ مفهوم التراث الوطني بوصفه ملكًا عامًا يوحّد اللبنانيين ويتجاوز الانقسامات الطائفية والسياسية. كما ارتبط اسمه بحماية المتحف الوطني ومجموعاته خلال الحرب الأهلية اللبنانية نتيجة وقوعه على خط التماس بين شطري بيروت، عبر إجراءات أصبحت رمزاً للدفاع عن الذاكرة الوطنية، من بينها تغليف التماثيل والإغلاق الإسمنتي لبعض القطع الأثرية الكبيرة لحمايتها من الرصاص والقذائف. وبعد انتهاء الحرب، أُطلقت عملية إعادة ترميم المتحف وتنظيم مجموعاته وجرد مقتنياته، بدعمٍ من الدولة اللبنانية ومنظمات دولية وخبراء لبنانيين وأجانب، وتم افتتاحه تدريجيًا ابتداءً من أواخر التسعينيات.



د هيلين صادر

مسار غير متجانس

تاريخ الآثار في لبنان لم يكن مساراً مستقراً أو متجانسًا، بل تأثّر بصورةٍ عميقة بالتحوّلات السياسية والحروب والأزمات الاقتصادية والعمرانية. فالحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990) وما تبعها من مراحل إعادة إعمار واسعة، خصوصًا في وسط بيروت، وضعت التراث الأثري أمام تحديات غير مسبوقة. فمن جهة، أتاحت أعمال الحفر والإنقاذ اكتشاف طبقات تاريخية مهمة للمدينة القديمة، ومن جهة أخرى أدت الضغوط العقارية والاستثمارية إلى تدمير أجزاء واسعة من النسيج الأثري أو التعامل معه بوصفه عائقًا أمام مشاريع التطوير العمراني. وهكذا أصبح علم الآثار في لبنان مرتبطاً بمفاهيم «الآثار الإنقاذية» (Rescue Archeology) و«إدارة التراث تحت الضغط» (Heritage Management Under Pressure)، وهي قضايا تشغل اليوم حيزاً أساسيًا في النقاشات الأكاديمية حول التراث وحمايته في مناطق النزاع والدول ذات المؤسسات الهشّة.



جناح في المتحف الوطني مخصص لذكرى الأمير موريس شهاب

وقد اكتسبت هذه القضايا أهمية متزايدة خلال العدوان الإسرائيلي في العامين 2024 و2026، بعدما تعرّضت مواقع تاريخية وأثرية في بعلبك والجنوب لخطر مباشر نتيجة الغارات والعمليات العسكرية. وقد أثارت التهديدات التي طالت مواقع قريبة من لائحة التراث العالمي مخاوف من تدمير المعالم والطبقات الأثرية الهشّة. وفي مواجهة هذه التحديات، منحت اليونسكو استنادًا إلى اتفاقية لاهاي وبالتعاون مع الدولة اللبنانية، «حماية معزّزة مؤقتة» لتشمل 34 موقعًا في العام 2024، ثم 39 موقعًا إضافيًا خلال العام الحالي، ليبلغ عدد المواقع اللبنانية المشمولة بالحماية المعززة 73 موقعًا.

وكانت قلاع جبل عامل الخمس، الشقيف (بوفور)، وتبنين (تورون)، وشقرا (دوبية)، ودير كيفا (قلعة مارون)، وشمع قد أُدرجت خلال الدورة الـ 48 للجنة التراث العالمي في بوسان في كوريا الجنوبية في 24 تموز الفائت على اللائحة التمهيدية للتراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرّض للخطر، فيما تتمتع بالحماية المعززة منذ العام 2024، بما يتيح حشد الخبرات الفنية والمساعدات الدولية اللازمة لحفظها وصونها وإعادة تأهيلها. كما أُضيفت مدينة صور الأثرية، المدرجة على قائمة التراث العالمي منذ العام 1984 والمشمولة بالحماية المعززة منذ العام 2025، على قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر. وجاءت هذه القرارات ثمرة جهود دبلوماسية ثقافية لبنانية مكثفة قادها وزير الثقافة غسان سلامة، وأسهمت في تعزيز موقع لبنان في منظومة حماية التراث الثقافي الدولي، ليصبح من الدول التي تضم أكبر عدد من المواقع المشمولة بالحماية المعززة. ووصف سلامة المسار الذي أفضى إلى إدراج قلاع جبل عامل على القائمة المذكورة بأنه «معركة بكل معنى الكلمة»، معتبرًا أنّ القرار يُشكل «سابقة قامت بها اليونسكو بوضع مواقع هي في معظمها تحت الاحتلال في لائحة طويلة للتراث العالمي»، ومؤكدًا أنّ الموقف اللبناني انطلق من رفض تكريس واقع الاحتلال القائم، والتشديد على ضرورة حمايتها في ظل الحرب واستمرار الاعتداءات التي تطالها.

وفي هذا الإطار، عزّز الجيش اللبناني في المرحلة الأخيرة دوره الميداني عبر تطوير وتنفيذ خطط استجابة سريعة لحماية المواقع والمتاحف، وإنشاء مركز لحماية الممتلكات الثقافية بالتنسيق مع المؤسسات الأثرية واللجنة اللبنانية للدرع الأزرق (Blue Shield Lebanon)، ما يعكس تطور



من مقتنيات متحف الجامعة الأميركية في بيروت

الوعي بأهمية التراث كجزءٍ من الأمن الوطني والذاكرة الجماعية، والذي يتطلب تضافرًا وطنيًا يجمع بين الدولة والمجتمع والمؤسسات الأمنية والعسكرية والمنظمات الدولية.

حياة في مرايا علم الآثار

تُعد الدكتورة هيلين صادر من أبرز علماء الآثار في لبنان والشرق الأوسط، ومن الشخصيات الأكاديمية التي أسهمت بصورةٍ محورية في تطوير الدراسات الأثرية والبحث الميداني والتعليم الجامعي في مجال الآثار والشرق الأدنى القديم. وهي أستاذة علم الآثار في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث تولّت لاحقًا رئاسة قسم التاريخ والآثار لعدة سنوات. حصلت الدكتورة صادر على درجة الدكتوراه من جامعة توبنغن في ألمانيا في العام 1984، وتخصّصت في آثار المشرق القديم، ولا سيما العصر الحديدي، والتاريخ الفينيقي، والنقوش السامية الشمالية الغربية. وقد ارتبط اسمها بعددٍ من المشاريع الأثرية الأساسية في لبنان، حيث شاركت في إدارة وتنفيذ حفريات علمية في بيروت وتلّ البرُاك على بعد حوالى 8 إلى 10 كيلومترات جنوبي مدينة صيدا، وأسهمت في الكشف عن معطيات جديدة حول الاقتصاد الفينيقي والحياة الاجتماعية والثقافية في الساحل اللبناني القديم.

وتُعرف هيلين صادر بدمجها بين العمل الميداني والتحليل التاريخي والنقدي، إذ لم يقتصر دورها على التنقيب الأثري التقليدي، بل أسهمت أيضًا في تطوير مناهج البحث الأثري في لبنان وربطها بالاتجاهات العلمية الحديثة، مثل الدراسات الطبقية، ودراسة المشهد الثقافي والاقتصادي للحضارات الفينيقية. كما أدت دورًا مهمًا في تدريب أجيال من الباحثين والطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت،



shutterstock.com

الحمامات الرومانية في وسط مدينة بيروت تشرف عليها من اليسار سراي الحكومة الكبير العثماني، وكنيسة الكبوشيين وأحد المباني الحديثة

وشاركت في مؤتمرات وندوات علمية عالمية، ونشرت دراسات وأبحاثاً متخصصة في علم الآثار والتاريخ القديم، بالإضافة إلى حماية التراث الثقافي خصوصًا خلال الأزمات والحروب.

في هذا الإطار، يُشكّل الحديث مع الدكتورة صادر شهادة أكاديمية وتاريخية على تطور علم الآثار اللبناني وعلى التحديات البنيوية التي واجهته. وهي تُقدّم قراءة تتجاوز السرد التقليدي للإنجازات الأثرية لتتناول الأسئلة الأعمق المرتبطة بعلاقة التراث بالدولة، وبإدارة التراث والسياسات الثقافية، وبالتعليم الجامعي، وبالسياحة، وبالترهُّل الإداري، وبالصراعات السياسية والعسكرية. كما يكشف عن التوتر المستمر بين حماية الذاكرة التاريخية ومتطلبات الاستثمار والتحديث، وعن هشاشة المؤسسات الثقافية في ظل الأزمات اللبنانية المتلاحقة. وبالتالي، فإننا لا نوثّق هنا فقط تاريخ قطاع ثقافي محدد، بل ثمة إضاءة أيضًا على كيفية إدارة الدولة اللبنانية لمفهوم التراث نفسه: هل يُنظر إلى الآثار بوصفها مادة للبحث والمعرفة والذاكرة الجماعية، أم كمورد سياحي واقتصادي، أم كساحةٍ للصراع على الهوية والسلطة؟ إنّ الأسئلة التي تطرحها صادر تتجاوز حدود علم الآثار، لتفتح نقاشًا أوسع حول معنى الثقافة العامة ودور المؤسسات ومستقبل الذاكرة التاريخية في لبنان والمنطقة.

علم الآثار كجزءٍ من مشروع بناء الدولة والهوية

نبدأ بالحديث عن دور الأمير موريس شهاب، الذي يُعدّ من أبرز مؤسسي علم الآثار اللبناني الحديث. فقد كان أول لبناني يدرس التاريخ والفن القديم في مدرسة اللوفر خلال الانتداب الفرنسي، ثم تولّى إدارة المديرية العامة للآثار بعد الاستقلال وبقي في مركزه منذ العام 1943 حتى منتصف الثمانينيات. وترى صادر أنّ إرثه يجمع بين الإيجابيات الكبيرة والسلبيات الكبيرة في آن معًا. فمن جهة كان له دور مركزي في تثبيت حضور الآثار في الوعي اللبناني، وربط الآثار بصورة الدولة الحديثة وبالهوية اللبنانية الناشئة، والحفاظ على عدد من المواقع الأثرية عبر الاستملاك، خصوصًا في صور وبعلبك، كما أنّه نجح في إقناع الدولة بأهمية حماية الأراضي الأثرية قبل التمدد العمراني.

لكن من جهة أخرى، تشير صادر إلى أنّ شهاب ركّز بصورة مفرطة على المدن الساحلية الكبرى المرتبطة بالسردية الفينيقية، مثل صور وصيدا وجبيل، متأثرًا بالنصوص التوراتية والكلاسيكية التي كانت تبحث عن أمجاد المدن الفينيقية القديمة. غير أنّ هذا التوجه لم يحقق النتائج المتوقعة، لأنّ هذه المدن بقيت مأهولة عبر العصور، ما جعل الطبقات الأثرية الأقدم مدفونة تحت المدن الحديثة أو مدمّرة بفعل البناء المتواصل. ولذلك، فإنّ الآثار الظاهرة اليوم في صور مثلًا تعود بمعظمها إلى العهدين الروماني والبيزنطي، بينما بقيت الآثار الفينيقية الحقيقية محدودة وصعبة الاكتشاف. كما أنّ هذا التوجه خلق نوعًا من الانتقائية في التعامل مع التراث، إذ جرى الاهتمام بمواقع معينة وإهمال مناطق أخرى داخلية أو ريفية قد لا تنسجم مع السردية السائدة.



newstatesman.com

غارة جوية إسرائيلية معادية استهدفت المنشية العثمانية وألحقت أضراراً بفندق بالميرا في بعلبك، 7 تشرين الثاني 2024



في المتحف الوطني



عندما أصبحت الحفريات خبرًا على الصفحات الأولى للجرائد في الستينات



> "التراث الثقافي ليس ترفًا، بل هو جزء أساسي من الذاكرة الجماعية ومن بناء المواطنة. وعندما تُدمّر المواقع الأثرية أو تُدار المؤسسات الثقافية بطريقةٍ غير احترافية، فإنّ المجتمع يخسر جزءًا من تاريخه ومن قدرته على فهم نفسه."

هيمنة السياحة على العمل الأثري

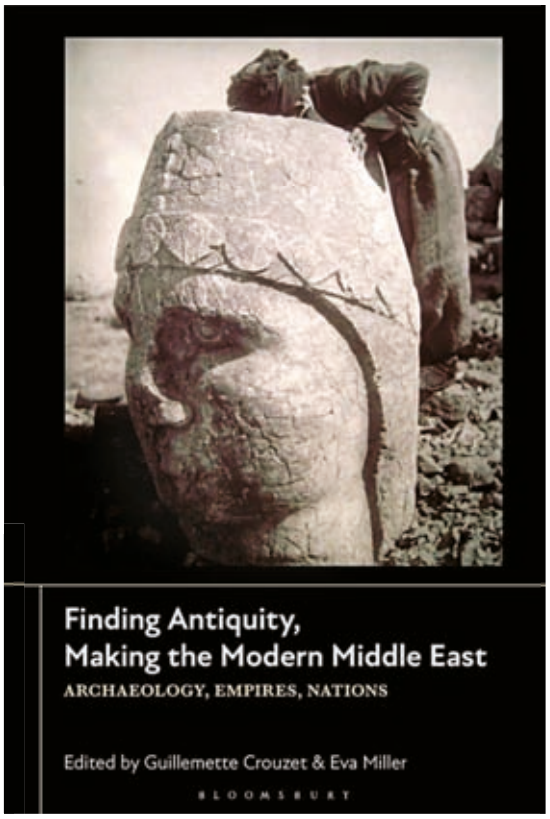
تشير صادر إلى أنّ المديرية العامة للآثار كانت تابعة لوزارة السياحة لفترة طويلة، وهذا الأمر أثّر بشكل مباشر على طبيعة العمل الأثري وأولوياته، ما جعل الاهتمام منصبًّا على الآثار القادرة على جذب الزوار، لا على الدراسات العلمية العميقة أو المسوحات الأثرية الشاملة. وتشرح صادر أنّ علم الآثار اللبناني في تلك المرحلة كان يركّز على الكشف عن المعالم الضخمة المهيبة ذات القيمة السياحية والرمزية، أكثر من اهتمامه بالبحث العلمي الدقيق طويل الأمد، وبناء قواعد بيانات وطنية متكاملة، أو دراسة الطبقات الأثرية وتحليلها ودراسة الحياة اليومية والبنى الاجتماعية القديمة.

وتنتقد صادر هذا النموذج لأنّه حوّل الآثار إلى «واجهة سياحية» أكثر منها مشروعًا معرفيًا وثقافيًا. فبدلاً من الاستثمار في المسوحات الأثرية الشاملة، والتوثيق العلمي، والتدريب المهني، جرى التركيز على ترميم المعابد والمسارح والأعمدة الرومانية التي يسهل عرضها في الكتيّبات السياحية. وهذا ما جعل كثيرًا من المناطق الأثرية اللبنانية غير مدروسة بشكلٍ كافٍ حتى اليوم. وتؤكد أنّ غياب المسح الأثري المنهجي لكل الأراضي اللبنانية كان من أبرز نقاط الضعف، لأنّ المسح يسمح بتحديد المواقع الأثرية قبل تنفيذ مشاريع شق الطرق والبناء والزراعة، وبالتالي حماية التراث من التدمير العشوائي. ونتيجة لذلك، تعرّضت مواقع كثيرة للتدمير من دون توثيق، خصوصًا خلال موجات التوسع العمراني بعد الحرب الأهلية.

تطور علم الآثار ومنهجياته

ينتقل الحديث مع الدكتورة صادر ليُلقي الضوء على التحول المنهجي الذي شهده علم الآثار عالميًا، وكيف تأخّر لبنان نسبيًا في مواكبته. ففي بداياته، كان علم الآثار أقرب إلى دراسة الفنون القديمة أو البحث عن الكنوز والمعالم الضخمة، لكنه تحوّل لاحقًا إلى علم متعدد الاختصاصات يتقاطع مع الأنثروبولوجيا، والجيولوجيا، والعمارة، ودراسات الذاكرة والتراث، بالإضافة الى العلوم البيئية والتحليل الطبقي والتقنيات الحديثة ومنها تقنيات التوثيق الرقمي والاستشعار عن بعد، واختيار المواقع وفق أهميتها الاستراتيجية، بدلاً من الحفر العشوائي أو البحث فقط عن المباني الضخمة.

”يجب فهم الآثار كموردٍ معرفي وثقافي حيّ يسهم في بناء المستقبل. فالتراث، ليس مجرد مسألة تقنية أو أدوات للعرض السياحي أو الرمزية الوطنية، بل هو وسيلة لفهم تطور المجتمع اللبناني وتعدّديته وتعقيداته التاريخية.“



وتشير صادر إلى أنّ الحفريات القديمة في لبنان كانت في كثير من الأحيان تفتقر إلى التوثيق العلمي الدقيق، لأنّ الهدف كان استخراج القطع المهمة أو الكشف عن المباني الكبرى. أما علم الآثار الحديث، فهو يركّز على فهم المجتمع القديم بكامل تفاصيله: أنماط السكن، الغذاء، الاقتصاد، البيئة، العلاقات التجارية، وحتى الحياة اليومية للناس العاديين.

كما تؤكد أنّ قيمة الموقع الأثري لا تكمن فقط في «القطع الجميلة»، بل في الطبقات والسياقات التي تكشف كيفية تطور المجتمعات عبر الزمن. لذلك، تعتبر أنّ تدمير الطبقات الأثرية بسبب المشاريع العمرانية أو الحفريات غير المنهجية يشكّل خسارة معرفية لا يمكن تعويضها.



بوستر توعوي عن حماية التراث في المطار

التعليم والتدريب والواقع المهني

وفي الإطار الأكاديمي، تشير صادر إلى أنّ تعليم الآثار في لبنان بدأ بشكلٍ محدود ومتأثر بالنموذج الفرنسي الذي ركّز على تاريخ الفن أكثر من التدريب المنهجي والعملي. فالجامعة اللبنانية أنشأت فرعًا للآثار منذ بداياتها، لكن التدريس كان أقرب إلى تاريخ الحضارات والفنون القديمة منه إلى التدريب على الحفريات والمنهجيات الحديثة.

تستعرض صادر تاريخ تدريس الآثار في لبنان، وتشير إلى أنّ الجامعة اللبنانية أدّت دورًا أساسيًا في هذا المجال، وأنّ عددًا من العاملين في المديرية العامة للآثار كانوا يدرّسون فيها، مثل كميل أسمر وحارث البستاني. وتعتبر أنّ ديمتري بارامكي كان أحد أبرز الشخصيات الأكاديمية في تطوير الاختصاص، وهو الذي أسّس قسم «التاريخ والآثار» في الجامعة الأميركية في بيروت، ونجح في استقطاب أساتذة وطلاب أجانب منذ خمسينيات القرن العشرين وستينياته.

كما تتحدث صادر عن ضعف برامج الآثار في الجامعات اللبنانية عامةً، وعن توقف بعض البرامج أو تجميدها، ما انعكس سلبًا على إعداد الكوادر الجديدة. وتشير إلى أنّ الأزمة لا تتعلق فقط بالمناهج، بل أيضًا بغياب الرؤية الوطنية لتطوير الاختصاص، وبضعف التمويل، وعدم وجود مسارات مهنية واضحة ومستقرة ومعزّزة بالتدريب المستمر للخريجين والعاملين الآثاريين. وترى أنّ الأزمة الأساسية تكمن في غياب مؤسسة رسمية قوية قادرة على استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها. فالأجور زهيدة، والهيكل الإداري غير منظم، والتوظيف يتم أحياناً بطرقٍ غير علمية وعشوائية، ما يدفع الكثير من الباحثين الجيدين إلى الهجرة أو الابتعاد عن القطاع. كما تنتقد ضعف فهم مؤسسات الدولة لطبيعة العمل الأثري، إذ لا توجد معرفة دقيقة بالتخصصات المطلوبة أو بآليات التوظيف المناسبة. وتوضح أنّ عددًا كبيرًا من الأثريين اللبنانيين اعتمدوا تاريخيًا على المنح الخارجية والبعثات الأجنبية، لأنّ الدولة لم تؤمّن تمويلًا مستقرًا للبحث العلمي.

ما بين الإهمال والحرب والإعمار

تشير صادر إلى أن بعض الحفريات كانت تكلّف مبالغ ضخمة جدًا من دون أن تنتج معرفة علمية حقيقية، بسبب ضعف التخطيط وسوء الإدارة. وتتحدث عن ضياع مواقع مهمة لهذا السبب أو نتيجة قرارات سياسية أو اقتصادية، وتقدّم مثالاً على ذلك موقع تل الناعمة، وهو موقع أثري مهم يمتد من العصر النيوليتي حتى العصر المملوكي، وتعرّض للإهمال والتدمير رغم قيمته العلمية الكبيرة. فقد اكتشفت

أنّ الموقع أُزيل من لائحة التلال الأثرية لتسهيل بيعه واستثماره، رغم إدراك المختصين لأهميته العلمية، ما يشير إلى هشاشة حماية التراث في لبنان وخضوعه مرارًا للمصالح.

أما بعد انتهاء الحرب، فقد شهدت المديرية العامة للآثار والمتاحف مرحلة إعادة بناء وترميم، شملت إعادة افتتاح المتحف الوطني، ومحاولة جرد القطع الأثرية وتنظيمها بعد سنوات الدمار والفوضى. كما أُطلقت حفريات واسعة في وسط بيروت بالتعاون مع بعثات دولية استُدعيت عبر اليونسكو، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من آثار العاصمة خلال مشاريع إعادة الإعمار. وتُعدّ هذه المرحلة محورًا مركزيًا في تاريخ علم الآثار في لبنان، خصوصًا في ما يتعلق بوسط بيروت.

وترى صادر أنّ إعادة الإعمار شكّلت فرصة تاريخية لإعادة اكتشاف المدينة القديمة، لكنها تحوّلت في الوقت نفسه إلى مصدر دمار واسع للطبقات الأثرية بسبب سرعة التنفيذ والضغوط الاقتصادية. وتعتبر أنّ مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار غالبًا ما سبقت الدراسات الأثرية وأدّت إلى تدمير أجزاء كبيرة من المدينة القديمة. وتلحظ أنّ الحفريات السريعة وغير الموثقة التي رافقت مشاريع الإعمار في بيروت بعد الحرب أصبحت مرتبطة بشركات الإعمار والمطوّرين العقاريين على حساب مرجعية الدولة وحماية التراث، مؤكدة أنّ الكثير من المواقع حُفرت بطريقةٍ سيئة ومن دون توثيق أو نشر علمي منهجي، ما أدى إلى ضياع جزء من الذاكرة التاريخية للبنان.

وفي السنوات الأخيرة، ومع تكرار الحروب والأزمات، عادت صادر لتُحذّر من الأخطار المتزايدة التي تهدّد المواقع الأثرية اللبنانية، سواء بفعل التدمير العمراني أو الاعتداءات الإسرائيلية، خصوصًا في الجنوب والبقاع حيث توجد مواقع كثيرة غير مدروسة أو غير منقّبة بعد. وتدعو إلى وضع خطة وطنية شاملة لحماية التراث، تقوم على تعاون الدولة اللبنانية مع المنظمات الدولية والجامعات والخبراء المحليين، بالتوازي مع تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التراث بوصفه جزءًا من الذاكرة الوطنية والتاريخ الإنساني المشترك، وبدوره الثقافي والاقتصادي. كما شدّدت على أهمية البناء على مبادرات الأونيسكو الأخيرة المتعلقة بالحماية المعزّزة للمواقع الثقافية اللبنانية إذ إنّ عدد المواقع المحمية لا يكفي، والعمل على توسيع نطاقها لتشمل جميع المواقع الأثرية الموثّقة، بما فيها تلك التي لم تُنقّب بعد، إضافة إلى



أصبحت الآثار موضوعًا للطوابع منذ زمن لبنان الكبير



كارت بوستال عن بعلبك في الستينات

المعالم التاريخية المُدرجة على لائحة الجرد العام. ويأتي ذلك رغم الفجوة بين النصوص القانونية وقدرتها الفعلية على الردع، إذ تبدو المؤسسات الدولية قادرة على توثيق الأضرار وإدانتها ودعم إعادة التأهيل أكثر من قدرتها على منع وقوعها.

أزمة المؤسسات والإدارة الثقافية

وفي تقييمها للبنية الإدارية لقطاع الآثار، ترى صادر أنّ إنشاء وزارة الثقافة بعد الحرب كان خطوة جيدة من حيث المبدأ، لكنه فشل عمليًا بسبب غياب الميزانيات والأنظمة الفاعلة والتنفيذ الجدي. كما ترى أنّ الفصل غير المدروس بين مديرية الآثار ومديرية المتاحف خلق حالة من الفوضى الإدارية والتداخل في الصلاحيات وأضعف التنسيق المؤسسي. وتوضح أنّ النظام القديم رغم عيوبه، كان أكثر تماسكًا، إذ كان المدير العام مسؤولاً عن مختلف القطاعات، مع وجود رؤساء مصالح متخصصين للحفريات والمتاحف والترميم. أما التعديلات الجديدة، فقد أدت إلى تفكيك النظام من دون بناء بديل فعّال. كما تشير إلى عملية تغيّر الوزراء المستمرة عبر تعاقب الحكومات، وما يرافقها من انقطاع في السياسات والمشاريع، إذ تبدأ الخطط ثم تتوقف مع كل تغيير سياسي. بالنسبة إليها، هذا يعكس أزمة أعمق في الدولة اللبنانية، حيث تغيب الاستمرارية المؤسسية والتخطيط طويل الأمد.

وتنتقد صادر ما تسميه «القومية الفارغة»، أي استخدام الخطاب الوطني لتبرير الرداءة أو رفض النقد. فهي تؤكد أنّ حب الوطن الحقيقي يعني السعي إلى تقديم أفضل المعايير العلمية والإدارية، لا الاكتفاء بالشعارات والشكليات. وترى أنّ بعض المؤسسات اللبنانية وقعت في فخ اعتبار أي نقد بمثابة هجوم على الوطنية، بينما المطلوب فعليًا هو بناء مؤسسات محترفة وقادرة على المنافسة الدولية. كما تنتقد منطق التوظيف لمجرد التوظيف من دون تدريب وتأهيل وتطوير، معتبرة أنّ ذلك أضرّ بسمعة القطاع وأضعف كفاءته.

التراث والمستقبل

في سياق رؤيتها العميقة للواقع الأثري والثقافي في لبنان، تكشف صادر عن مجموعة من الإصلاحات البنيوية الضرورية للنهوض بقطاع الآثار وحماية التراث الوطني من التدهور والإهمال والتسييس. فالمشكلات التي تشير إليها لا تقتصر على نقص التمويل أو ضعف

الإمكانات التقنية، بل تمتد إلى بنية المؤسسات نفسها، وآليات الإدارة، والعلاقة بين الثقافة والسياسة والاقتصاد والعمران. وفي بُعدٍ أوسع، تدعو رؤية صادر إلى الانتقال لفهم الآثار كمورِدٍ معرفي وثقافي حيّ يسهم في بناء المستقبل. فالتراث، في نظرها، ليس مجرد مسألة تقنية أو أدوات للعرض السياحي أو الرمزية الوطنية، بل هو وسيلة لفهم تطور المجتمع اللبناني وتعدديته وتعقيداته التاريخية. ومن هنا، فإنّ تطوير قطاع الآثار يصبح جزءًا من مشروع ثقافي أشمل يهدف إلى بناء دولة أكثر احترامًا للمعرفة والمؤسسات والذاكرة الجماعية، ويرتبط بمستقبل المجتمع نفسه وقدرته على المشاركة الفعالة في هذه العملية.

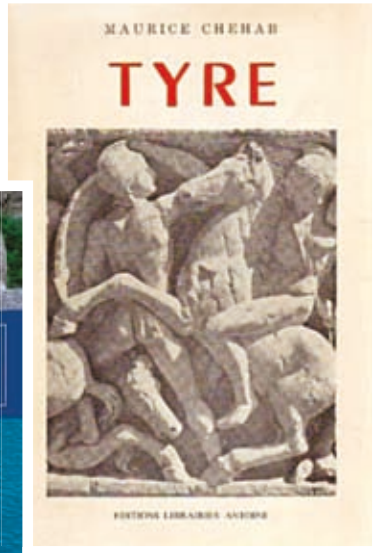
وفي خلاصة اللقاء مع صادر، يمكننا استخلاص عدد من المجالات الأساسية للمزيد من التفكير والسعي نحو التحسين والإصلاح، وذلك على النحو الآتي:

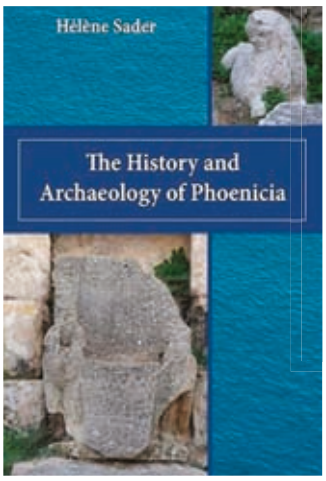
1. إعادة بناء رؤية وطنية شاملة للتراث الثقافي، تتعامل مع الآثار بوصفها جزءًا من الذاكرة الجماعية والهوية الثقافية، لا مجرد مورد سياحي أو عبء إداري. ومن هنا تبرز الحاجة إلى سياسة ثقافية جديدة تُوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على القيمة العلمية والتاريخية للمواقع الأثرية.

2. إجراء مسح أثري وطني شامل للأراضي اللبنانية باستخدام التقنيات الحديثة. فغياب قاعدة بيانات وطنية دقيقة للمواقع الأثرية جعل الكثير منها عرضة للتدمير خلال مشاريع البناء وشق الطرق والتوسع العمراني. في هذا السياق، ترى صادر أنّ الحماية الفعلية للتراث تبدأ قبل الحفريات، أي من خلال التخطيط المسبق وتحديد المناطق الحساسة أثريًا قبل منح التراخيص العمرانية أو الاستثمارية.

3. تعزيز استقلالية المديرية العامة للآثار وتحصينها إداريًا وقانونيًا من التدخلات السياسية والضغوط الاقتصادية والتعديلات نتيجة تغيّر الوزراء والسياسات، لضمان استمرارية العمل الثقافي. لذلك، يبدو من الضروري تطوير إطار قانوني وإداري أكثر استقرارًا، يسمح للمؤسسات الثقافية بالعمل وفق خطط طويلة الأمد بعيدًا عن التقلبات السياسية الآنية ضمن هيكلية مؤسساتية واضحة تعزز العلاقة بين المتاحف والآثار.

4. تحديث القوانين المتعلقة بحماية الآثار والتراث العمراني، إذ إنّ الكثير من التشريعات الحالية يعود إلى عقود سابقة ولم يعد قادرًا على مواكبة التحولات العمرانية والاستثمارية الحديثة. فالقوانين القائمة غالبًا ما تعاني ضعف التنفيذ أو الثغرات التي تسمح بتجاوزها تحت ضغط المصالح العقارية والاقتصادية. ومن هنا





تظهر أهمية تطوير تشريعات أكثر صرامة ووضوحًا، تتضمن آليات رقابة فعالة وإجراءات عقابية على التعديات والتدمير والإهمال.

5. وضع معايير علمية واضحة للحفريات الإنقاذية، وإلزام الشركات والمشاريع الكبرى بتمويل الدراسات الأثرية المسبقة وحماية المكتشفات انطلاقًا من دروس التجربة اللبنانية بعد الحرب الأهلية.

6. تبرز على المستويين الأكاديمي والمهني الحاجة إلى إعادة تطوير برامج تعليم الآثار في الجامعات اللبنانية وربطها بالتدريب الميداني والمنهجيات والتقنيات الحديثة. ويرافق ذلك تحسين ظروف العمل، وتأمين فرص تدريب مستمر، وخلق بيئة مهنية قادرة على استقطاب الكفاءات الشابة والحد من هجرتها إلى الخارج. فالتراث لا يمكن حمايته من دون وجود مؤسسات قوية وكوادر متخصصة ومستقرة.

7. توسيع العلاقة بين المجتمع والتراث من خلال إشراك المجتمعات المحلية والمدارس والبلديات في حماية المواقع الأثرية ونشر الوعي الثقافي. فحماية التراث لا يمكن أن تبقى مسؤولية نخبة أكاديمية أو مؤسسة رسمية فقط، بل ينبغي أن تتحول إلى ثقافة عامة تعزز شعور المواطنين بالانتماء إلى تاريخ مشترك يتجاوز الانقسامات الطائفية والمناطقية والسياسية.

8. إدماج حماية التراث ضمن سياسات إدارة الكوارث والنزاعات المسلحة، فالحفاظ على المواقع الأثرية هو جزء من الأمن الثقافي والذاكرة الجماعية، ويرتبط أيضًا بحماية معنى لبنان نفسه.

أخيرًا، تُشدد صادر على أنّ التراث الثقافي ليس ترفًا، بل هو جزء أساسي من الذاكرة الجماعية ومن بناء المواطنة. وعندما تُدمّر المواقع الأثرية أو تُدار المؤسسات الثقافية بطريقةٍ غير احترافية، فإنّ المجتمع يخسر جزءًا من تاريخه ومن قدرته على فهم نفسه.



مجلات متخصصة في التراث





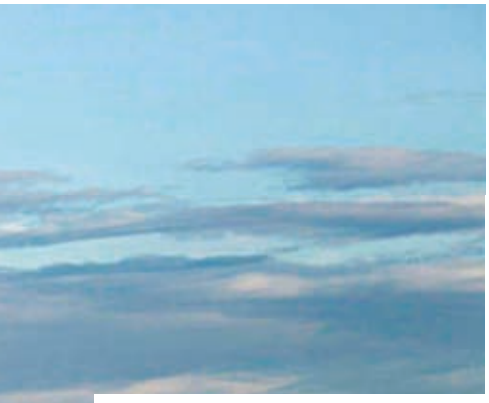
المدرسة الوطنية الارثوذكسية
عكار
Ecole Nationale Orthodoxe
1984







الحريات الإعلامية وخطاب الكراهية



د. تراز منصور



في زمن الحروب والأزمات، لا تقتصر مهمة الكلمة على نقل الحدث، بل يمكن أن تتحوّل إلى أداة خطيرة تُؤجّج الانقسامات وتُهدّد الاستقرار الاجتماعي. فخطاب الكراهية الذي يُبثّ عبر بعض الوسائل الإعلامية ومنصّات التواصل الاجتماعي لم يعد مجرّد تعبير عن الرأي، بل بات عنصرًا قادرًا على إشعال الفتن وتأجيج المشاعر ونبذ الآخر. كذلك، فإنّ نشر الأخبار والمعلومات من دون الشعور بالمسؤولية الوطنية ومن دون مراعاة أصدائها وتداعياتها، قد ينعكس بصورة مباشرة على الواقع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والصحي.

تشهد الساحة اللبنانية اليوم، ولا سيّما منابر الإعلام التقليدي ومنصات التواصل الاجتماعي، تصاعدًا لخطاب الكراهية وانتشارًا واسعًا للمعلومات المضلّلة، وحتى للمعلومات الصحيحة التي يجري توظيفها بطريقةٍ سلبية. ويغيب عن بال كثير من الإعلاميين أنّ الحرية الإعلامية ليست مطلقة، بل ترتبط بمسؤولية مهنية ووطنية، وأنّ الصحافي مطالب بالتحلّي بالموضوعية والوعي بخطورة نشر أي معلومة قد تمسّ السلم الأهلي أو الأمن أو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تُطرح اليوم أسئلة كثيرة حول مفهوم الحريات وحدودها، ودور الصحافي في ظل الأزمات والحروب: ما هي حدود الحرية الإعلامية وأين تبدأ المسؤولية المهنية؟ وما هي تداعيات الحريات الإعلامية غير المسؤولة في زمن الحروب والأزمات؟ هل تبني الحريات المجتمع أم تدمّره؟
أسئلة حملناها إلى مجموعة من الإعلاميين والأكاديميين.

بين الحق والمسؤولية

يوضح رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصوت لبنان (الأشرفية) الأستاذ أسعد مارون أنّ الحريات، وفي مقدّمها حرية التعبير والإعلام، تُعدّ حقًّا أساسيًّا يضمنه الدستور، وتشكّل ركيزةً لأي نظامٍ ديمقراطي. إلّا أنّها ليست مطلقة، بل هي حرية مسؤولة تُمارَس ضمن حدودٍ واضحة، أبرزها عدم التعدّي على كرامة الأفراد، وعدم تهديد الأمن الوطني أو السلم الأهلي، إضافةً إلى عدم نشر معلومات مضلّلة أو غير موثّقة.

ويشير في هذا الإطار، إلى أنّ دور الصحافي يكمن في تحقيق التوازن بين حق المواطنين في المعرفة وواجب حماية المجتمع، معتبرًا أنّ الصحافي ليس مجرّد ناقل محايد للأخبار، بل هو أيضًا حارس للحقيقة، يتحقق من المعلومات، ويضعها في سياقها الصحيح، ويدرك تداعيات نشرها، خصوصًا في بيئةٍ هشّةٍ مثل لبنان.

ويضيف مارون أنّه في أوقات الأزمات، تتحوّل الكلمة إلى عامل تأثير مباشر، وقد تصبح أداةً للتصعيد بدلاً من أن تكون وسيلةً للتوعية. فالحريات الإعلامية غير المنضبطة قد تؤدي إلى تأجيج الانقسامات الطائفية والسياسية، وزعزعة الثقة بين المواطنين والدولة، ونشر الذعر أو الشائعات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي (مثل التهافت على المصارف أو الأسواق)، فضلًا عن الإضرار بصورة لبنان في الخارج. وفي بلدٍ يقوم على توازناتٍ دقيقة، قد تتحوّل الكلمة غير المسؤولة إلى شرارةٍ لأزمة أكبر.

ويلفت إلى أنّ الحريات بحدّ ذاتها لا تبني المجتمعات ولا تدمّرها، فطريقة استخدامها هي التي تحدد النتيجة. وعندما تُمارَس بمسؤولية، تُسهم في بناء مجتمعٍ واعٍ، قادرٍ على المحاسبة والإصلاح. أمّا حين تُستخدم بشكلٍ فوضويٍ أو تحريضي، فإنّها تؤدي إلى التفكّك، ونشر الكراهية وهدم الثقة العامة.

وعن دور منصّات التواصل الاجتماعي في زمن الأزمات، يوضح أنّها أصبحت لاعبًا أساسيًا في تشكيل الرأي العام. ومن حسناتها: سرعة نقل المعلومات، كسر الاحتكار الإعلامي التقليدي، ومنح مساحة للأصوات المهمّشة، فضلًا عن إسهامها في التوعية والحشد الإيجابي. في المقابل، تحمل هذه المنصات مخاطر جمّة، أبرزها انتشار الأخبار الكاذبة بسرعةٍ كبيرة، وغياب المساءلة المهنية، وتضخيم خطاب الكراهية والتحريض، إضافةً إلى التأثير في الرأي العام عبر حملات منظمة أو مضلّلة.

وحسب رأيه، تتضاعف خطورة هذه الظاهرة في لبنان بسبب التركيبة الطائفية والسياسية المعقّدة، وضعف مؤسسات الدولة في ضبط الإعلام الرقمي، فضلًا عن التداخل القائم بين الإعلام والسياسة، وهشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، فإنّ أي خطاب إعلامي غير مسؤول قد تكون كلفته مضاعفة، وقد يهدّد الاستقرار بشكلٍ مباشر. لكنه يشير في المقابل إلى أنّ هذه المشكلة لا تقتصر



beatsnoop.com

على لبنان، بل تمتدّ عالميًا، غير أنّها تُواجه عبر تشريعات تُنظّم المحتوى الرقمي، ومنصات متخصّصة في التحقّق من المعلومات (Fact-checking)، إلى جانب وعي إعلامي متزايد لدى الجمهور ومساءلة قانونية للمخالفين.

ومع ذلك، ما زالت معركة التوازن بين الحرية والمسؤولية قائمة حتى في الدول المتقدمة، خصوصًا مع تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

ويختم مارون بالتأكيد أنّ لبنان اليوم بحاجةٍ إلى إعلام حرّ، لكن يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعلامٍ مسؤول. فالكلمة لم تعد مجرد رأي، بل باتت فعلًا قد يبني وطنًا أو يدمّره.

للإعلامي دور محوري خلال الحروب

يرى المدير الأسبق لكلية الإعلام الفرع الثاني في الجامعة اللبنانية، الدكتور هاني صافي، أنّ الحرية هي أن يتخذ الإنسان قراراته من دون أي ضغوط خارجية، وأن يكون قادرًا على التمييز بين الخطأ والصواب. وينطبق هذا المبدأ على مختلف المجالات، بما فيها الإعلام. لذا تقع على عاتق الإعلامي مسؤولية التمييز بين الخبر الذي يؤذي والآخر الذي يبني، قبل النشر، بعيدًا عن الضغوطات المالية أو الإدارية، التي من شأنها عرقلة مسار الحرية والحدّ منها.

وهو يعتبر أنّ للإعلامي دورًا محوريًا ومسؤوليةً كبيرةً خلال الحروب والأزمات، لأنّ المعلومة بإمكانها التخريب والتدمير خصوصًا حين تكون النفوس متأجّجة، وعمليات التحريض ناشطة، والشائعات منتشرة. ومن هنا، ضرورة الامتناع عن نشر أي معلومة، حتى لو كانت صحيحة، إذا كان من شأنها الإساءة إلى السلم الأهلي أو التسبّب بتداعيات اقتصادية. وهو يميّز بين السبق الصحفي الهادف المنقّى من أي شوائب قد تُسيء إلى أمن المجتمع، وبين ممارسات إعلامية غير منضبطة، مثل نشر صور عنيفة أو معلومات تمسّ معنويات العسكريين أو تسيء إلى السلم الأهلي.


magnific.com


magnific.com

الخطاب الاستفزازي على الشاشات

ويشير صافي إلى أنّ الإعلام التقليدي في لبنان يسيطر إلى حدٍّ كبير على محتوى الخبر، سواء عبر الرقابة الذاتية للصحافي، أو من خلال رقابة المؤسسة الإعلامية، لافتاً إلى أنّ لهذه المؤسسات علاقات ومرجعيات تُسهم في ضبط المحتوى الإعلامي وعدم تفلّت الأخبار. لكن وعلى الرغم من ذلك، نشهد التفلّت الخطابي في «البرامج الحوارية» ولا سيما عبر محطات التلفزة، إذ يتعمّد البعض إلى جمع الأضداد في حلقة واحدة بهدف رفع نسب المشاهدين، وبالتالي الحصول على حصّة وازنة من الإعلانات، ما ينعكس إساءةً للمجتمع من خلال الكلمات النابية والأخبار المغلوطة والخطاب الاستفزازي الذي يؤجج المشاعر والتحريض.

مع ذلك، يرى الدكتور صافي أنّ وسائل الإعلام تلتزم في الغالب معايير الحرية المسؤولة وذلك نتيجة تلقّي طلاب كلية الإعلام أصول كتابة الخبر والتقيّد بالمعلومات وبالمصادر، فيما يعتبر أنّ المشكلة الأساسية تكمن في منصّات التواصل الاجتماعي، حيث لا رقيب ولا حسيب، ما يتيح لأيٍ كان نشر ما يشاء تحت شعار «حرية التعبير» وضمن ما يسمى بـ «الصحافة المواطنية»، وهو غير عالم بأصول الصحافة وقوانينها.

وفي سياقٍ مماثل، لفت إلى الضرر الكبير الذي يلحق بلبنان نتيجة الاستخدام غير المنضبط للحرية، وغياب المسؤولية والرقابة والضوابط القانونية، مشيراً إلى دور الخوارزميات التي تعتمدها منصات التواصل الاجتماعي كمنصّة (X) مثلاً، لتنقية الأخبار وفق معايير المجتمعات الغربية المتقدمة، والتي تتعلق في معظم الأحيان بمعايير تسويقية تهدف إلى زيادة التفاعل والمشاهدات، وهي معايير لا تتناسب مع طبيعة مجتمعنا.

كما أشار إلى خطورة المجموعات على تطبيق «واتساب»، في تعزيز التحريض وخطاب الكراهية ونشر الشائعات، فضلاً عن التحديات المتزايدة جراء استخدام الذكاء الاصطناعي لناحية تأجيج الخبر بواسطة فبركة الأخبار الكاذبة والصور والفيديوهات المزيّفة.

ضوابط الحرية الإعلامية

وفي مقاربة الحلول، يرى الدكتور صافي أنّ القانون والأخلاق والتربية تشكّل الإطار الضابط للحرية، مشيراً إلى أهمية التشريعات القانونية في تنظيم الممارسة الإعلامية والحدّ من الانفلات. وقد دعا المشرّع والمثقفين والأكاديميين والإعلاميين إلى الضغط لإقرار قوانين حديثة تنظّم العمل الإعلامي، إلى جانب وضع مواثيق أخلاقية خاصة بمنصات التواصل الاجتماعي، شبيهة بتلك المتعلقة بالإعلام التقليدي، بما يتناسب مع خصوصية المجتمع اللبناني وتعقيداته، وبما يوازن بين الحرية والمسؤولية، حمايةً للمواطن والوطن.

كما يشدّد على ضرورة تعديل قانون الإعلام قبل إقراره، بما يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، مشيراً إلى التعديلات المستمرة على قوانين الإعلام في مختلف دول العالم نتيجة التطور الكبير في الأدوات الرقمية المستخدمة في العمل الإعلامي.

ويختم مؤكدًا على دور التربية كعنصرٍ أساسيٍّ في الاستخدام المسؤول للحرية، لافتاً إلى أنّ ضعف الوعي التربوي قد يفضي إلى سوء توظيفها عبر مواقع التواصل، بما ينعكس بلبلةً اجتماعيةً وتراجعًا في الضوابط الأخلاقية. وهو يشدّد على أهمية التربية المدرسية في ترسيخ مفهوم الاستخدام المسؤول للحرية الإعلامية، وتوجيه الأجيال الناشئة نحو رفض التحريض وخطاب الكراهية، بغية إعداد أجيالٍ تُدرك أهمية المسؤولية في المحافظة على الركائز الوطنية، فتمارِس الرقابة الذاتية قبل نشر الكلمة أو التعليق على خبرٍ أو إعادة إرسال خبرٍ مزيّف، ليأتي لاحقًا دور القانون في الضبط والمساءلة.

إكسير الحياة

بدورها، تصف الإعلامية والأستاذة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، الدكتورة إيفانا مارشليان، الحرية بأنّها «إكسير الحياة»، معتبرةً أنّ قيمتها الحقيقية لا يدركها إلّا من حُرِم منها، كالسجين أو المنفي أو من يعيش تحت نظام يقمع حرية التفكير والتعبير.

وترى أنّ الحرية في المجال الإعلامي، كما في سائر المهن، ضرورة لأنّها المدى الحيوي والصحي الذي يطيب للفرد عمومًا وللإعلامي خصوصًا، أن ينعم به ليعمل ضمنه وعبر أدواته من دون أي قيود، إلّا ما يمليه عليه ضميره، بعيدًا عن المحسوبيات، فلا يكون مضطرًّا إلى التستّر على أي عمل شاذ من أي نوعٍ كان تحت وطأة القيود أو المصالح.

وفي ما يخصّ حرية الصحافي، تؤكد مارشليان ضرورة أن يدرك الصحافي، منذ بداية مسيرته المهنية، أنّ حرية التعبير ليست بلا حدود، فلا يمكنه نشر كل ما يتوصّل إليه، ولا سيّما في الملفات السياسية أو الأمنية، التي يمكن أن يشكّل نشرها تهديدًا لأمن



beatsnoop.com



magnific.com

”تُعدّ حرية التعبير والإعلام حقًا أساسيًا يضمنه الدستور، وتشكّل ركيزةً لأي نظامٍ ديمقراطي. إلاّ أنّها ليست مطلقة، بل هي حرية مسؤولة تُمارَس ضمن حدودٍ واضحة، أبرزها عدم التعدّي على كرامة الأفراد، وعدم تهديد الأمن الوطني أو السلم الأهلي، إضافةً إلى عدم نشر معلومات مضلّلة أو غير موثّقة.“

المجتمع أو تماسكه. فالحرية، بحسب تعبيرها، لا تعني قول كل شيء، بل تعني امتلاك القدرة على اختيار التوقيت والأسلوب المناسبَين لطرح المعلومات ضمن المشهد العام. وإذ تؤكد أنّ احترام الصحافي للقانون يبقى ضرورة أساسية، ترى أنّه يجب ألاّ يتحوّل إلى مجرد أداة مطيعة ومصدر انتفاع للسلطة، بل أن يحافظ على قدرته في إيصال أفكاره ومعلوماته بذكاءٍ ومهنية، من دون الوقوع في فخ الملاحقات القانونية.

وعن تداعيات الحريات الإعلامية غير المسؤولة خلال الحروب والأزمات، وخطورتها على السلم الأهلي والاقتصاد والمجتمع، توضح أنّ الحريات المسؤولة تشكّل عصب العمل الصحافي، أمّا الحريات غير المسؤولة، فيتوسّلها صحافيون متطرفون لا يتقبّلون الآراء المخالفة، مشيرة إلى أنّ هؤلاء يدافعون عن أفكارهم بأساليب هجومية تصل أحياناً إلى الشتائم والتخوين بحق كل مَن يخالفهم الرأي. وهذا الواقع يتجلّى بوضوح عبر منصّات التواصل الاجتماعي، حيث تحوّلت التعليقات المتبادلة إلى ساحة صدام مفتوحة، «فالكل يهاجم الكل»، على حدّ تعبيرها، حتى باتت هذه المنصات أشبه بساحات معارك افتراضية.

لكن رغم هذه الفوضى الإعلامية، ترى مارشليان أنّ القارئ الواعي سيتوقّف فقط عند الآراء الرصينة، التي تعيد التوازن للخلل القائم جراء التراشق الكلامي المتبادل.

غزو الحمقى!

وحول رأيها في حسنات منصات التواصل الاجتماعي ومخاطرها في زمن الأزمات، استحضرت مقولةً للصحافي الإيطالي إمبرتو إيكو وفيها: «إنّ أدوات مثل تويتر وفايسبوك منحت حق الكلام لفيالق من الحمقى، ممن كانوا يثرثرون في الحانات من دون أن يتسبّبوا بأي ضرر للمجتمع، وكان يتمّ إسكاتهم فوراً، أمّا الآن، فلهم الحق بالكلام مثلهم مثل من يحملون جائزة نوبل... إنه غزو الحمقى».

في المقابل، رأت أنّ لهذه المنصّات جانباً إيجابياً يتمثّل في سرعة انتقال الأخبار، فضلًا عن إتاحة الاطلاع على آراء وتجارب متنوعة من مختلف الأطياف والهويات حول العالم.

وشدّدت أخيراً على أنّ فوضى الحريات تسيء إلى الأوطان والأفراد، مشيرة إلى أنّ اللبنانيين يعيشون هذا الواقع يومياً في ظلّ تنوّع حادّ وتباين في المواقف، إذ يعتبر كل فريق نفسه على حقّ دون سواه.

في الخلاصة، لا بدّ من أن ندرك أنّ الحرية الحقيقية لا تعني غياب الضوابط، بل تعني وجودها بوعيٍ ورضًى. الحرية المسؤولة هي التي تعرف متى تتكلم ومتى تصمت، متى تَنشُر ومتى تتروّى. هي الميزان الدقيق بين حقّ الفرد في التعبير وواجبه تجاه مجتمعه. أمّا الفلتان الإعلامي، فهو ليس مجرّد ضوضاء عابرة، بل إنّه شرارة صغيرة قادرة على إحراق بنية مجتمع بأكمله.

النَّول: خيوطٌ تنسج أسرار الأجداد وتحيك ذاكرة الوطن

المعاون كرستينا عباس

تُعدّ الحياكة على النَّول من أقدم الحرف اليدوية التي عرفها الإنسان. وفي لبنان حملت هذه الحرفة هوية ثقافية واقتصادية خاصة، فنسجت عبر الزمن حكايات القرى وصمود الأهالي خلال مختلف الأزمات. ولطالما تعالت من بين أخشاب النول أصوات "طق... طق... طق"، كأنها نبض حرفةٍ تمتد جذورها إلى آلاف السنين. ومن خيوطه، نُسجت حكايا من التاريخ والتراث ورُسمت في عباءاتٍ ملوكية بخيوطٍ ذهبية لتزيّن أجساد شخصياتٍ بارزة.



shutterstock.com

تعود جذور الحياكة في لبنان إلى آلاف السنين، وتحديدًا إلى الحقبة الفينيقية. فقد اشتهر الفينيقيون بصناعة النسيج والأرجوان، وصدّروا أقمشتهم الفاخرة إلى مختلف موانئ البحر الأبيض المتوسط، فأبهروا العالم بسحرها وفخامتها. ومنذ العهد العثماني، ترسّخت هذه الحرفة وتجذّرت في الجبل اللبناني حيث لم يخلُ بيت في القرى والبلدات الجبلية من نولٍ خشبي.

ويُذكر أنّه اشتهر في لبنان ثلاثة أنوال، أحدها للراحل أنطون سعادة في ذوق مكايل الذي امتهن الحرفة في القرن التاسع عشر، وآخر لشيخ من آل فياض في بلدة بشتفين الشوفية، ويُعد من معالم الحرف اليدوية الأصيلة في منطقة الشوف، ونول آل باز في بعذران الشوفية، ويعود إلى العام 1918، حين قرر الشيخ «زيدان أحمد باز» السير في هذا الدرب الحرفي.

في الموروث المرتبط بهذه الحرفة، كانت «ستّ البيت» هي المصنع؛ تغزل صوف الغنم، وتصبغه بقشر الرمان والسماق، ثم تنسج لأفراد عائلتها البُسط التي تدفئهم شتاءً، والأغطية الصوفية، والعباءات، والطرابيش، واللباس التقليدي كالشروال والقمباز. وقد شكّل النول مصدر أمان اقتصادي للعائلة، إذ كانت المرأة تبيع عباءةً لتُطعم أسرتها عندما تضيق الأحوال.

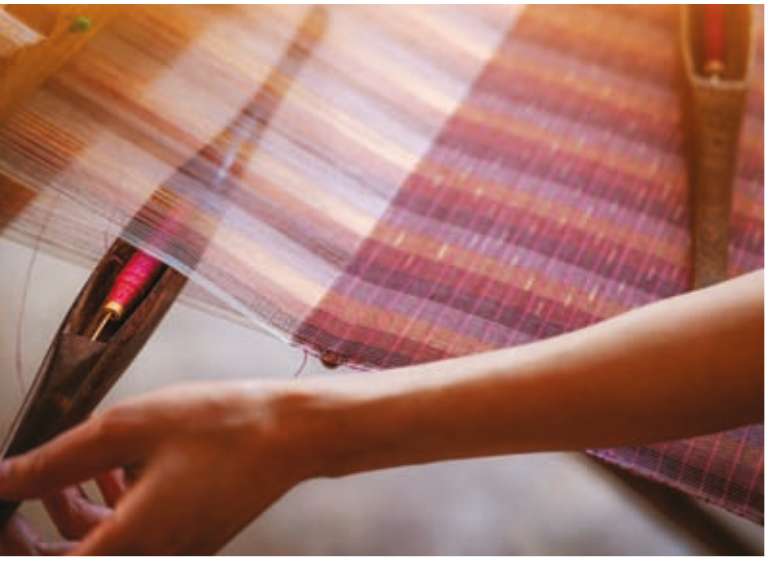
حِرفيون تخلّوا عن آلاتهم

كان النول اليدوي التقليدي يُعرف بـ «النول العربي» وهو نولٌ أفقي، يجلس الحائك أمامه ويستخدم يديه وقدميه لتحريك الخيوط. وقد أتقنت النساء هذه الحرفة وورّثنها لبناتهن، حتى أصبحت جزءًا من «جهاز العروس» ومصدرًا أساسيًا لدعم العائلة.

غير أنّ الحياكة على النول شهدت تراجعًا كبيرًا منذ خمسينيات القرن الماضي مع دخول المصانع الحديثة وانتشار النسيج الآلي المستورد منخفض الكلفة. فقد غزت الأقمشة الصينية والتركية الزهيدة الأسواق، وأصبح شراء القماش الجاهز أقل كلفة من تخصيص شهرٍ كامل لنسجه يدويًا على النول. ولهذا هجر معظم الشباب المهنة، فبينما تتطلب الحياكة ساعاتٍ طويلة من العمل المتواصل، يبقى مردودها المادي محدودًا مقارنةً بمهنٍ أخرى تتيح دخلًا أعلى في وقت أقصر. في هذا السياق، يقول أحد الشبان ممّن تخلوا عن حرفة آبائهم «لماذا عليّ أن أعمل ليلًا نهارًا على آلة النول



magnific.com



> "في إطار المحافظة على هذه الحرفة، أطلقت جمعيات أهلية مبادرات متعددة رفضًا لاندثار النول، ومن بين هذه المبادرات تنظيم ورش تدريبية لتعليم الحياكة على هذه الآلة، مع إدخال ألوان وأساليب حديثة تشجع الشباب على تعلم هذه المهنة."

مقابل أجرٍ زهيد في كل أسبوع، فيما يمكنني أن أربح أضعاف المبلغ إذا عملت في وظيفةٍ أخرى؟».

من هنا، فإنّ آلات النول العاملة في لبنان حاليًا أصبحت معدودة على أصابع اليد، فيما تتزايد التحديات التي تهدد ما تبقى من هذه الحرفة. فصوف الغنم والأصباغ الطبيعية التي تشكّل مواد أساسية في صناعة النسيج اليدوي، ارتفعت أسعارها إلى مستويات خيالية، ونتيجةً لذلك، تحولت المنتجات المنسوجة يدويًا إلى ترفٍ ولا يقتنها إلا عدد محدود من عشاقها والمهتمين بها.

إلى ذلك، تُعتبر الحياكة على النول حرفةً صعبة التعلّم، تتطلب صبرًا طويلًا وشغفًا حقيقيًا وتعلّقًا بتاريخها العريق. لذا، تواجه صعوبةً متزايدة في الاستمرار والمحافظة على مكانتها التاريخية، رغم ما تتميز به من أصالة تنفرد بها بين أساليب الحياكة الأخرى. ويقول أحد الحرفيين: «النول آلة موسيقية لا يعرف سحرها إلّا من يتقن نسج خيوطها»، مضيفًا أنّه يشعر بسعادةٍ لا توصف كلما سمع صوت احتكاك الخشب بالخشب و«رنّة» القصب على القماش.

بصيص أمل

على الرغم من أسعارها الباهظة، ما زال للعباءات المنسوجة على آلة النول عشاقها، وما زالت تحظى بإقبال فئةٍ معينة من الزبائن، ولا سيما رجال الأعمال وبعض الشخصيات الرسمية في الدول العربية. وتختلف أسعار هذه العباءات وفق نوعية الخيوط المستخدمة، والزخارف المقصّبة، والنقشات المطلوبة، فتراوح عمومًا بين 1500 و3000 دولار أميركي. ويعود ارتفاع أسعارها إلى الجهد الكبير والدقة المتناهية اللذين تتطلبهما صناعتها، إذ قد يستغرق إنجاز العباءة الواحدة أكثر من شهرين من العمل المتواصل.

وفي إطار المحافظة على هذه الحرفة، أطلقت جمعيات أهلية مبادرات متعددة رفضًا لاندثار النول. ومن بين هذه المبادرات تنظيم ورش تدريبية لتعليم الحياكة على هذه الآلة، مع إدخال ألوان وأساليب حديثة تشجع الشباب على تعلم هذه المهنة. كما تبرز مبادرات فردية يقودها لبنانيون يسعون إلى إبقاء هذا التراث حيًّا في ذاكرة الأجيال الصاعدة. وتعمل عدة جمعيات أيضًا على الترويج للحرفة ضمن برامجها وأنشطتها، حفاظاً على إرث الأجداد. كذلك بدأ عدد من مصممي الأزياء اللبنانيين بدمج الأقمشة المنسوجة يدويًا في تصاميمهم الحديثة، بهدف إضفاء قيمة تراثية عليها وإبقاء الحرفة حيّة في مواجهة الانتشار الواسع للأقمشة الصناعية المستوردة.







مستقبل وآفاق

لا يكمن مستقبل الحياكة على النول في لبنان في منافسة المصانع، فالتحديات التي ذكرناها سابقًا تحول دون إظهار قيمتها الحقيقية. وقد يكون الحل في تحويلها إلى «صناعة تراثية فاخرة»، الأمر الذي يرتبط بثلاثة محاور رئيسية، أولها السياحة الثقافية، من خلال تحويل مشاغل النول إلى متاحف حيّة تتيح للسائح اللبناني والأجنبي مشاهدة الحائك في أثناء عمله والتعرّف إلى مراحل نسج القماش اليدوي، ما يشجع الفرد على اقتناء قطعةٍ فريدة صُنعت أمامه.

أما المحور الثاني، فيرتبط بالموضة المستدامة، إذ يشهد العالم اليوم توجهًا متزايدًا نحو الأقمشة الطبيعية والصناعات اليدوية الصديقة للبيئة. ومن هنا، يمكن للنول اللبناني أن يجد مكانة مميزة في الأسواق العالمية بوصفه منتجًا بيئيًا يحمل في طياته قصة تراثية تنتقل من جيل إلى آخر.

ويتمثّل المحور الثالث في الدعم الرسمي، وذلك عبر إنشاء تعاونيات للحائكين تسهم في تأمين المواد الخام وتسويق المنتجات، وتشجيع دمج التصاميم العصرية والألوان الحديثة بالنقشات التقليدية لجذب الشباب، فضلًا عن إدراج الحرفة ضمن مناهج التعليم المهني واستثمار المنصات الرقمية في التسويق لها محليًا وعالميًا.

إنّ مستقبل النول اللبناني قد لا يكون في الأسواق التقليدية التي اعتاد الحرفيون بيع منتجاتهم فيها، بل ربما في صالات العرض الفنية، ومتاجر الأزياء الراقية «الهوت كوتور»، والمتاحف الحية التي يقصدها السياح لاكتشاف أسرار هذه الحرفة العريقة.

وإنقاذ النول ليس مجرد حنين إلى الماضي، بل هو استثمار في الهوية الثقافية. ففي كل مرة يقتني فيها شخص قطعة منسوجة يدويًا، فإنّه لا يشتري مجرد منتج، بل يقتني ذاكرة جيل بأكمله وخيطًا رفيعًا يصل الحاضر بالماضي، ويعيد وصلنا بفينيقيٍّ كان ينسج القماش ويصبغه بالأرجوان على شواطئنا.

صحيح أنّ هذه الحرفة تواجه اليوم خطر الاندثار، لكنها ما زالت تملك كل المقومات التي تؤهلها للتحول إلى فنٍ للمستقبل. فالحفاظ عليها هو حفاظ على جزء أصيل من تراثنا الثقافي، وإنقاذها هو إنقاذ جزء من هويتنا.

”إنقاذ النول ليس مجرد حنين إلى الماضي، بل هو استثمار في الهوية الثقافية. ففي كل مرة يقتني فيها شخص قطعة منسوجة يدويًا، فإنّه لا يشتري مجرد منتج، بل يقتني ذاكرة جيل بأكمله وخيطًا رفيعًا يصل الحاضر بالماضي.“


shutterstock.com

كيف تتم الحياكة على آلة النول؟

تتم الحياكة عبر تقاطع مجموعتين من الخيوط، تُسمّى الأولى خيوط «السدى» وهي الخيوط الأساسية الطولية الثابتة، والثانية خيوط «اللحمة» وهي الخيوط العرضية التي تتحرك.

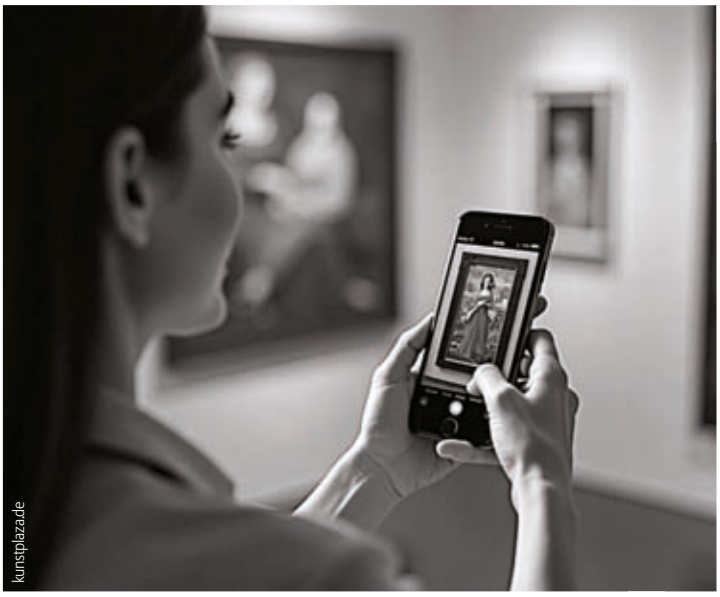
تبدأ العملية بتركيب السدى، فتُربط الخيوط الأساسية مشدودة بشكل طولي على إطار النول، ثمّ يُستخدم «المكوك» أي الأداة التي تحمل الخيط، لتمرير خيط اللحمة أفقيًا بين خيوط السدى، بحيث يعبر فوق أول خيط وتحت الخيط الذي يليه ذهابًا وإيابًا. بعدها، تُدفع الخيوط العرضية المتراصة إلى الأعلى باستخدام مشط النول لتصبح متلاصقة ومتماسكة وهذا ما يُسمى الرص (الدق). وفي الختام، ينتقل الحائك إلى ما يُسمى «تغيير النفس» حيث تُبدل حركة الخيوط فترُفع مجموعة وتُخفض مجموعة أخرى، ليعود المكوك في الاتجاه المعاكس، ما يشكّل النسيج المتداخل. وبتكرار هذه العملية، تتكوّن القطعة المنسوجة المطلوبة.

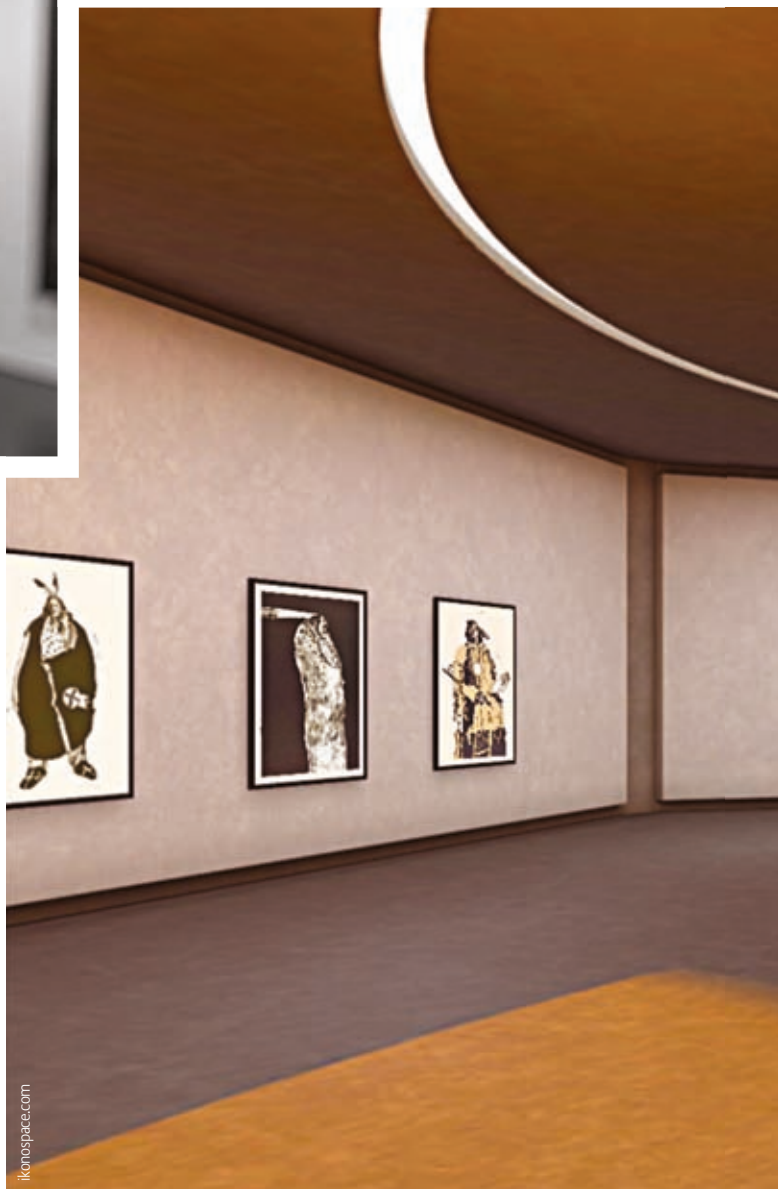
لوحات حيّة على جدار وهمي!

نور كيروز



ما إن بدأت الدول والمدن إعلان الحجر الصحي خلال انتشار جائحة كورونا، حتى باشرت المعارض الفنية في العالم البحث عن طرق وحلول لمكافحة خطر إقفال أبوابها أمام الجمهور. فاللوحات الفنية غُيّبت في الظلمة والفراغ، والقاعات التي كانت تضج بالنقد والمديح غمرها الصمت. ما من زائرين ولا طلاب ولا حتى موظفين. أمام هذا الواقع، لجأت المعارض الفنية إلى التكنولوجيا لتقديم بديل افتراضي يسمح للجمهور بزيارة رقمية تعوّض، ولو جزئيًا، عن الحضور الواقعي. هذه الفكرة كانت مطروحة سابقًا، غير أنّ الجائحة سرّعت اعتمادها، وبقيت في ما بعدها وسيلةً تتيح لمتذوقي الفن حول العالم، ممن تعوقهم المسافات أو الظروف، باختبار تجربة مستحدثة تشبع الحاجة والفضول للاطلاع على أعظم الأعمال الفنية والتفاعل معها ولو عن بعد.





بعد أن اعتاد عشاق الفن تلبية الدعوات لحضور المعارض الفنية في الصالات، والغوص مع الفنانين في عوالم إبداعاتهم، والتواصل مع مختلف أنواع الجمال البصري وأنماطه، بات الفن ينتظرهم اليوم في معارض افتراضية، هي عبارة عن مساحاتٍ رقمية، تتيح للفنانين عرض أعمالهم عبر الإنترنت باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي أو مواقع إلكترونية تفاعلية. وهي تسمح للمهتمين بالتنقل داخل المعرض وكأنهم في صالة عرض حقيقية، إذ توفّر جولات افتراضية ثلاثية الأبعاد، تواكب جميع زوايا المتحف أو المعرض الفني، من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية المتوافرة (هاتف ذكي، كمبيوتر محمول)، وبهذا، تفتح أمام الزائرين أبواب أهم المتاحف العالمية من أي مكان في العالم.

"تسمح المعارض الافتراضية للمهتمين بالتنقل داخل المعرض وكأنهم في صالة عرض حقيقية، إذ توفّر جولات افتراضية ثلاثية الأبعاد، تواكب جميع زوايا المتحف أو المعرض الفني، من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية المتوافرة، وبهذا، تفتح أمام الزائرين أبواب أهم المتاحف العالمية من أي مكان في العالم."

لوحةٌ واحدة بألف منشور

قد يتساءل البعض عن جدوى المعارض الافتراضية في ظلّ إمكان عرض الأعمال نفسها على مواقع التواصل الاجتماعي المتعارف عليها مثل فيسبوك، وانستغرام وتيك توك، أو حتى على المواقع الإلكترونية المتخصصة. الواقع أنّ المعارض الفنية الافتراضية تتمتع

”ينظّم المعرض الافتراضي العمل، تمامًا كما في المعرض الواقعي. فاللوحات تُرتّب وفق أسلوبٍ فني مدروس ويتم عرضها حسب الموضوع، اللون، التاريخ أو النمط، كما يُرفق كل عمل بشروحاتٍ حول التقنيات المستعملة ومدة إنجازه، فضلاً عن الخلفيات الملهمة له كالطبيعة، المشاعر، الذكريات، القضايا الإنسانية والاجتماعية.“

بميزاتٍ إضافية تتيح لها تقديم تجربة مختلفة تمامًا؛ بدءًا من التجول ثلاثي الأبعاد وإمكان التمعن في اللوحة أو العمل الفني من زوايا مختلفة، إلى الإضاءة التي تحاكي الواقع، فالمؤثرات الصوتية، بينما يكون العمل الفني نفسه مسطحًا وغافلًا عن التفاصيل على مواقع التواصل الاجتماعي.

إلى ذلك، ينظّم المعرض الافتراضي العمل، تمامًا كما في المعرض الواقعي. فاللوحات تُرتّب وفق أسلوبٍ فني مدروس ويتم عرضها حسب الموضوع، اللون، التاريخ أو النمط. كما يُرفق كل عمل بشروحاتٍ حول التقنيات المستعملة ومدة إنجازه، فضلًا عن الخلفيات الملهمة له كالطبيعة، المشاعر، الذكريات، القضايا الإنسانية والاجتماعية، الدين وغيرها. وهذا ما يضفي عليه بعدًا مهنيًا محترفًا، يجذب جامعي الأعمال الفنية والمشترين.

في المقابل، تُعرض الأعمال نفسها على منصات مثل إنستغرام وغيرها بصورة عشوائية بين زحمة الملايين من المنشورات أو ما يعرف بالـ Post، وتأخذ منحى الترفيه والتسلية السريعة.

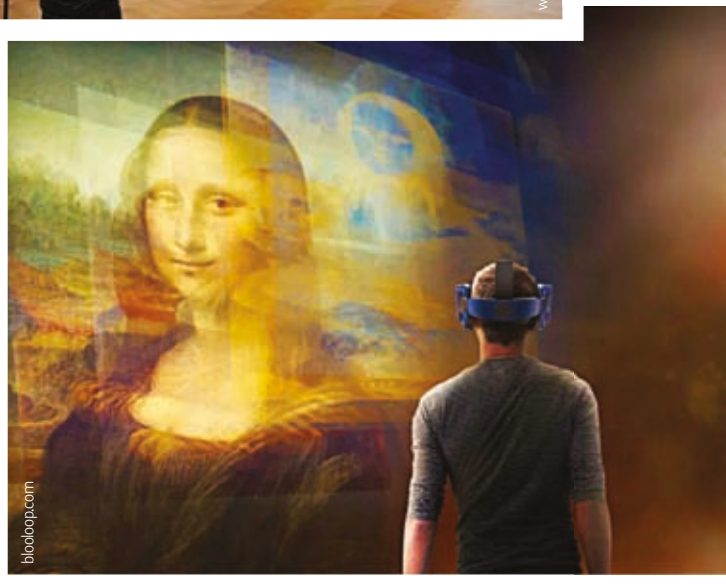
جدير ذكره، أنّ زيارة المعرض الافتراضي تتّسم بالنوعية، فزائره يقصد أن يجوب أرجاءه ويتمعن في تفاصيل الأعمال من دون التشتت بوفرة المحتوى العشوائي على مواقع التواصل الاجتماعي، ما يدعم فرصة خوض التجربة الفنية المحترفة للزائر مع إفساح المجال للفنان بتوسيع نطاق أعماله وعرض الأعمال أمام جمهور من محبّي الفن ومقتنيه بهدف التقدير والبيع.

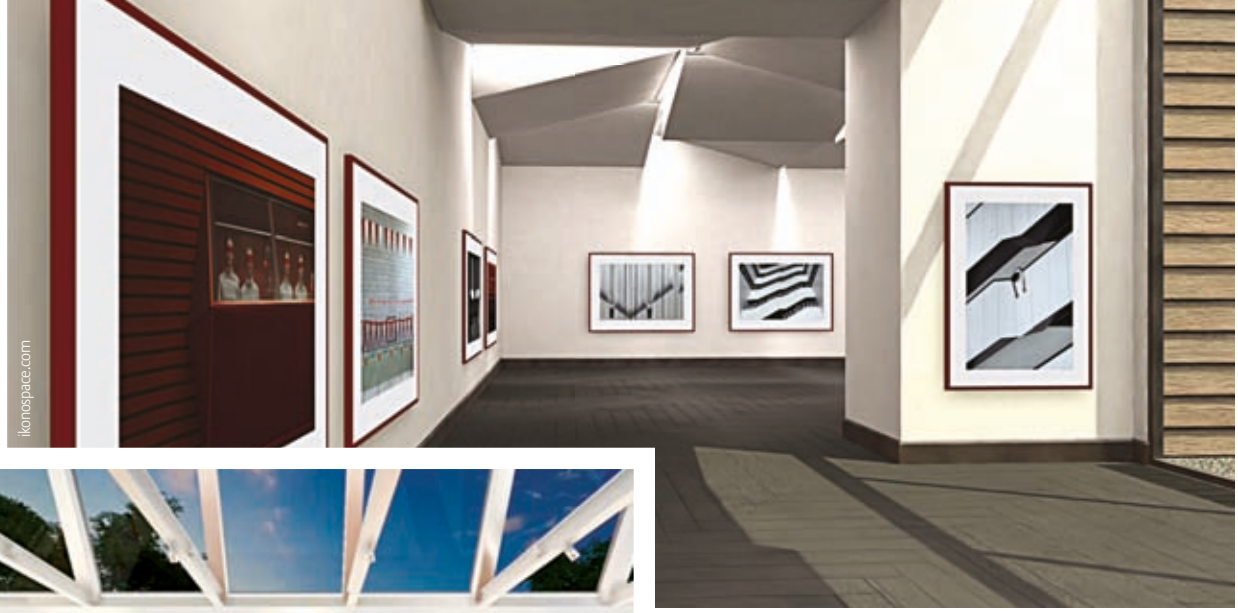

wired.com

صالة تشغل الحواس

على الرغم من مزاياها، تبقى للمعارض الافتراضية تحدياتها. فالتجربة الرقمية لا يمكن أن تعوض التفاعل الحسّي وإمكان لمس الأعمال الفنية أو الإحساس برائحة الزمن المنبعثة من اللوحات القديمة كالدهانات أو زيت الكتان، إلى جانب رائحة الأخشاب الطبيعية للأطر، ناهيك عن غياب الشعور بالمكان وبضخامة صالات العرض. فهناك الإحساس العميق بالهدوء والسكينة رغم الوشوشات الخافتة بين الزائرين وتسلل الهمسات النقدية تجاه العمل الفني، ما يضفي طابعًا احترافيًا وراقيًا للمكان. فالوجود في إحدى صالات اللوفر يبث فيضًا من المشاعر المتأرجحة ما بين رهبة الوقوف أمام لوحة «الزفاف في قانا» للفنان الإيطالي باولو فيرونيزي، والذهول تجاه اللوحة الزيتية «الحرية تقود الشعب» المعبرة عن الثورة الفرنسية للفنان أوجين دولاكروا، إلى الخوف والحزن اللذين تثيرهما «طوافة ميدوسا» للفنان تيودور جيريكو، وأخيرًا اختبار الشعور بالنجاح والرضا وسط تدافع الزوار، بالتماس الابتسامة الغامضة والعين المراقبة للجوكوندا بريشة الرسام الشهير ليوناردو دافنشي.

كذلك، يفتقد الزائر التواصل المباشر والمناقشة الثقافية مع الفنانين المعاصرين أو المرشدين الفنيين. هذا عدا عن الثغرة الرقمية وافتقار بعض الأفراد للمعرفة أو للوسائل التقنية لزيارة هذه المعارض.


bloloop.com





اجتماع عالمي للوحات افتراضية

من أبرز الأمثلة على المعارض الافتراضية، معرض KUNST 2.0 وهو أول معرض فني رقمي عالمي. يقام مرةً كل عامين، ويجمع أعمال مئة وثمانين فناناً من مختلف أنحاء العالم، تختارها بعناية ثلاثون جهة فنية عالمية. يتميز هذا المعرض بأنّ زواره لا يتنقلون بين الغرف الافتراضية، بل لهم الحرية في تصميم مسارهم الخاص. والهدف هو جذب الأشخاص غير المكترثين بالفن وإثارة اهتمامهم. الزيارة الأولى للمعرض مجانية، أما الثانية فتبلغ كلفتها خمسة يوروهات، وهو ما يعتبره القائمون عليه استثمارًا مجديًا نظرًا لغنى التجربة مقارنة بالمجلات الفنية التقليدية.

حصة لبنان

لفناني لبنان حصتهم من هذه الثورة التكنولوجية. فعلى الرغم من الأزمات المتتالية، يولي الكثيرون اهتمامًا لافتًا بالفنون بشكلٍ عام، في محاولة للارتقاء من القضايا المعيشية اليومية إلى مساحةٍ حرّة للتعبير عن الجمال. يُذكر في هذه الإطار، أنّ لبنان أطلق أول معرض افتراضي في العام 2016 تحت اسم «المتحف الافتراضي للفن الحديث» بمبادرة من وزارة الثقافة في لبنان بالتعاون مع الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة وطلاب كلية الألبا في جامعة البلمند. وهو يعرض مجموعة من الأعمال الفنية المهمة التي تعكس الفن اللبناني في فترات زمنية مختلفة، بما في ذلك أعمال موجودة في القصر الرئاسي ومقرات حكومية أخرى.

بدأ المشروع كموقع إلكتروني يمكن الوصول إليه عبر الحواسيب، ثم تطور ليشمل تطبيقًا خاصًا بالهواتف المحمولة والألواح الرقمية لتقديم تجربة أفضل وأكثر تفاعلية. وهو يُعد خطوةً مهمة لتوثيق الفن التشكيلي اللبناني ووضعه على الخريطة الفنية العالمية، كما يسهم في ترويج الثقافة اللبنانية.

بين ريشة الإنسان وخوارزمية الذكاء الاصطناعي

لا شك في أنّ تزامن الثورة التكنولوجية وانتشار جائحة كورونا طال وسائل عرض الأعمال الفنية وأثّر إيجابًا على انتشارها عالميًا، لكن الأمور قد تأخذ منحى خطيرًا. فإلى جانب اللوحة الحقيقية في المعرض الافتراضي هناك أيضًا عمل فني اصطناعي. وفي حين يعتبر فن الرسم موهبة ربانية للتعبير عن الذات الإنسانية والتأثير في المجتمع، هناك اقتحام للعمل الفني المولّد من خلال الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على خوارزميات ومجموعة بيانات وأنظمة رياضية. وهو قادر على تقليد أسلوب المشاهير من الفنانين. الأمر يثير جدلاً ثقافيًا وأخلاقيًا حول قيمة هذا «الفن الاصطناعي» وغايته في مقابل ريشةٍ خشبية، بركان مشاعر، ألوان مبعثرة و...لوحة عظيمة.

> "على الرغم من مزاياها، تبقى للمعارض الافتراضية تحدياتها. فالتجربة الرقمية لا يمكن أن تعوض التفاعل الحسّي وإمكان لمس الأعمال الفنية أو الإحساس برائحة الزمن المنبعثة من اللوحات القديمة كالدهانات أو زيت الكتان، إلى جانب رائحة الأخشاب الطبيعية للأطر، ناهيك عن غياب الشعور بالمكان وبضخامة صالات العرض."



صوته أساس ثقته بنفسه

استمِعْ إلى طفلك باهتمام واحترام

المعاون أول جيهان جبور

لكلّ طفلٍ صوتٌ يحمل أفكاره وأحلامه ومشاعره، ومن حقه أن يشعر بأنّ صوته مسموع، وأنّ رأيه يحظى بالاحترام، فالإصغاء إليه يشكّل أحد أهم الأسس التي تُبنى عليها ثقته بنفسه. وعندما يجد الطفل من يشجعه على التعبير عن أفكاره ومشاعره من دون خوف أو تردد، يصبح أكثر قدرة على التواصل، واتخاذ القرار، ومواجهة التحديات بثقة. وفي المقابل، قد يقوده التهميش المستمر إلى الانطواء، ويُضعف ثقته بقدراته وإمكاناته.

تؤكد الاختصاصية في علم النفس العيادي والمعالجة النفسية باسكال حوراني أنّ خوف الطفل من التعبير عن نفسه لا يولد معه، وإنّما يتشكل تدريجيًا من خلال تجارب يمر بها داخل الأسرة أو المدرسة أو محيطه الاجتماعي. فالترهيب أو العقاب وكثرة الانتقاد، والتركيز على الأخطاء والمقارنة بالآخرين، أو التعرّض للسخرية والتنمر، كلّها عوامل تُضعف شعور الطفل بالأمان، وتجعله يتردد في إبداء الرأي. كما أنّ وجود شخصية مسيطرة في الأسرة لا تتيح له فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات أو التعبير عن احتياجاته، يضعف ثقته بنفسه ويشعره بأنّ رأيه غير مهم، فيفضّل الصمت على المشاركة. ومن الضروري أن يدرك الأهل أنّ الصمت المستمر لا يعني دائمًا أنّ الطفل هادئ بطبعه، بل قد يكون رسالة غير مباشرة بأنّه لا يشعر بالأمان الكافي للتعبير عن نفسه.

في السنوات الأولى

توضح حوراني أنّ الثقة بالنفس ليست صفة فطرية، وإنما تنمو تباعًا بدءًا من السنوات العمرية الأولى عبر التجارب اليومية والعلاقات التي يعيشها الطفل. فهو يبني صورته عن ذاته من طريقة التعامل معه من قبل والديه والمحيطين به. ولذلك، لا تكفي كلمات التشجيع ما لم تقترن بمواقف عملية تمنحه الشعور بالكفاءة والاستقلالية.

وتبدأ الثقة بالنفس عندما يشعر الطفل بأنّه محبوب ومقبول من دون شروط، وأنّ قيمته لا ترتبط بالنجاح أو التفوق فقط. كما تنمو عندما يُسمح له بالمحاولة حتى ولو أخطأ، وحين يُمنح فرصة اتخاذ قراراتٍ بسيطة تناسب عمره، مثل اختيار ملابسه، أو ترتيب ألعابه، أو المشاركة في بعض القرارات العائلية.



”إنّ الأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلّم فيها الطفل التعبير عن ذاته والتواصل مع الآخرين، وهي النموذج الذي يبني على أساسه علاقاته المستقبلية. فإذا شعر داخل أسرته بأن أفكاره تُحترم ومشاعره تُقدَّر، أصبح أكثر قدرة على التعبير عن نفسه بثقة داخل المدرسة والمجتمع.“



إلى ذلك، فإنّ الاحتفاء بإنجازاته مهما بدت بسيطة، يعزّز ثقته بقدراته، فيما تسهم المسؤوليات المناسبة لعمره في تنمية إحساسه بأنّه شخص كفوء ويمكن الاعتماد عليه. وفي المقابل، فإنّ الحماية الزائدة أو القيام بكل المهام نيابة عنه، قد تحرمه من خبرات النجاح، وبالتالي تحد من نمو ثقته بنفسه.

الأسرة... المدرسة الأولى

تؤكد حوراني أنّ الأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلّم فيها الطفل التعبير عن ذاته والتواصل مع الآخرين، وهي النموذج الذي يبني على أساسه علاقاته المستقبلية. فإذا شعر داخل أسرته بأن أفكاره تُحترم ومشاعره تُقدَّر، أصبح أكثر قدرة على التعبير عن نفسه بثقة داخل المدرسة والمجتمع.

ويبدأ ذلك بالاستماع الحقيقي إلى الطفل، لا بمجرد سماع كلماته. فالإنصات باهتمام، والنظر إليه في أثناء الحديث، ومنحه الوقت الكافي لإكمال أفكاره من دون مقاطعة، كلها ممارسات تعزز شعوره بقيمته.

كما أنّ تشجيعه على الحديث عن يومه، وسؤاله عن مشاعره، ومساعدته على تسميتها والتعبير عنها، ينمّي لديه الذكاء العاطفي وهو عنصر أساسي في الصحة النفسية. ومن المهم أيضًا أن يتجنّب الأهل الاستخفاف بمشاعر الطفل أو إصدار الأحكام السريعة عليه، لأنّ الطفل الذي يشعر بأنّ مشاعره مقبولة يصبح أكثر قدرة على فهمها وتنظيمها والتعبير عنها بطريقة صحية.

أخطاء تربوية

تشير حوراني إلى أنّ بعض الأهل يرتكبون أخطاءً تربوية عن غير قصد، لكنها تترك آثارًا عميقة في شخصية الطفل. ومن أكثر هذه الأخطاء شيوعًا السخرية من أفكاره أو الضحك على طريقة كلامه، أو الاستخفاف بمشاعره، أو مقاطعته قبل أن ينهي حديثه.

كما أنّ تكرار عبارات مثل «أنت لا تفهم» أو «اسكت» أو «الكبار يتحدثون»، يرسل للطفل رسالة مفادها أنّ رأيه لا قيمة له. وتضيف أنّ التركيز المستمر على الأخطاء اللغوية، أو تصحيح كل كلمة يقولها، قد يجعله يخشى الحديث خوفًا من الوقوع في الخطأ، فيما تؤدي المقارنة بالأطفال الآخرين إلى إضعاف تقديره لذاته وتقوده إلى الشعور بأنّه أقل كفاءة من غيره. وتكمن خطورة هذه السلوكيات في أنها لا تؤثر في قدرة الطفل على التعبير فحسب، بل يمكن أن تمتد آثارها إلى مرحلة المراهقة وحتى الرشد.

الاستماع الفعّال

تصف حوراني الاستماع الفعّال بأنه من أهم المهارات التربوية التي يحتاج إليها الوالدان، لأنّه يمنح الطفل شعورًا بالأمان والانتماء. فالاستماع لا

”إنّ خوف الطفل من التعبير عن نفسه لا يولد معه، وإنّما يتشكل تدريجيًا من خلال تجارب يمر بها داخل الأسرة أو المدرسة أو محيطه الاجتماعي. فالترهيب أو العقاب وكثرة الانتقاد، والتركيز على الأخطاء والمقارنة بالآخرين، أو التعرّض للسخرية والتنمر، كلّها عوامل تُضعف شعور الطفل بالأمان، وتجعله يتردد في إبداء الرأي.“

يعني مجرد الصمت خلال حديثه، بل الإصغاء بهدف الفهم والتفاعل، وليس بهدف إصدار الأحكام أو تقديم الحلول بشكلٍ فوري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التواصل البصري مع الطفل، وإتاحة الفرصة له لإكمال حديثه وإعادة صياغة ما قاله للتأكد من فهمه، إضافة إلى الاعتراف بمشاعره حتى لو لم يكن السلوك الذي قام به مقبولاً.

كما يُستحسن طرح أسئلة مفتوحة تشجعه على التفكير والتعبير، مثل «كيف شعرت عندما حدث ذلك؟» أو «ما الذي كنت تتمنى أن يحدث؟» فهذا النوع من الحوار يعزز ثقة الطفل بنفسه، ويشجعه على مشاركة أفكاره ومشكلاته مع والديه بدلاً من كبتها أو البحث عن مصادر أخرى للدعم.

الطفل الخجول

في ما يتعلّق بالطفل الخجول الذي يخشى المشاركة في المدرسة أو أمام الآخرين، توضح حوراني أنّ الخجل ليس اضطرابًا ولا عيبًا في الشخصية بل هو سمة طبيعية تختلف درجته من طفل إلى آخر. وتحذّر من إجبار الطفل الخجول على الحديث أمام الآخرين أو توبيخه بسبب خجله لأنّ ذلك قد يزيد من قلقه ويجعله أكثر انطواءً. وتنصح باعتماد أسلوب التدرج من خلال منحه فرصًا آمنة للتعبير داخل المنزل، ثمّ تشجيعه على المشاركة في مجموعات صغيرة قبل الانتقال إلى المواقف الأكبر. كما أنّ أنشطة لعب الأدوار تساعد على تدريبه على المواقف الاجتماعية بطريقة ممتعة، فيما التركيز على تشجيع محاولاته، بغض النظر عن النتيجة، يُعد من أفضل الوسائل لتعزيز ثقته.

وتؤكد أنّ الطفل الخجول يحتاج إلى الوقت والصبر أكثر من الضغط، فالهدف ليس أن يصبح اجتماعيًا بصورة مبالغ فيها، وإنما أن يشعر بالراحة والقدرة على التعبير عن نفسه عندما يرغب في ذلك.

بين الاحترام والتدليل

في السياق، تشير حوراني إلى أنّ بعض الأهالي يخلطون بين احترام الأطفال وتلبية جميع رغباتهم، موضحةً أنّ هناك فرقًا واضحًا بين الأمرين. فاحترام رأي الطفل يعني الإصغاء إليه،



magnific.com





وتشجيعه على التعبير عن أفكاره، ومناقشته بهدوء، مع توضيح أسباب قبول طلباته أو رفضها. أما التدليل، فيعني غياب الحدود والاستجابة لكل رغباته من دون مراعاة للقواعد أو المصلحة التربوية. فالطفل يحتاج إلى أن يشعر بأنّ صوته مسموع، لكنّه يحتاج أيضًا إلى التعلّم أنّ الحياة لا تسير دائمًا وفق رغباته، وأنّ تقبّل الرفض وتأجيل الإشباع، واحترام القوانين، كلها مهارات أساسية في النضج النفسي والاجتماعي. وعندما يجتمع الاحترام مع الحدود الواضحة تنمو لدى الطفل شخصية متوازنة تجمع بين الثقة بالنفس واحترام الآخرين.

التنمّر يسرق صوت الطفل

لا تقتصر العوامل المؤثرة في ثقة الطفل بنفسه على أساليب التربية داخل الأسرة، بل تمتد أيضًا إلى التجارب التي يمر بها في محيطه الاجتماعي، وفي مقدمتها التنمر.

وتحذّر حوراني من أنّ التنمر قد يترك آثارًا نفسية عميقة، خصوصًا إذا استهدف طريقة كلام الطفل أو أسلوب تعبيره. وتؤكد أنّ أول ما يحتاج إليه الطفل هو الشعور بأنّ أسرته تتفهم ما مرّ به وتأخذ مشاعره على محمل الجد، من دون التقليل من أهمية الموقف أو مطالبته بتجاهله. وتنصح بالإصغاء إليه، وطمأنته وتشجيعه على وصف ما حدث وما شعر به، ومن ثمّ مساعدته على تعلّم أساليب مناسبة للرد على المواقف المشابهة بطريقة هادئة وواثقة. كما يجب العمل على تعزيز ثقته بنفسه من خلال التركيز على نقاط قوته وتشجيعه على الأنشطة التي ينجح فيها.

أمّا إذا كان التنمر يحدث داخل المدرسة بصورة متكررة، فمن الضروري التعاون مع إدارة المدرسة والمعلمين لإيقافه، لأنّ معالجة التنمر مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمؤسسة التربوية.

أنشطة تعزز الحوار والثقة

ترى حوراني أن الأنشطة التفاعلية من أكثر الوسائل فاعلية في تنمية مهارات التواصل لدى الأطفال، لأنّها تتيح لهم التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم في بيئة آمنة وخالية من الضغط.

ومن أبرز هذه الأنشطة: لعب الأدوار، والمسرح، وسرد القصص وقراءتها ومناقشتها، والرسم ثم الحديث عن الرسومات، إضافة إلى الألعاب الجماعية التي تعلّم الطفل التعاون والحوار واحترام الرأي الآخر.

كما تسهم الأنشطة الرياضية في تعزيز الثقة بالنفس من خلال تنمية الشعور بالإنجاز والانتماء إلى الفريق، فيما تساعد الموسيقى والغناء على التعبير عن المشاعر والتخفيف من التوتر. ويمكن أيضًا تخصيص وقت عائلي للحوار، أو استخدام بطاقات المشاعر وصندوق الأسئلة لتشجيع الطفل على الحديث بصورة تلقائية.

التقييم المختص

تختم حوراني بالإشارة إلى أنّه من الطبيعي أن يشعر الطفل بشيء من التوتر أو الخجل في المواقف الجديدة، كاليوم الأول في المدرسة، أو الوقوف أمام جمهور، أو مقابلة أشخاص لا يعرفهم، وغالبًا ما يتراجع هذا القلق مع التكرار واكتساب الخبرة.

أما إذا استمر الخوف لفترة طويلة، أو أصبح يمنعه من المشاركة داخل الصف، أو تكوين الصداقات، أو أثر على تحصيله الدراسي، أو ترافق مع أعراض جسدية متكررة، مثل آلام البطن أو الصداع أو القيء قبل الذهاب إلى المدرسة، فقد يكون ذلك مؤشرًا إلى اضطراب يحتاج إلى تقييم مختص.

كذلك، فإنّ امتناع الطفل عن الكلام في مواقف اجتماعية معينة، رغم تحدثه بصورة طبيعية داخل المنزل، قد يشير إلى الصمت الانتقائي وهو اضطراب يحتاج إلى تدخل مبكر. وتؤكد أن طلب الاستشارة النفسية في الوقت المناسب ليس مبالغة، بل خطوة وقائية تساعد الطفل على تجاوز الصعوبات قبل أن تنعكس سلبًا على نموه النفسي والاجتماعي وثقته بنفسه.

"الطّلاق الرمادي" نهايةٌ متأخّرة أم بدايةٌ جديدة؟

روجينا خليل الشختورة

"لم أعد أحتمل... أريد أن ننهي هذا الارتباط!"

نزلت هذه الكلمات على هدى سقوط الصاعقة، عندما سمعتها من زوجها وائل بعد زواجٍ دام أكثر من ثلاثة عقود. لم يخطر ببالها يومًا أن تنتهي رحلتهما الطويلة بجملةٍ مقتضبة تحمل كل هذا الثقل.

أما وائل، فلم يكن قراره وليد اللحظة، بل خلاصة سنواتٍ طويلة من الصمت، والبرود العاطفي، وغياب الحوار، جعلت الزوجين يعيشان كغريبين تحت سقف واحد. لطالما أجّل مواجهة الحقيقة من أجل الأبناء، على أمل أن تستعيد العلاقة دفأها، لكن بعد أن كبر الأبناء واستقلّوا بحياتهم، وجد كلٌّ منهما نفسه أمام شريكٍ بات غريبًا عنه، بعدما تبدّلت ملامح العلاقة التي جمعتهما. وأخيرًا وجد وائل الجرأة ليعلن أنّ زواجهما انتهى منذ سنوات، وإن تأخر الاعتراف بذلك.



magnific.com

قد يبدو هذا المشهد أقرب إلى عملٍ دراميّ، إلا أنّه يعكس واقعًا يعيشه عددٌ متزايدٌ من الأزواج حول العالم، في ما يُعرف بـ «الطّلاق الرمادي»، وهو الطلاق الذي يحدث بعد سنّ الخمسين، بعد زواجٍ امتدّ لعقود. فما الذي يدفع زوجين تقاسما سنواتٍ طويلةً إلى اتخاذ قرار الانفصال في هذه المرحلة؟ وهل يكون الطلاق قرارًا مفاجئًا، أم نتيجة تراكماتٍ صامتة امتدت لسنواتٍ؟



magnific.com

”لا تنهار العلاقة بين ليلةٍ وضحاها، وإنما تتآكل تدريجيًا بفعل ضعف التواصل، والبرود العاطفي، والإهمال، وغياب الحوار، وتراجع الشعور بالشراكة، حتى يصبح الزوجان كأنهما يعيشان تحت سقفٍ واحدٍ من دون رابطٍ عاطفي حقيقي.“

لم يعد الطلاق يقتصر على الأزواج في بدايات حياتهم الزوجية، إذ برزت في السنوات الأخيرة ظاهرةٌ اجتماعية تُعرف بـ«الطلاق الرمادي»، وهي حالات الانفصال التي تحدث بين الأزواج بعد سنّ الخمسين، غالبًا عقب زواجٍ امتدّ عشرين أو ثلاثين عامًا أو أكثر. وسُمّي هذا النوع من الطلاق «رماديًا» نسبةً إلى لون الشعر الذي يرافق التقدم في العمر.

انسحابٌ تدريجي

توضح الاختصاصية في علم النفس العيادي ديالا الحلو أنّ هذا النوع من الطلاق لا يكون في العادة قرارًا مفاجئًا، بل نتيجة سنوات طويلة من التراكمات النفسية والعاطفية غير المعالجة. فالعلاقة لا تنهار بين ليلةٍ وضحاها، وإنما تتآكل تدريجيًا بفعل ضعف التواصل، والبرود العاطفي، والإهمال، وغياب الحوار، وتراجع الشعور بالشراكة، حتى يصبح الزوجان كأنهما يعيشان تحت سقفٍ واحدٍ من دون رابطٍ عاطفي حقيقي.

وتلفت إلى أنّ مظاهر هذا التباعد غالبًا ما تبدأ بالصمت الطويل، أو اقتصار الحديث على شؤون الحياة اليومية، وتجنُّب قضاء الوقت معًا، والشعور بالوحدة رغم وجود الشريك، وصولاً إلى فقدان الانسجام الفكري أو العاطفي أو الجنسي.

كما تشير إلى عوامل قد تُفاقم وصول العلاقة إلى مرحلة الانفصال أو تُسرّعها، ومن أبرزها العجز عن تجاوز الخيانة واستعادة الثقة بالشريك، إلى جانب التحوّلات التي ترافق مرحلة التقاعد، أو مغادرة الأبناء المنزل، بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، ولا سيما لدى النساء، ما يدفع بعضهن إلى إعادة تقييم العلاقة الزوجية واتخاذ قرار الانفصال بعد سنواتٍ من تأجيله.

وتؤكّد، في الوقت نفسه، أنّ الطلاق الرمادي لا يرتبط بالضرورة بالعنف الأسري أو الخيانة، فقد يكون نتيجة ما يُعرف بـ «الطلاق العاطفي»، حيث تستمرّ الحياة الزوجية شكليًا، بينما تغيب المودة والاهتمام والتواصل الحقيقي، ويعيش الزوجان في عالمين منفصلين رغم وجودهما في منزلٍ واحد.

وتضيف أنّ الزوجين ينشغلان خلال سنوات الزواج بتربية الأولاد، وتأمين الاستقرار المادي، وتحمُّل المسؤوليات اليومية، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيل معالجة الخلافات أو تجاهل الاحتياجات العاطفية. ومع مرور الوقت، يكتشف بعض الأزواج أنّ الرابط الأساسي الذي جمعهما كان تربية الأبناء، وأنّ العلاقة الزوجية نفسها أصبحت هشة بعد انتهاء هذه المهمة.

ومع مغادرة الأبناء المنزل أو تراجع ضغوط العمل، يجد كلٌّ من الزوجين نفسه أمام شريكٍ لم يعد يعرفه كما في السابق، فتظهر المشكلات التي كانت تؤجّلها مسؤوليات الحياة، ويصبح الاستمرار في العلاقة موضع تساؤل.

وترى الحلو أنّ ارتفاع متوسط العمر المتوقع وتحسّن الحالة الصحية بعد سنّ الخمسين أسهما أيضًا في تغيير النظرة إلى هذه المرحلة العمرية، إذ لم تعد تُعدّ نهاية المطاف، بل بداية فصلٍ جديدٍ من الحياة، يدفع البعض إلى البحث عن حياةٍ أكثر رضًى وانسجامًا.

”يعكس الطلاق الرمادي تحولاتٍ اجتماعيةً عميقةً في مفهوم الزواج والأسرة، ويؤكد أنّ نجاح العلاقة الزوجية لا يُقاس بعدد السنوات التي استمرت فيها، بل بقدرة الزوجين على الحفاظ على الحوار والاحترام المتبادل، وتجديد علاقتهما، ومواجهة الأزمات بنضجٍ ووعي.“

تحديات وتداعيات

لا تقتصر تداعيات «الطلاق الرمادي» على الزوجين، بل تمتدّ أيضًا إلى الأبناء مهما بلغت أعمارهم. فالبالغون منهم قد يشعرون بالصدمة أو الحزن أو فقدان الاستقرار الأسري، ويضطرون إلى التكيف مع واقعٍ عائلي جديد ومناسباتٍ منفصلة. أما مَن كان منهم في مراحل النمو، فيتعرضون لتداعياتٍ أكثر عمقًا، قد تظهر في صورة تراجعٍ دراسي، أو شعور بعدم الأمان، أو اضطرابات نفسية وسلوكية وانفعالية، يمكن أن تستمرّ آثارها إلى مراحل لاحقة إذا لم تحظَ بالدعم النفسي المناسب.

كما يفرض الطلاق في هذه المرحلة تحدياتٍ اقتصادية واجتماعية، أبرزها تقسيم المدّخرات والممتلكات، وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة الانتقال إلى منزلين بدلاً من منزل واحد، فضلًا عن الضغوط المالية التي تتزامن مع مرحلة التقاعد.

أمّا على المستوى النفسي والاجتماعي، فقد يعاني بعض المطلقين مشاعر الفقدان والوحدة والحزن، وصعوبة التكيُّف مع نمط الحياة الجديد، إضافةً إلى القلق أو الاكتئاب، وإعادة تنظيم العلاقات مع الأبناء والأحفاد وبناء شبكة دعم اجتماعي جديدة. وفي المقابل، قد يمثّل الطلاق لدى البعض فرصة لاستعادة التوازن النفسي، والشعور بالراحة بعد إنهاء علاقةٍ غير سعيدة، والانطلاق نحو تحقيق أهدافٍ مؤجلة.

وتشدّد الحلو على أنّ الوقاية من الطلاق الرمادي تبدأ منذ السنوات الأولى للزواج، من خلال المحافظة على الحوار الصريح والمستمر، ومعالجة الخلافات فور ظهورها، وتخصيص وقت للعلاقة الزوجية بعيدًا عن ضغوط العمل والأبناء، وعدم اختزال الزواج بالمسؤوليات اليومية فقط.

كما تؤكد أهمية اللجوء إلى الإرشاد أو العلاج النفسي الفردي أو الأسري عند تفاقم المشكلات أو تحوّلها إلى نزاعاتٍ مزمنة، لأنّ التدخّل المبكر من قبل اختصاصي في علم النفس قد يسهم في إعادة بناء جسور التواصل والحد من اتساع الفجوة بين الزوجين، ما لم تكن هناك اضطراباتٌ شخصيةٌ أو نفسيةٌ تعيق إمكان إصلاح العلاقة.

في الختام، يعكس الطلاق الرمادي تحولاتٍ اجتماعيةً عميقةً في مفهوم الزواج والأسرة، ويؤكد أنّ نجاح العلاقة الزوجية لا يُقاس بعدد السنوات التي استمرت فيها، بل بقدرة الزوجين على الحفاظ على الحوار والاحترام المتبادل، وتجديد علاقتهما، ومواجهة الأزمات بنضجٍ ووعي. ومع ذلك، فإذا كانت الحياة الزوجية قائمةً على صراعاتٍ مستمرةٍ تستنزف جميع أفراد الأسرة، قد يكون الانفصال، في بعض الحالات، الخيار الأقل ضررًا، إذ يتيح للجميع فرصة العيش في بيئةٍ أكثر استقرارًا، بما يحفظ صحتهم النفسية ويخفف من آثار النزاع المستمر.



magnific.com



امسح الرمز لزيارة
موقعنا الإلكتروني
www.amjad.edu.lb

+961 25 800818/9
+961 3 957500

نتعلّم · ننمو · نتألق

www.amjad.edu.lb
الشويفات، لبنان



magnific.com

تجاعيدهم تروي قصص تعب طويلة

فهل مَن يسمع؟

ليال صقر الفحل

في مرحلة الشيخوخة، تطرأ على الإنسان جملةٌ من التحوّلات الجسدية والعقلية والنفسية والعصبية، تتفاوت حدّتها من شخصٍ إلى آخر، فتنعكس بدرجاتٍ مختلفة من العجز. وتستدعي كل حالة مستوى خاصًا من الرعاية والعناية والعلاج، تتداخل معها تحديات معيشية ناتجة عن تراجع القدرة الإنتاجية، وأخرى اجتماعية قد تدفع بالمسنّ نحو العزلة العائلية والاجتماعية، وهي من أشدّ ما يُثقل حياته ويؤثر في توازنه.

يُعد الدعم النفسي لكبار السن ضرورة أساسية للحفاظ على صحتهم مع التقدم في العمر، وذلك بحسب الاختصاصية في علم النفس العيادي كارلين فيعاني، إذ يواجه هؤلاء تحديات نفسية مثل الشعور بالوحدة أو القلق أو أعراض اكتئابية، وذلك في سياق تغيّرات حياتية كالتقاعد، أو مغادرة أفراد العائلة للمنزل. لذا، يصبح من المهم توفير بيئة داعمة تعزز قدرتهم على مواجهة التحديات اليومية.

بفعل عوامل إيجابية، أبرزها تحسّن الظروف الصحية والمعيشية، ازدادت قدرة المسنّين على مقاومة الأمراض ما أدى إلى ارتفاع متوسط أعمارهم في المجتمعات المتقدمة. ومع ذلك، تبقى التغيّرات الجسدية جزءًا طبيعيًا من مسار التقدّم في العمر، إذ تتراجع تدريجيًا حيوية العضلات والمفاصل والأوعية الدموية والعمليات الوظيفية لأجهزة الجسم بما فيها القلب والجهاز التنفسي. ورغم احتفاظ عددٍ كبير من كبار السن بحيويةٍ تفوق أقرانهم، فإنّ ذلك لا ينفي وجود مسارٍ تنازلي طبيعي، إذ إنّ الفرد قد يستنزف طاقته إلى حدودها القصوى، ما يؤدي إلى إجهاد أجهزة الجسم على حساب وظائف أخرى، وينعكس سلبًا على صحته.


magnific.com

”تطرأ على الفرد تغيّرات مختلفة مع التقدم في العمر، بعضها قد يرتبط بصعوبة نسبية في التكيف مع بعض التحولات في نمط علاقاته الاجتماعية، والبعض الآخر يعود إلى التبدّلات في العائلة، كغياب بعض أفرادها، أو تبدّل ظروف العمل، أو تدني مستوى المعيشة الذي يؤثر في رفاهية المسنّ.“

الطفولة الثانية

توضح فيعاني أنّ المسنّ يبدو أكثر نضجًا مع تقدم العمر، إلا أنّ الأمر لا يعني تطورًا في الوظائف العصبية، بل على العكس، فالتغيرات تأتي على صورة نقص تدريجي في فعالية الاستجابات العصبية، خصوصًا في بعض الجوانب مثل سرعة المعالجة أو أنواع محددة من الذاكرة، بما يشمل التفكير وسائر العمليات المرتبطة بحيوية الدماغ. أما بالنسبة إلى التغيرات النفسية، فتكون أكثر سرعةً ووضوحًا، إذ يميل المسن إلى التصلّب والتمسك بالأنماط المألوفة والروتين بشكل أكبر، ويصبح أقل قدرة على التكيّف مع محيطه عمّا كان عليه في المراحل السابقة، ويرافق ذلك انخفاض نسبي في مستوى الدافعية لدى البعض، غالبًا ما يرتبط بتغيّر الأدوار الاجتماعية أو إعادة ترتيب الأولويات.

أمّا في ما خصّ العلاقات الشخصية، فغالبًا ما تقتصر على دائرة مصغّرة من الأشخاص المألوفين، مع تركيز أكبر على الذات، وتراجع في المرونة، مع الإشارة إلى أنّ هذا التراجع ليس عامًا، إذ يحتفظ كثير من كبار السن بالقدرة على الحوار والتقبّل. كما يزداد بعض المسنّين تمسّكًا بما يتذكرونه من الماضي البعيد، في حنينٍ واضح للأيام الغابرة، في مقابل تراجع اهتمامهم بالحاضر، وذلك لأنّ بعض أنواع الذاكرة البعيدة تبقى أكثر ثباتًا من الذاكرة الحديثة. ويفسّر هذا الأمر التشبّث بالرأي والعناد وصعوبة الاقتناع والتقبّل لكل جديد. وفي المراحل المتقدمة من العمر، قد تظهر لدى بعض الأفراد صعوبات في تنظيم الانفعالات، خصوصًا عند وجود عوامل صحية أو عصبية مرافقة، فتبرز انفعالات أقوى أو أقل ضبطاً في بعض الحالات، لذلك توصف الشيخوخة عند هذه النقطة بالـ «الطفولة الثانية»، وهو توصيف مجازي شائع لكنه لا يعكس بدقة التعقيد النفسي لهذه المرحلة.

التغيّرات الاجتماعية

اجتماعيًا، تطرأ على الفرد تغيّرات مختلفة مع التقدم في العمر، بعضها قد يرتبط بصعوبة نسبيّة في التكيّف مع بعض التحولات الاجتماعية أو التكنولوجية، والبعض الآخر يعود إلى التبدّلات في العائلة، كغياب بعض أفرادها بسبب الوفاة أو الهجرة، أو تبدّل ظروف العمل، أو تدني مستوى المعيشة الذي يؤثّر في رفاهية المسنّ. وكلها عوامل تُحدث تغييرات في أسلوب الحياة، وفي تقدير المسن لذاته وجدوى حياته في العائلة المصغرة والمجتمع. غير أنّه من الواضح أنّ أثر هذه العوامل يتفاوت بين فرد وآخر، ويعتمد على المكانة التي يحظى بها المسن معنويًا في العائلة والمجتمع.

الشيخوخة السليمة والشيخوخة المريضة

إن وصف بعض الحالات بالشيخوخة السليمة، جسديًا أو عقليًا، لا يلغي وجود تغيّرات طبيعية تصيب أعضاء الجسم، وإن اختلفت حدّتها بين الأفراد تبعًا للاستعدادات الشخصية والظروف الحياتية، إيجابية كانت أم سلبية. وتزداد هذه التغيّرات مع تعرّض الإنسان للإجهاد والضغوط، أو استنزاف قدراته الجسدية والنفسية. ومن أبرز السمات التي قد تظهر: ضيق دائرة الاهتمام، ضعف الذاكرة، صعوبة تعلّم مهارات جديدة، البطء في أداء مهارات مكتسبة، تراجع الطموح، والانشغال المفرط بالصحة إلى حدّ الوسواس، إضافة إلى الشك في نوايا الآخرين.

كما تصيب كبار السن أمراض متعدّدة، كأمراض القلب والكبد والكلى، ما يؤثّر في قدرتهم على التكيّف مع متطلبات الحياة، ويعزّز لدى بعضهم الأعراض النفسية مثل القلق أو الاكتئاب، خصوصًا عند غياب الدعم المناسب. وغالبًا ما تتداخل الأعراض الجسدية مع النفسية والعصبية، إلى حدّ يصعب معه التمييز بين ما هو ناتج عن المرض وما يرتبط بطبيعة الشيخوخة وتراجع الخلايا العصبية. ومن أكثر الأعراض النفسية شيوعًا: القلق، والأفكار السلبية، وتراجع الثقة بالنفس وتقدير الذات، وهي عوامل قد تسهم في زيادة العزلة أو الاكتئاب إذا لم تتم معالجتها.

علاجٌ ضروري ودعمٌ ملحّ

تفرض مرحلة الشيخوخة مسؤولية أخلاقية واجتماعية تقضي بإحاطة المسنّين بالرعاية والاهتمام اللائقَين. ويتطلب علاج الحالات النفسية لديهم عنايةً مضاعفة مقارنةً بغيرها من المراحل العمرية، نظرًا لطبيعة الأمراض وبطء التعافي منها. ولعلّ أهم ما يحتاجه المسنّ، إلى جانب الرعاية الصحية، عدم حرمانه المقربين إليه، وإبقاؤه في الأماكن التي تؤمّن له الهدوء وراحة البال. وقد أثبتت الدراسات النفسية أنّه من الخطأ حرمان المسنّ مما تعوّد عليه كتغيير مكان السكن، ما لم يكن هناك أسباب مُلحّة تتعلق بوضعه الصحي مثلًا، وذلك أنّ التغيير يمكن أن يسبب ضغطًا نفسيًا أو يزيد من قابلية بعض الأفراد لاضطرابات مثل الاكتئاب، بخاصة عند غياب التهيئة والدعم.

كما أنّه من المهم إفساح المجال أمام المسنين للقيام ببعض الأعمال التي لا تتطلب جهدًا كبيرًا لأنّ إنجازها يُشعرهم بالفعالية وتقدير الذات. وتؤكد فيعاني أنّه من واجبنا أن نُشعرهم بقيمة وجودهم ودورهم المهم في حياتنا، بما يحفظ كرامتهم ويمنع شعورهم بالعبء أو التهميش.

كذلك، ينبغي تجنّب التعامل معهم بأسلوبٍ وصائي يفقدهم استقلاليتهم، وإن كانوا عاجزين عن قضاء بعض أمورهم بمفردهم، إذ يجب اعتماد الاحتواء والاحترام وتخصيص وقتٍ كافٍ للتواصل معهم، بما يعزّز إحساسهم بالأمان والراحة داخل الأسرة.



shutterstock.com



magnific.com



”تفرض مرحلة الشيخوخة مسؤولية أخلاقية واجتماعية تقضي بإحاطة المسنّين بالرعاية والاهتمام اللائقَين. ويتطلب علاج الحالات النفسية لديهم عنايةً مضاعفة مقارنةً بغيرها من المراحل العمرية، نظرًا لطبيعة الأمراض وبطء التعافي منها.“

مؤشرات الاكتئاب

تتمثل أبرز أعراض الاكتئاب لدى كبار السن في الحزن وفقدان الأمل والانهزام وفقدان الإحساس بقيمة الذات، إلى جانب الإرهاق والخمول، علمًا أنّ هذه الأعراض تستمر لفتراتٍ زمنية طويلة. وتوضح فيعاني أنّه من الضروري العمل على تقليل العزلة عبر الانخراط في الأنشطة الاجتماعية، وممارسة الهوايات، والحفاظ على التواصل مع الأصدقاء والأقارب بشكلٍ منتظم، مع إمكانية الاستعانة بمتابعة نفسية متخصصة عند الحاجة. وفي السياق، تشدّد على توصياتٍ مهمةٍ لدعمهم نفسيًا، أبرزها ما يأتي:

- مراقبة مؤشرات الاكتئاب والتدخّل عند الحاجة بمساعدة اختصاصيين في الصحة النفسية.
- الإصغاء إليهم باهتمامٍ واحترام، بعكس ما يحصل في بعض السياقات. فعندما نمنحهم انتباهنا الكامل، نعزّز شعورهم بالتقدير.
- احترام رغباتهم وقراراتهم، فغالبًا ما يُعامل كبار السن وكأنهم أطفال غير قادرين على اتخاذ قرارات بأنفسهم. لذا وما لم يكن أحد المسنين يعاني تدهورًا معرفيًا شديدًا، فإنّ له الحق والقدرة في التعبير عن نفسه واتخاذ القرارات المتعلقة بحياته.
- تشجيعهم على المشاركة في أنشطة وهوايات مختلفة. فالترفيه عنصر أساسيٌ للصحة العقلية والرفاهية العاطفية خصوصًا لدى كبار السن. كما أنّ ممارسة الهوايات تُعد وسيلة للتعبير عن الذات، ولتعزيز الشعور بالفخر والإنجاز. وفي حال وجد بعض كبار السن صعوبة في تحديد أنشطة مفيدة بأنفسهم، يمكن دعمهم من خلال اقتراح أنشطة بمشاركة العائلة أو أحد أفرادها.
- تأمين بيئة آمنة تراعي احتياجاتهم اليومية. ويمكن المساعدة في ضمان سلامتهم من خلال تحديد المخاطر وإزالتها من محيطهم، مثل إجراء التعديلات المنزلية التي تسهّل تنقُّلهم في المنزل بشكلٍ آمن.
- دعمهم في العناية الذاتية عند الحاجة، بما يحفظ استقلاليتهم. فمع التقدم في العمر، قد تصبح مهام النظافة الشخصية والعناية الذاتية أكثر تحديًا. وفيما يتمكن بعض كبار السن من المحافظة على روتينهم اليومي، قد يجد آخرون أنّ الألم المزمن أو مشاكل الحركة تعيقهم عن تحقيقها، ما قد يزيد من قابلية ظهور أعراض نفسية مثل القلق أو الاكتئاب وانخفاض احترام الذات، بالإضافة إلى مشكلات نفسية أخرى.
- تعزيز تواصلهم الاجتماعي مع العائلة والأقارب ومحيطهم الآمن للحد من العزلة والشعور بالوحدة.

جندي الغد

مدرستي

وليد ومغامرة المدرسة

كان وليد حزينًا جدًا، فقد انتهت العطلة الصيفية وحان وقت العودة إلى المدرسة. قال: «لا أريد الذهاب إلى المدرسة، أريد أن أبقى في البيت!»

في صباح اليوم الأول، ذهب وليد إلى المدرسة وهو يشعر بالحزن. لكن عندما دخل الصف، رأى أصدقاءه ومعلمته، ثم اكتشف أن هناك نشاطات جديدة، مهمة وممتعة تنتظره والكثير من المعلومات القيّمة والقصص المشوقة.

ومع مرور الوقت، تعلّم وليد أشياء جديدة، وضحك مع أصدقائه، وشارك في مغامرات جميلة داخل المدرسة.

وفي نهاية اليوم، ابتسم وقال: «كنت أظن أن العودة إلى المدرسة ستكون مملة، لكنني اكتشفت أنها بداية ممتعة!»

ومنذ ذلك اليوم، أصبح وليد ينتظر كل صباح ليكتشف مغامرة جديدة.

أصدقاء

مرح

معرفة

مغامرات

تعلم

اكتشف

استمتع

جدول أفكار علبة الطعام المدرسية للأطفال

أكل صحي ... طاقة ونشاط طول اليوم

	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
السندويش	سندويش جبنة مع خيار وبندورة	سندويش لبنة مع زعتر	سندويش جبنة بيضاء مع خس وبندورة	بيتزا	مناقيش زعتر وجبنة
الخضار والفواكه	تفاح مقطع	خيار، جزر وبندورة	موز، كيوي وفريز	كيوي وبرتقال	موز، عنب وتفاح
وجبة خفيفة صحية	مكسرات نيئة	مقرمشات الشوفان	فواكه مجففة	كوكيز	فُشار
المشروب	عصير ليمون	عصير مانغا	عصير فريز	عصير برتقال	عصير رمان

نصيحة للأهل: حاولوا تنويع الأطعمة يوميًا، وابتعدوا عن الحلويات قدر الإمكان.

الفوارق السبعة





الكلمة الضائعة

ابحث عن الكلمات التالية واشطبها داخل المربّع في جميع الاتجاهات:

م	ل	ق	ف	ج	ة	س	ر	د	م
ر	ل	ك	ن	ر	ح	د	أ	د	ص
ي	غ	ت	و	س	ف	ص	ع	ر	ف
ا	ا	ا	ن	ت	د	ح	ل	س	ج
ض	ت	ب	ر	ق	س	ق	و	ت	غ
ي	م	ج	ا	و	ب	ي	م	ل	ر
ا	ع	ء	ح	ر	و	ب	ق	م	ا
ت	ل	ح	ب	ق	ر	ة	ر	ي	ف
ن	م	ل	ر	ة	ة	ا	أ	ذ	ي
ب	ع	ل	م	ة	ض	ا	ي	ر	ا

الكلمات للبحث:

١-مدرسة ١٣-جرس
٢-رياضيات ١٤- صف
٣-جغرافيا ١٥- معلم
٤- علوم ١٦- ملعب
٥-جرس ١٧- لغات
٦-رياضة ١٨- ورقة
٧- تلميذ ١٩- قرأ
٨- كتاب ٢٠- درس
٩- دفتر ٢١- فنون
١٠- أصدقاء ٢٢-قلم
١١-ممحاة ٢٣- حلّ
١٢- حبر







بعد شطب جميع الكلمات، الأحرف المتبقية ستشكل كلمة سرّ هي:

فكّر واحزر

أحكي لك الكثير من القصص
ولكن ليس لدي لسان من أنا؟

_____

_____



أصدقاء جندي الغد

نرحّب بصوركم ورسائلكم على العنوان الإلكتروني
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

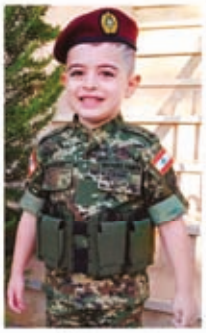

ميرا جمال


آدم سماحة


أوركيد وآدم عبيد


فايز وعلي وأحمد محمد


ميرا وصافي قماش


عمر جمال


آيلا وجان راي الدغلاوي


ماريا وحسن المصري




شربل وشاريل عبيد


غازي عويدات



شربل الياس


كريستيانا وآنا ماريا الحاج


دانيال وعلي طالب


الكسندرا رياشي


علي محمود


ريتا وهبي


يارا و كوكو ابراهيم


جوليا خضر


تيريزا حنا


رضوان عطية


علي المذبوح

إعداد فيليب شمّاس

كلمات متقاطعة

أفقيًا:

1. يتبع الصيف، تُعرف ببلاد الارناؤوط، بلدة في قضاء جزين.
2. فريق كرة فرنسي، أصرّح وأعلن، بئر، فيلم لسهير رمزي 1982، هدمَ.
3. ولاية أميركية، تشقّ وتبجّ، تهزم.
4. روينا الأرض، شقّوا بقوّة، طرّبنا أصواتنا، أصل البناء.
5. من جبال لبنان، تصلُّب في الرأي، قويَت واشتدّت.
6. للتمني، كاتب فرنسي راحل صاحب قصّة «الدرس الأخير».
7. صحافي وشاعر لبناني راحل، عائلة، أرجَعها.
8. ظريف وحسَن الوجه، أغنية لفريد الأطرش.
9. التدريبات والأنشطة الرياضيّة على أنواعها، تلقَّب بـ عاصمة الضباب.
10. ...
11. صحافي وشاعر لبناني راحل، وزير خارجية سعودي راحل.
12. روائي وكاتب لبناني راحل، جفَّ بعد رطوبة، إقتربَ.
13. أرادَ، امبراطور فرنسي.
14. تبختروا، بلدة في قضاء البترون، شحم، ندى.
15. للتعريف، ممثلة وفنانة مصرية، يجمع ويلمّ العشب عن الأرض، أكلَ الطعام، من أكبر أحياء القاهرة.
16. طلبَ واستخبرَ، ضمّن، آلة طرب، دولة افريقية.
17. إحدى القارات، مادة سائلة قابلة للاشتعال، فتّشت عن الأشياء وكشفتها.
18. حرفان متشابهان، طلاب، يدعو ويطالب، رئيس وزراء بريطاني راحل.
19. مدينة أميركية، من الطيور، رحّالة أميركي، عشب.
20. متحف في العاصمة الاسبانية، كلامها، ماركة بيانوهات.
21. من ملوك فرنسا، أماكن الشرب على الطرقات، مصيف لبناني، قلب.

عموديًا:

1. كاتب وروائي فرنسي راحل صاحب «غادة الكاميليا»، كتاب لكارل ماركس.
2. شعلة النار، نهر لبناني.
3. مغن اسباني مشهور، ضربَ براحة اليد، شهم وشريف.
4. صوت حزين، يجمعون ويضمّون، يتدرّب ويعتاد على الشيء.
5. ساوَموهم على، متشابهان، بطلة كأس العالم في كرة القدم سابقًا.
6. منظمة الأغذية والزراعة، نحبّ، طريّ وليّن، نهر آسيوي، يجري في العروق.
7. طريقي، مصيف لبناني، يلمسون.
8. بقل طيب الرائحة، راجِع وعائد، يشاهد ويفحص المريض.
9. مدينة بلجيكية، لهوتُ ومرحتُ، جريء مقدام، سيرة آداب سلوكه.
10. أقبل وأصادقهم على الأمر، مدينة هولندية، آلة الحائك.
11. إضطرمَ، الاسم الثاني لممثلة وسبّاحة أميركية راحلة، يقلّ الشيء، نوع من الوقود.
12. نفصل في الأمر، حرف جر، الاسم الثاني لأول رئيس أميركي، طلعَ النجم.
13. بطلة كأس العالم في كرة القدم سابقا، متشابهان، أمكنة يؤخَذ منها الماء.
14. الصخور الضخمة، ممثلة مصرية بطلة فيلم «خمسة باب».
15. ذو صدى، جِمال، منطقة آسيوية تتواجد فيها أدنى درجات الحرارة.
16. شديد، أداة احدى الحواس، نثرَ وفرّق الماء، حكمَ على.
17. دولة افريقية، مدينة في الولايات المتحدة، إسم موصول.
18. تخويف وتوعّد بالعقوبة، يشير ويرشد، أدهشوا وحيّروا.
19. مدينة جزائرية، نهر رئيسي في كوريا الجنوبية، من أيام العجوز، شقَّ الثوب، الهيّن.
20. جواب، عازف طبلة لبناني من أصل أرمني راحل، عالم فلكي وفيزيائي فرنسي راحل، مكان خراب.

SUDOKU

سهلة الحل:

9			1	7		8		
	7		3		4			2
	6				8		3	
4		1	2					5
2		8				6	4	
	3		4			2	8	
		4		1				8
5				2			1	
	1		8		5	9		7

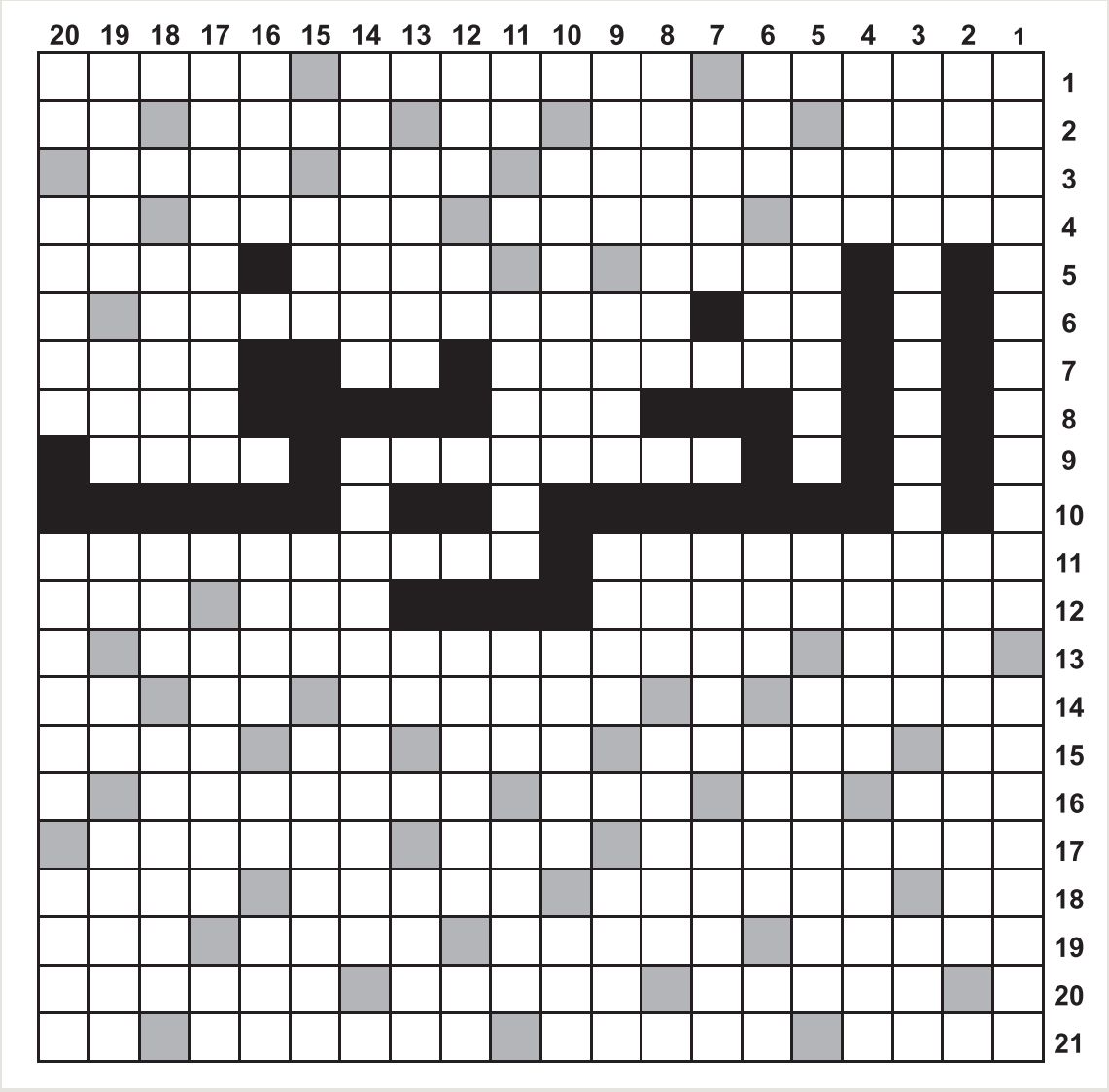
صعبة الحل:

	5			2			7	
1					8			4
4			5			3		
	2			4	7			9
5					1		6	
		1	2			4		3
		5		1		8		
	1			8			9	
	6		9				4	

الحل بين يديك:

3	1	6	8	4	5	9	2	7
5	8	9	6	2	7	4	1	3
7	2	4	9	1	3	5	6	8
6	3	7	4	5	9	2	8	1
2	5	8	7	3	1	6	4	9
4	9	1	2	8	6	3	7	5
1	6	2	5	9	8	7	3	4
8	7	5	3	6	4	1	9	2
9	4	3	1	7	2	8	5	6

2	6	8	9	5	3	7	4	1
3	1	7	4	8	2	6	9	5
9	4	5	7	1	6	8	3	2
7	9	1	2	6	5	4	8	3
5	3	4	8	9	1	2	6	7
8	2	6	3	4	7	1	5	9
4	8	2	5	7	9	3	1	6
1	7	9	6	3	8	5	2	4
6	5	3	1	2	4	9	7	8



الجائزة
12,000,000 ليرة لبنانية
توزّع بالتساوي على 4 فائزين

مسابقة الكلمات المتقاطعة تقدّمها مجلة «الجيش» لقرّائها وتخصّص للفائزين فيها جوائز مالية قيمتها اثنا عشر مليون ليرة لبنانية، توزّع بواسطة القرعة على أربعة فائزين.

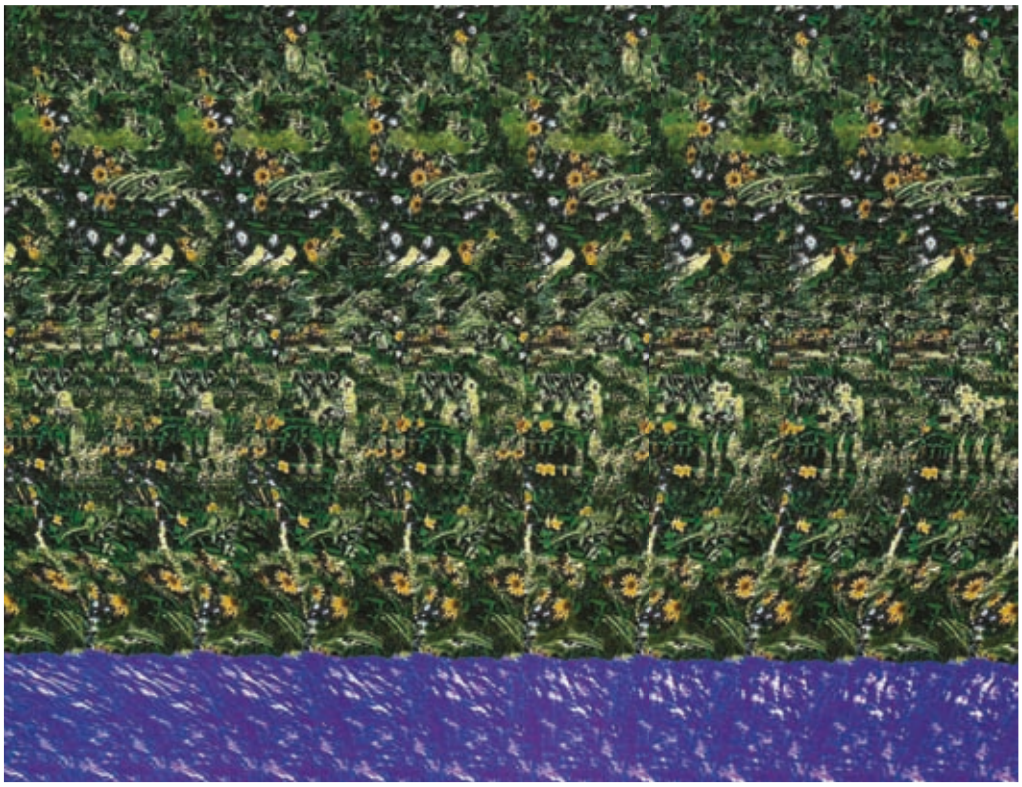
شروط المسابقة

- تُستبعد كل مسابقة غير مقتطعة من المجلة، ويكتب الحل بخطٍ واضح داخل المربعات وترسل الصفحة بكاملها مع الحل.
- ترسل الحلول إلى العنوان التالي: قيادة الجيش - مديرية التوجيه - مجلة «الجيش».
- باستطاعة المشترك تسليم المسابقة باليد في ثكنات الجيش في المناطق جميعها.
- آخر موعد لقبول الحلول 20 تشرين الثاني 2026.
- تعلن النتائج في العدد المقبل.

الإسم: ..... الهاتف: .....

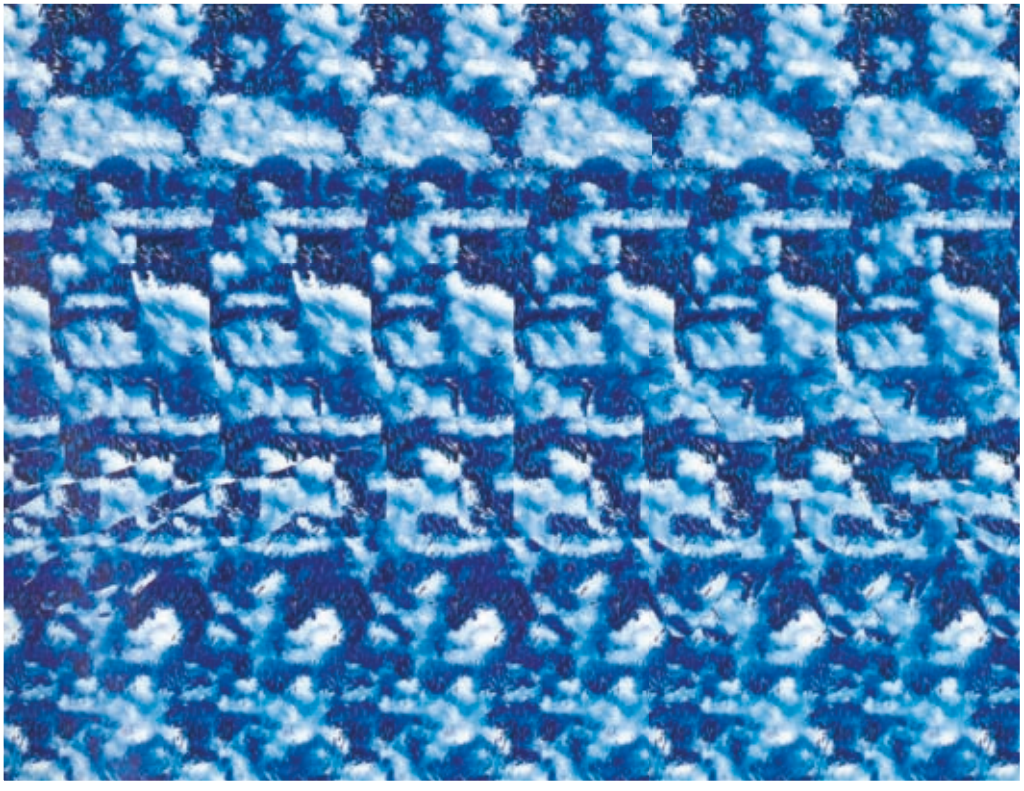
العنوان: .....

أبعاد ثلاثية



هل تريد أن تكتشف ما هو مخبأ في داخل الصورة؟

ما عليك إلّا أن تركّز نظرك على نقطة محدّدة في وسطها، على أن تكون المسافة قريبة جدًا، ثم حاول بعد ثوان أن تبعد الصورة تدريجًا، محاولاً أن تخترقها بنظرك حتى تتوصل إلى رؤية الأشكال الثلاثية الأبعاد التي ستظهر أمامك.



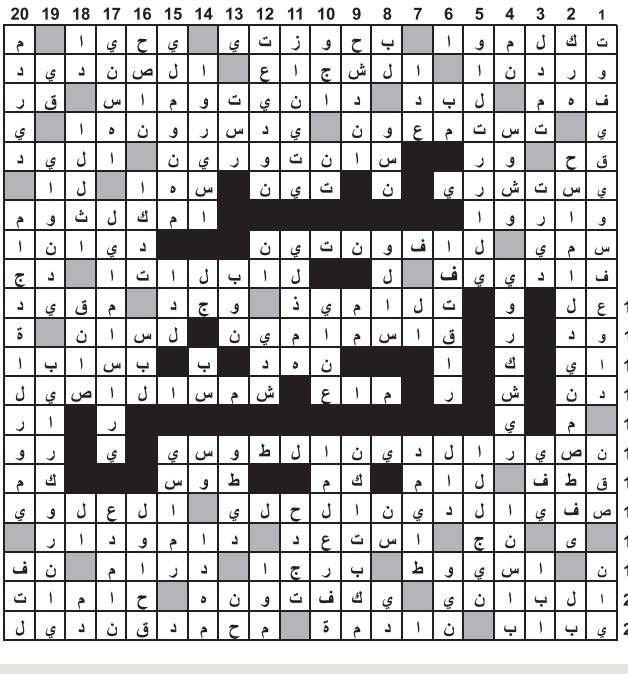
الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة من أربعة حروف:
دولة إفريقية

الجيش	خلود	شرفة
اليرزة	خط	شخص
أحباب	دراجة	شعوب
الوطن	داروين	شطر
بيروت	دينونة	صناديد
بلغاريا	دولة	صك
تورينو	رمز	صباح
تنزانيا	روسيني	طيور
ترانيم	رواية	طاغور
ثابت	رونسار	عام
ثمار	زيوت	غمد
جماهير	زوارق	غامبيا
جنوى	زميل	فلوريدا
جيبوتي	زمهرير	فخ
حديث	سراط	موريتانيا
حبوب	سويسرا	موسكو
حنجرة	سائح	هديل
خريطة	سوط	

و	ا	ح	ث	ت	د	ي	د	ا	ن	ص	ى	ا	م	ة
ن	ر	ا	م	ر	ا	س	ن	و	ر	و	ل	ا	و	ط
ي	س	ب	ا	د	ر	ا	ج	ة	ن	ي	د	د	ر	ي
ر	ي	ص	ر	ت	و	ي	ز	ج	ر	ح	ا	ي	ي	ر
و	و	م	ي	ن	ا	ر	ت	ز	خ	ن	ر	ر	ت	خ
ت	س	و	ا	س	و	ط	ة	غ	ط	ج	و	و	ا	ه
ث	ي	د	ح	ل	ة	ي	ا	و	ر	ر	ي	ل	ن	د
ا	ح	ب	ا	ب	ج	د	و	ل	خ	ة	ن	ف	ي	ي
ة	ن	و	ن	ي	د	ي	ر	ي	ه	ا	م	ج	ا	ل
ت	ن	ز	ا	ن	ي	ا	ش	ك	ص	ا	ش	ر	ف	ة
ي	ج	ز	م	ي	ل	ز	م	ر	ل	ت	ر	و	ي	ط
ن	ي	ا	ي	ب	م	ا	غ	و	س	و	ح	ب	و	ب
ي	ب	ز	و	ا	ر	ق	ط	ث	ر	ر	ح	ء	ا	س
س	و	ب	و	ع	ش	ن	ش	ا	ا	ي	د	و	ل	ة
و	ت	ط	ا	غ	و	ر	خ	ب	ط	ب	ر	ع	ف	خ
ر	ي	و	ك	س	و	م	ص	ت	غ	م	د	ط	ا	و
ا	ي	ر	ا	غ	ل	ب	ر	ي	ر	ه	م	ز	ش	م

حل الكلمات المتقاطعة (عدد 473)



قاموس صغير

ابن سينا

طبيب وفيلسوف وعالم (980–1037). اشتهر بكتابه القانون في الطب الذي كان مرجعًا مهمًا لعدة قرون. يُعد من أبرز العلماء في العصر الذهبي الإسلامي.

نجيب محفوظ

كاتب وروائي مصري (1911–2006). حصل على جائزة نوبل في الأدب عام 1988. من أشهر أعماله ثلاثية القاهرة وأولاد حارتنا.

توماس إديسون

مخترع ورجل أعمال أمريكي (1847–1931). ساهم في تطوير المصباح الكهربائي والعديد من الاختراعات الأخرى. لديه العديد من براءات الاختراع.

الفائزون في مسابقة الكلمات المتقاطعة في العدد السابق

المؤهل الأول حسام حمود - المعاون الأول محسن أمين
المعاون الأول عبد متلج - العريف سامي عليلي



كلمة ...

الجيش والمجتمع...
قيم مشتركة تتجاوز المهمات

لا تُبنى الأوطان بالمؤسسات وحدها، ولا تستقيم المجتمعات بالقوانين والأنظمة بمعزل عن منظومة من القيم التي تجمع أبناءها وتوجّه سلوكهم نحو المصلحة العامة. فالمسؤولية والتضامن والانتماء واحترام القانون والتضحية هي ركائز أساسية في بناء مجتمع متماسك، قادر على مواجهة التحديات والمحافظة على استقراره ووحدته.

تكتسب هذه القيم في المؤسسة العسكرية بُعدًا خاصًّا، إذ تشكّل أساسًا لأداء العسكري مهماته وواجباته. فالانضباط يقترن بالمسؤولية، والتضحية بخدمة الوطن، والانتماء بالالتزام بالمصلحة الوطنية العليا. غير أنّ هذه المبادئ لا تقتصر على الحياة العسكرية، بل تمثّل مساحة مشتركة بين الجيش والمجتمع، وتعزّز الثقة والتعاون بينهما، ولا سيّما في الظروف الدقيقة التي تتطلّب تضافر الجهود وتحلّي الجميع بروح المسؤولية.

تتجلّى أهمية هذا التعاون بصورةٍ واضحة خلال تنفيذ الوحدات العسكرية مهماتها في مختلف المناطق. ففي الجنوب، يشكّل تجاوب الأهالي مع الإجراءات التي يتخذها الجيش عاملًا مساعدًا على إنجاز مهماته، من خلال الالتزام بتوجيهات الوحدات المنتشرة بما يخدم الأمن والمصلحة العامة. وفي البقاع، تبرز مساندة المواطنين للجهود التي يبذلها الجيش في مكافحة آفة المخدرات والحدّ من انتشارها، انطلاقًا من الوعي بخطورتها على الأفراد والأسر والمجتمع، ولا سيما فئة الشباب. وتعكس هذه المواقف، على اختلاف المناطق والتحديات، إدراكًا للمسؤولية التي يتحمّلها كلٌّ من موقعه، وإيماناً بأن حماية المجتمع وصون أمنه مسؤولية وطنية مشتركة.

إنّ قوة العلاقة بين الجيش والمجتمع تُقاس بمدى رسوخ القيم التي تجمعهما في مختلف الظروف. فحين تصبح المسؤولية والانتماء واحترام القانون والتضامن ممارسةً يومية، تتحول هذه القيم إلى عناصر قوة وطنية، ويصبح التعاون بين المواطن وجيشه شراكةً راسخة في خدمة الوطن وصون استقراره.

العميد حسين غدار
مدير التوجيه

RAMACO CENTER

READY TO LEASE

- LOCATED IN THE HEART OF MOUNT LEBANON
- 32 OFFICE SPACES OF 6000 M²
- BREATHTAKING LUXURIOUS OFFICES
- 9 FLOORS



Main Contractor:

RAFA Rafa Development S.A.R.L. رافا للتطوير ش.م.م

Concept & Design & Supervision:

RAFA Rafa for Design and Engineering Studies S.A.L. رافا للتصاميم والدراسات الهندسية ش.م.ل

Developer:

RM Ramzi Mezboun

Technical Control Office:

BUREAU VERITAS

Contact Us For Any Inquiry:

info@rafadevelopment.net
T: 04/72 28 96
M: 03/18 11 57

MG HS HYBRID+



UNITY MOTOR CO
MEMBER OF **RASAMNY GROUP**

8 YEAR 200,000 KM
BATTERY WARRANTY

ZALKA **81 011 211** | HAZMIEH **05 452 834** | KHALDEH **03 653 175**